دورية دولية محكمة

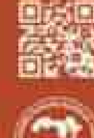
مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

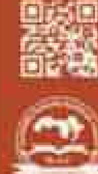


ISSN (Online) 2629-2572
رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي





Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal







Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي – برلين

وهي تعنى في العلوم البينية والدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الأول – العدد الثاني أغسطس / 2019م

Registration number : VR.3373.6360.B

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2629-2572

المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717 -

Whats App. 00972599572466

شروط النشر

1- أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة- ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط أن لا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.

2- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.

3- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.

4- أن لا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

5- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا- مكان العمل- طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

6- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).

7- أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)

8- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.

9- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.

10- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

11- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.

12- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

13- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ISSN (Online) 2629-2572

14- لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

15- أي تقرير من الهيئة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

16- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.

17- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.

18- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

19- لغات المجلة هي: العربية - الانجليزية- الفرنسية.

20- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي - باللغة العربية - الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إلها الباحث.

- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع في هوامش كل صفحة على أن يبدأ الرقم ب (1) بداية كل مهمش صفحي، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)،سنة النشر،عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات،.

ب. إذا كان المرجع كتابًا : اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر ، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر،.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل ، اسم الجامعة،.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر،عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

ه. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: sakkalmajalla،حجم الخط: 20) Title of the article in English (Police (Times New Roman, Taille : 16

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:14 ، بين السطور: 1.15)

1- العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1- العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2- العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2- العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1– العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2– العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوي الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



مقالة افتتاحية

العشوائيات فرصة نحو التنمية المستدامة

Slums Are An Opportunity For Sustainable Development

عبد الرحيم قاسم قناوي

Abdelrehim K. Kenawy

أستاذ التخطيط والتصميم العمراني كلية الهندسة – جامعة الأزهر - مصر وخبير التنمية والارتقاء العمراني

Professor of Urban Planning and Design- Faculty of Engineering- Al-Azhar University- Egypt

***Email address:alkenawy@yahoo.com**

يوثق هذا المقالك: قناوي،عبد الرحيم (2019): العشوائيات فرصة نحو التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 13-22.

المستخلص

تنتشر العشوائيات في الدول النامية بشكل كبير إذ أنها تتسم بضعف البيئة العمرانية ويتدنى مستوى الخدمات والبنية التحتية فيها، إن النمو العشوائي والتمدد العمراني غير المدروس يساهم في زيادة الضغط على المشاريع التنموية. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التنمية المستدامة في تطوير وتأهيل العشوائيات، لتحقيق الأهداف. اتبع الباحث المنهج الحدسي الذي يعتمد على الخبرات المعرفية، وبيان التفاعلات والتشابكات بين متغيرات الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن إعادة تأهيل العشوائيات فرصة حقيقة للتنمية المستدامة وحماية الموارد والإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: *العشوائيات، الفرصة، التنمية، التنمية المستدامة.*

Abstract

Slums are widespread in developing countries because they are characterized by poor urban environment and low level of services and infrastructure in slums. The indiscriminate growth and unplanned urban expansion contribute on increasing pressure on development projects. The study aimed to shed light on the role of sustainable development in the development and rehabilitation of slums. To achieve the objectives, the researcher sells the intuitive approach, which depends on the knowledge experiences of the researcher and the statement of the interactions and interrelations between the study variables. The study concluded that the rehabilitation of slums is a real opportunity for sustainable development , protection of resources , potential. S physical, logistical and human.

Keywords: *Slums, Opportunity, Development, Sustainable*

الملخص المفاهيمي

تعدّ العشوائيات أحد أهم التجمعات العمرانية التي تتنوع في التكوينات البشرية وتتسم بأنها من أكثر التجمعات المكتظة بالعمران وتختلط فيها استخدامات الأراضي. إن انتشار البناء العشوائي يساهم في تدهور الأراضي وقلة جودتها وضعف التنمية البيئية والاجتماعية، مما يتطلب تدخلات سياساتية عاجلة. إن أهم الطرق الكفيلة في تطوير العشوائيات وإعادة تأهيلها لتواكب متطلبات جودة الحياة البشرية من خلال التنمية المستدامة، إذ تعتبر صناعة فرصة الاستدامة للتنمية في العشوائيات من أصعب المجالات التي ترهق الدولة والهيئات القائمة على إدارتها وتنميتها.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للعشوائيات فرصة نحو التنمية المستدامة



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتحقيق التنمية المستدامة للعشوائيات.

العشوائيات فرصة نحو التنمية المستدامة

من خلال طبيعة عمل الباحث خبيرًا في التنمية والارتقاء العمراني وبالاطلاع على وضع العشوائيات، ظهر للباحث أن التنمية العمرانية في المناطق العشوائية هي مشكلة العصر في المدن الكبرى مما يساهم في إرهاق الموارد واستنزافها، مما يساهم في زيادة التحديات العمرانية القائمة.

هدفت الدراسة إلى بيان المفاهيم المتعلقة بالعشوائيات والتنمية المستدامة والمشكلات المتعلقة بالتنمية العمرانية العشوائية، وصناعة فرص الاستدامة

اعتمد الباحث على المنهج التجريبي المعتمد على خبرات الباحث المتنوعة في الأعمال التي مارسها سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو الاستشارات التي يقدمها خبيرًا في التنمية والارتقاء العمراني.

توصلت الدراسة إلى أن العشوائيات تعاني من العديد من التحديات التنموية الهائلة التي تسببت في زيادة المخاطر على البيئة العمرانية وارتفاع المخاطر التي سوف تزيد من الضغوط البيئة والاجتماعية والاقتصادية وخاصة بما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والموارد الطبيعية.

أوصت الدراسة بأن التنمية المستدامة فرصة مهمة لإعادة تنمية وتطوير وتأهيل العشوائيات، وبناء السياسات الوطنية التي تساهم في الحد من المخاطر التي يتعرض لها المواطنين في المناطق العشوائية، وضرورة إعادة تأهيل وتطوير الخدمات بكافة مجالاتها الصحية والتعليمية والاجتماعية والرعاية المؤسساتية للمواطنين

تطلعات مستقبلية:

- تحليل كافة المشكلات في المناطق العشوائية.
- تقييم المخاطر البيئة والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التنمية العمرانية.
- اقتناص فرصة التمدد العمراني الرأسي في المناطق العشوائية إلى الاستغلال الأمثل للأراضي.
- بناء برنامج وطني للتنمية المستدامة والحد من الضغوط على الموارد الطبيعية.
- توفير الصحة البيئة الملائمة للمجتمعات الحضرية في العشوائيات، وذلك من خلال دراسة التمدد العمراني غير المدروس.
- تأهيل البنية التحتية لتحمل مخاطر الكوارث وخاصة الطبيعية كالسيول والفيضانات والازدحام المروري والتلوث البيئي.

مقدمة

تعاني أغلب المجتمعات العربية من التنمية العمرانية العشوائية وانتشار العشوائيات وانخفاض مستوى الخدمات في العشوائيات، إذ أن أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية إدارة العشوائيات والاندماج الحضري بين التجمعات القائمة والمدن القديمة والتاريخية والمدن الجديدة، كما وأن غياب التشريعات الناظمة للتعامل مع البيئة العمرانية القائمة، وتنوع المخاطر الاقتصادية وانتشار الفقر والمخاطر البيئة والصحية، والمخاطر الاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات الحضرية تساهم في تدهور الوضع العمراني القائم[1]

أصبحت التنمية المستدامة لغة العصر وخاصة في المنتديات العالمية وورش العمل التي تقيمها المنظمات والهيئات الدولية من أجل حماية الموارد والإمكانيات. إن أهم التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية أصبحت فرصة للتنمية المستدامة والحد من عمليات الجشع البشري لاستنزاف الموارد الطبيعة والتقليل من نسبة التلوث الناتج عن العمليات البشرية، إن استدامة البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي يساهم في الإدارة المثلى للموارد الطبيعية والتركيز علة المنافع بشرط حماية الخدمات الطبيعية ونوعيتها، وكذلك رفع زيادة المدخولات الحقيقية للأجيال القادمة وبناء الأنظمة القائمة على مشاركة المجتمع بكل أشكال الحماية.[2]

إن أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة هي تلبية متطلبات المجتمعات الحاضرة، مع حماية الموارد لتلبي رغبات الأجيال القادمة في النمو والتطور، إن النمو العشوائي والمتزايد أحد أهم تحديات تحقيق التنمية المستدامة، إذ أن الوعي المجتمعي في منع العمل العشوائي يساهم في تحقيق الاستدامة.

النمو الحضري السريع

أدى النمو الحضري السريع في العديد من الدول النامية إلى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل: (الكهرباء، ومياه الشرب النقية، وشبكات الصرف الصحي، وغيرها ....). ولقد شهدت معظم المدن العربية نمواً حضرياً متسارعاً نتيجة لتدفق تيارات الهجرة وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى، بل كاد ينحصر في مدينة رئيسة كما هو الحال في مدننا العربية، مثل، (القاهرة، والخرطوم،

[1] السيد، وائل/ محمود، محمد (2015): دور التشريعات العمرانية في مواجهة المخاطر العشوائية في المملكة العربية السعودية، المنتدى الزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية (العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل)، مجلس وزراء الإسكان العرب - جامعة الدول العربية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - مصر، (UNHABITAT) - نحو مستقبل حضري أفضل.

[2] عبد الناصر، بوثلجة/ ميلود، بوؤحلة (2012): دور الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية)، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.

والرياض، والدار البيضاء، ...). تواجه المدينة العربية تحديات رئيسة تتمثل في التحديات السكانية المرتبطة بزيادة معدلات النمو السكاني وازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر لقصور برامج التنمية المتوازنة. كما تواجه تلك المدن مشاكل عديدة: (بيئية، وعمرانية، واجتماعية، وأمنية، واقتصادية) وأخطرها ظهور الأحياء العشوائية.[1]

مشاكل الإسكان وانتشار العشوائيات:

تعد مشكلة الإسكان وانتشار العشوائيات من أهم المشكلات التي واجهت المدن الكبرى في الدول النامية بشكل عام ومدن الدول العربية بشكل خاص في العقود الأخيرة، ولقد تعددت المحاولات من جانب الحكومات المتعاقبة لحل هذه المشكلة، إلا أنه إلى الآن لم تتحقق الآمال المنشودة ولم يتم القضاء على المشكلة أو حتى القضاء على آثارها. وذلك يرجع غالبًا إلى طريقة التعامل مع تلك القضية. ففي الغالب يتم التعامل معها وفقًا لمنهج محفوظ ليس به أي تغيير من منطقة لأخرى أو النظر إلى ما هو أبعد من الطوب والحجر، ونظرة الإنسان إلى النواحي الاجتماعية والبعد الإنساني المتغلغل في أعمال تلك المناطق. ومن ثم لابد من التعامل مع هذه المناطق بفكر تنموي مستدام والتركيز على النواحي الإيجابية في تلك المناطق ومحاولة استغلالها بطرق تخدم أعمال التنمية وبالتالي تحقق التنمية المستدامة على مستوى الإطار الشامل.[2]

وصف المناطق العشوائية

توصيف المناطق العشوائية أو ربطها بمفهوم الإسكان أو التنمية غير القانونية يركز مباشرة على العجز وسلبيات هذه المناطق وكذلك يركز على طرق التحسين والارتقاء للموقف. إن هذا المفهوم يبعد التفكير أيضا عن المؤشرات الإيجابية من ظاهرة العشوائيات وكذلك الإمكانيات المرتبطة بها. ففي الحقيقة يقدم الإسكان العشوائي العديد من العروض المختلفة من الإسكان التي تناسب إمكانيات الشرائح الاقتصادية المختلفة بجانب إيجابيات أخرى التي سوف يتم عرضها في الجزء التالي من وجهات نظر مختلفة، إن الخصائص التي تتسم بها المناطق العشوائية انتشار البطالة وتدني المستوى التعليمي وفقدان مقومات البنية التحتية الرئيسية وخاصة المياه والصرف الصحي والكهرباء والتنمية الشاملة.[3]

[1] النعيم، عبد الله (2013م): النمو الحضري المتسارع، مكوناته، وأسبابه وآثاره: مدينة الرياض نموذجًا، ندوة الآثار الاجتماعي للتوسع العمراني في المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، المدينة المنورة.

[2] بطران، عايدة (1995م): الإسكان العشوائي في مصر، الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، المركز الديموغرافي، القاهرة.

[3] جوهر، رنا (2016م): متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة (حالة دراسية حي السفاحية- مدينة حلب القديمة)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلب، سوريا.

أولا: الأبعاد الاجتماعية[1]

- طريقة البناء في المناطق العشوائية تسمح للأسرة الاحتفاظ بتقاليدها ونمط الحياة كما تساعد على ترابط الأسرة وعدم تفككها. حيث إن الأسرة تقوم بتعلية البيت السكني في حالات متعددة مثل الحاجة إلى دور آخر عندما يكون الأولاد في سن الزواج. وفي حالات عديدة يقوم رب الأسرة بشراء منزل ملك بتلك بالمناطق أو قطعة أرض محاطة بالأسوار لاحتياجات الأسرة المستقبلية من السكن.

- هذا النوع من الإسكان يوفر الحماية وشعور بالاستقرار على مدى الزمن. في الغالب يعيش الآباء في الدور الأرضي أو شقتهم المستقلة وأفراد الأسرة الآخرين يقوموا بتعلية دور آخر ومن خلال ذلك يبقى الارتباط الأسري الآباء والأبناء محتفظًا.

- المناطق العشوائية تمكن الباحثين عن السكن من تحديد مكان السكن حسب إمكانياتهم المادية وحيث توافر العلاقات الاجتماعية. بمعنى أن الأفراد يقوموا بالبناء والشراء في المناطق التي يتواجد بها أفراد من القرية التي ينتمون إليها. وبهذا تساهم المناطق العشوائية بتقوية الارتباط للجماعة.

- هذه المناطق تسمح لطبقة المهاجرين من الريف وغير مؤهلين للانضمام لحياة الحضر حيث إن هؤلاء الأفراد عند نزولهم إلى المدينة يستقرون عند بعض الأقارب أو أفراد أخرى من العائلة وعندما يتحسن وضعهم المادي يقوموا بالبحث عن شقة أو مأوى في تلك المنطقة أو مناطق أخرى.

- إن الروابط الاجتماعية أيضًا ترتبط بالمتطلبات التنموية للخدمات التعليمية والصحية والتي يتطلب وجودها في المناطق العشوائية، إن ضعف الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية تعمل على صعوبة تحقيق التنمية المستدامة، ولكن بالرجوع إلى إعادة تطوير وتأهيل العشوائيات يتم تحديث الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والرياضية والمؤسسات الشبابية.

ثانيا: الأبعاد العمرانية[2]

- المناطق العشوائية تسمح بالتنمية المستمرة والمتواصلة بمعنى أن طريقة البناء تناسب مع الاحتياجات والإمكانيات المادية للأسرة وحيث إن البناء على سبيل المثال يكون ضروري عندما يزداد عدد أفراد الأسرة أو مع كبر الأولاد وكذلك في حالة تحسن الظروف المادية للأسرة. وهذه الطريقة البسيطة للتنمية تساهم في توفير مواد البناء بشكل أسهل حيث إنه يتم تجزئتها على مراحل زمنية متفاوتة.

[1] المحيلبي، سعد (2015): التخطيط السليم للتنمية المستدامة ورقة وطنية، المنتدى الزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية (العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل)، مجلس وزراء الإسكان العرب - جامعة الدول العربية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - مصر، (UNHABITAT) - نحو مستقبل حضري أفضل.

[2] يوسف، محمد محمود عبد الله (2012م): التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة بالتطبيق على مدينة 6 أكتوبر بمصر، الندوة العلمية الدولية الحادية عشر لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية، تشريعات حماية البيئة: من أجل تنمية مستدامة، مكة المكرمة، السعودية.

- المناطق العشوائية تقوم بتوفير عشرة أضعاف الوحدات السكنية التي توفرها المناطق المخططة، مما يساهم في الاستغلال الأمثل للأرض وحمايتها للأجيال القادمة، وبالتالي يمكن أن تكون فرصة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- المناطق العشوائية تقوم بتوفير تنوع في استعمالات الأرض. وهذا التنوع يناسب تقاليد المجتمع الإسلامي. كما أن ارتباط مناطق السكن بمناطق العمل وقربها من بعض وعدم وجود حواجز بينها يدعم نمط الحياة ويجعل الحي أو المنطقة مفعمة بالحياة على مدار اليوم بعكس المناطق الأخرى التي مثل مناطق العمل أو المناطق الإدارية فقط.
- يعدّ النمو العشوائي يزيد من الضغوط على البنية التحتية القائمة وخاصة فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء، مما يؤثر سلبيًا على البيئة ومواردها الطبيعية.

ثالثا: الأبعاد الاقتصادية[1]

- تقدم المناطق العشوائية العديد من الإيجابيات لجميع المشاركين فهي تقدم للفقراء الفرصة لشراء قطعة أرض أو وحدة سكنية وتقدم لتجار الأرض والمقاولين عائدمتضاعف وفي نفس الوقت تستفيد الدولة من هذا بتوفير برامج الإسكان المكلفة.
- طريقة البناء في هذه المناطق تقدم لطبقات السكان المنخفضة إمكانيات استثمار ملائمة ومناسبة وحيث يعدملك منزل في هذه المناطق استثمارًا جيدًا؛ وذلك لأن البنوك في بعض الأحياء غير محبوبة من ناحية السكان وبذلك يكون الملك آمن طريق لتخزين المال.
- الوحدات السكنية والمباني توفر علاوة دخل إضافي حيث إن التأجير للوحدات السكنية أو الغرف المفردة تعدّ مصدر دخل آمنًا في أوقات مثل البطالة أو المرض لمصلحة الأسرة. في حالات كثيرة يقوم صاحب المنزل بتأجير محل أو غرفة مفردة في الدور الأرضي.
- الشقق بتلك المناطق تكون أرخص من الشقق التي يقدمها السوق العقاري. حيث إن السعر للوحدة في هذه المناطق يقدر بحوالي ثلث السعر أو أقل من الوحدات التي يقدمها السوق العقاري القانوني.
- مساحات قطع الأرض في المناطق العشوائية تناسب العديد من طبقات الدخل المختلفة حيث إن المساحة تتراوح في الغالب ما بين 50 – 150م^2 حيث إن كل فرد بقدر استطاعته إيجاد عرض ملائم وفي بعض الأحيان يقوم اثنان أو ثلاثة أفراد بشراء قطعة أرض.

[1] عماري، عمار (2008م): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، الجزائر.

- عملية البناء في هذه المناطق يقوم بها السكان بدون تدخل أو دعم من الحكومة كما أنهم قاموا بحل جميع المشاكل التي من المحتمل حدوثها أثناء عملية البناء والقضاء عليها.
- عملية بيع قطع الأراضي أو المباني تستمر لفترات طويلة وبذلك لا يوجد عامل المخاطرة بالنسبة للتجارة. حيث إنه على حسب الموقع والمساحة يختلف السعر لقطعة الأرض هذا السعر يكون قابلًا للدفع على عدة أعوام. طبعًا لا يوجد إجراءات أو إعلانات حيث إنه من يقدر على دفع المقدم يقوم بكتابة العقد الابتدائي والبناء فورًا. كما أنه لا يوجد إجراءات أو تعقيدات روتينية كما أن اشتراطات التعاقد والدفع يكون في الغالب بسيطة.
- تاجر الأرض يكون في الغالب هو المقاول وكذلك المورد لمواد البناء وبذلك يقوم بتوفيرها لصاحب المنزل وبذلك تكون عملية البناء أسرع، مما يعمل على كسب المقاول تدريجيًا زبائن آخرين ويرتفع رأس المال مع مرور الزمن.

رابعًا: الأبعاد البيئية والبنية التحتية[1]، [2]

- ينتشر في العشوائيات العديد من الحرف والمهن بشكل عشوائي مما يشكل تهديدًا على البيئة الطبيعية والبشرية والعمرانية.
- تنخفض الخدمات البيئة وتنتشر المكاره الصحية في العديد من المناطق العشوائية إذ أنها تعدّ من أكبر مصادر التلوث مما يتطلب تدخلات مهمة للحد من التلوث.
- ترتفع معدلات الحاجة على الموارد المياه فالتمدد العمراني العشوائي وغير المدروس يساهم في زيادة الطلب على المياه وخاصة النقية ومياه الشرب وبالتالي تزيد الضغوط على الموارد.
- تدني الثقافة المجتمعية والتصرف غير اللائق بالموارد الطبيعية والمياه يساهم رفع متطلبات الحاجة للمياه مما يؤدي لتدهور مصادر المياه.
- زيادة التلوث والضوضاء الناتج عن تعدد الاستعمالات للأراضي والخلط بين الاستخدامات المهنية والحرفية والسكنية وهذا يساهم في تدهور استدامة جودة الحياة البشرية.
- انتشار المخاطر الصحية والتلوث البيئي الناتج عن النفايات الصلبة وبالتالي ترتفع المهددات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

---

[1] موسى، غادة علي (2007): مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية المستدامة وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

[2] العادلي، محمود صالح (2003): موسوعة حماية البيئة، ط1، دارا الفكر الجامعي، الاسكندرية.

- تدني الخدمات بالطرق والممرات والشوارع وتختلف مساحتها مما يصعب التحرك بداخلها، مما يزيد من الضغوط على شبكات الطرق والمواصلات.

الخلاصة:

تواجه التنمية المستدامة في المناطق العشوائية العديد من التحديات، كزيادة الضغط على الموارد وانتشار التلوث، وتنوع المخاطر الاقتصادية، وتدني الدخل الفردي للعائلات، وتهالك المباني، وقلة تحمل الطرقات والشوارع للضغوط البشرية الموجودة في العشوائيات وضيقها، وكذلك التمدد العمراني غير المدروس. وفي المقابل هناك العديد من الفرص يمكن اقتناصها كالاستغلال الأمثل للأرض والترابط الاجتماعي الناتج عن التمدد الرأسي للأسر والتنوع في استعمالات الأراضي مما يسهل على المواطنين الوصول للاحتياجات، وتنوع الطبقات الاجتماعية.

إن الأهم في تلك الفرص كيفية المشاركة في إعادة تأهيل الخدمات المتعلقة بالعشوائيات والحد من الآثار السلبية المنتشرة فيها، كما وأن انتشار النفايات الصلبة فرصة مهمة لإعادة تدويرها وتخفيض الآثار البيئة السلبية الناتجة عن انتشارها، وإعادة استخدام المياه الرمادية ومياه الصرف الصحي، والفرصة المرتبطة في إعادة التأهيل وتطوير الخدمات بكافة مجالاتها الصحية والتعليمية والاجتماعية والرعاية المؤسساتية للمواطنين والأشخاص ذوي الإعاقة فرصة أيضًا لحماية الأشخاص.

إن الفرصة المهمةالتياقتنصتهامؤسسات التنمية العمرانية المستدامة تتمثل في السياسات الوطنية التي تحددها الدولة وبناء الخطط الوطنية،التي تساهم في التخفيض من حجم المخاطر التي يتعرض لها المواطنون، إن بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطنين بغية حماية الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة يساهم تحويل العشوائيات لتكون فرصة نحو التنمية المستدامة. **وبالنظر لتلك الإيجابيات والتحقق منها وفهمها وتطويعها في مصلحة التنمية المنشودة بتلك المناطق يمكن القول إن "العشوائيات فرصة نحو التنمية المستدامة"**

المراجع

- السيد، وائل/ محمود، محمد (2015): دور التشريعات العمرانية في مواجهة المخاطر العشوائية في المملكة العربية السعودية، المنتدى الزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية (العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل)، مجلس وزراء الإسكان العرب - جامعة الدول العربية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - مصر، (UNHABITAT) - نحو مستقبل حضري أفضل.
- عبد الناصر، بوثلجة/ ميلود، بوؤحلة (2012): دور الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية)، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.
- النعيم، عبد الله (2013م): النمو الحضري المتسارع، مكوناته، وأسبابه وآثاره: مدينة الرياض نموذجًا، ندوة الآثار الاجتماعي للتوسع العمراني في المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، المدينة المنورة.
- بطران، عايدة (1995م): الإسكان العشوائي في مصر، الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، المركز الديموغرافي، القاهرة.
- جوهر، رنا (2016م): متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة (حالة دراسية حي السفاحية- مدينة حلب القديمة)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة حلب، سوريا.
- المحيلبي، سعد (2015): التخطيط السليم للتنمية المستدامة ورقة وطنية، المنتدى الزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية (العمران العربي... من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل)، مجلس وزراء الإسكان العرب - جامعة الدول العربية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - مصر، (UNHABITAT) - نحو مستقبل حضري أفضل.
- يوسف، محمد محمود عبد الله (2012م): التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة بالتطبيق على مدينة 6 أكتوبر بمصر، الندوة العلمية الدولية الحادية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية، تشريعات حماية البيئة: من أجل تنمية مستدامة، مكة المكرمة، السعودية.
- عماري، عمار (2008م): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر الدولي حول التنميةالمستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، الجزائر.
- موسى، غادة علي (2007): مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية المستدامة وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- العادلي، محمود صالح (2003): موسوعة حماية البيئة، ط1، دارا الفكر الجامعي، الإسكندرية.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014

Evaluation of Rehabilitation and Reconstruction Management of the Fishing Sector and the Fisheries after the Aggression on Gaza 2014

علاء نصر الله الفرا* محمد رمضان الأغا

Alaa N. Al Farra Mohammad R. Al-Agha

الإدارة العامة للثروة السمكية- وزارة الزراعة- غزة. برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية - غزة

General Directorate of Fisheries - Ministry Of Agriculture - Gaza , Crisis and Disaster Management Program –IUG - Gaza

*Email address: alaafarra98@gmail.com ,

يوثق هذا البحث ك:الفرا،علاء- الأغا، محمد (2019): تقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار بقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة، 2014م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 23-45.

المستخلص

ثلاثة اعتداءات احتلالية طاحنة خلال ست سنوات دمرت البنية التحتية وشلت القطاعات الاقتصادية الحيوية. فلم يتعافَ القطاع من عدواني 2008 و2012 حتى باغته عدوان غزة 2014؛ والذي كان الأكثر تدمير اللمنشآت الزراعية والثروة السمكية المتضررة؛ وذلك ضمن سياسة التدمير الممنهج لبنية الاقتصاد في قطاع غزة. هدفت الدراسة إلى معرفة الآليات المؤسسية للتعافي، وكيفية تقييم الأضرار لقطاع الثروة السمكية، والتعرف إلى مستوى التخطيط ومدى نجاح كتلك المتغيرات في إعادة تأهيل قطاع الثروة السمكية بعد عدوان غزة 2014. وقد استخدمتُ المنهج الوصفي والتحليلي لوصول إلى نتائج الدراسة وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS20) لتحلیل البيانات وتفسيرها، كانت أدوات الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على عينة عشوائية -عددها 30 - من ذوي العلاقة بتأهيل وإعمار قطاع الصيد البحري والثروة السمكية في كل من (الإدارة العامة للثروة السمكية، مؤسسة قطر الخيرية، نقابة الصيادين، جمعية التوفيق للصيادين، كبار الصيادين) ومقابلات مع عدد منهم. قد خلُصت لمجموعة من النتائج أهمها أن التأهيل لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد عدوان غزة 2014 مناسب وقد بلغ (71.21%)، وتبين أن التخطيط للتعافي كان بشكل مناسب وبلغ (75.3%)، بينما الآليات المؤسسية للتعافي فلم تكن بالشكل المناسب وقد بلغت (62.06%). واستنتجتُ بأن مرحلة تعافي قطاع الصيد البحري والثروة السمكية تبدأ بالتخطيط، والذي يرتبط مباشرة بالبنية التحتية والمجتمعية وهو قائم على عدة أطراف رئيسية تتبع آليات مؤسسية خاصة بكل منها ولكنها تتعاون لتحقيق أهداف القطاع. وتوصلت إلى ضرورة تعزيز إدارة مراحل التأهيل في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، والاهتمام بتطوير عملية التخطيط للتعافيب الشكل المناسب.

الكلمات المفتاحية: *عدوان غزة 2014، الصيد البحري، التأهيل، إعادة الإعمار.*

Abstract

Three devastating attacks over six years destroyed infrastructure and crippled vital economic sectors. The sector did not recover from the aggression of 2008 and 2012 until the aggression of Gaza 2014, which was the most destructive of the agricultural facilities and the affected fisheries, as part of the policy of systematic destruction of the structure of the economy in the Gaza Strip. The study aimed to identify the institutional mechanisms for recovery, how to assess the damage to the fisheries sector, and to know the level of planning and the success of all these variables in the rehabilitation of the fisheries sector after the aggression of Gaza 2014. The descriptive and analytical approach was used to reach the results of the study. (SPSS20) for analyzing and interpreting the data, the study tools were a questionnaire applied to a random sample of 30 persons related to the rehabilitation and reconstruction of the fishing sector and fisheries in the General Directorate of Fisheries, Qatar Charity Foundation, Tawfaiq fishermen, senior fishermen) and interviews with a number of them. (71.21%). We found that the planning for recovery was adequate (75.3%), while the institutional mechanisms for recovery were not as suitable as 62.06 %). It concluded that the recovery phase of the fishing and fisheries sector begins with planning, which directly linked to the infrastructure and community. Based on several major parties that follow their respective institutional mechanisms but cooperate to achieve the sector's objectives. In addition, reached the need to strengthen the management of the rehabilitation stages in the fishing sector and fisheries, and interest in developing the process of planning for recovery in the appropriate manner.

Keywords: *Gaza aggression 2014, sea fishing, rehabilitation, reconstruction.*

الملخص المفاهيمي

واجه قطاع غزة في عام 2014 اعتداء عسكريًّا ساهم في التأثير السلبي على الصيد البحري والثروة السمكية بشقيها (الاستزراعالمائيوالصيدالبحري)، إذ استمر العدوان العسكري 51 يومًا مما تسبب في تدميرمعظممزارع الأسماك ونفوقها وتضرر البنية التحتية لقطاع الصيد حيث تم استهداف موانئ الصيد في قطاع غزة مباشرة وتدمير العديد من قوارب الصيد ومخازن الصيادين، مما تتطلب التدخل المؤسساتي لمرحلة التعافي (التأهيل وإعادة الإعمار) سواء من الجهات الحكومية وغير الحكومية وبمشاركة من مجتمعات الصيد البحري والثروة السمكية، وهذا يتطلب تقييمًا موضوعياً للوقوف على آليات التخطيط والتعافي، وتقييم الاحتياجات والأضرار، وصولاً الي إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية.

الشكل التالي يوضح الملخصالمفاهيمي



والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014.

تقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان

رغم العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت دراسة إعادة الإعمار في مجال الزراعة والثروة السمكية على اختلاف تصنيفاتها أو النشاط التي تقوم به، إلا أن تأهيل قطاع الثروة السمكية في قطاع غزة بعد الحرب يعد بمنزلة فجوة بحثية لما له من تأثير على المجتمع الفلسطيني عامة وفئات الصيادين الهشة ولذلك فهو جدير بالتقييم للوقوف على أهم النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلي معرفة الآليات المؤسسية للتعافي، وتقييم أضرار الثروة السمكية، وبيان مستوى التخطيط ومدى نجاح كلتلك المتغيرات في إعادة تأهيل قطاع الثروة السمكية بعد عدوان غزة 2014.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وطبقت استبانة على عينة من ذوي العلاقة بقطاع الصيد البحري والثروة السمكية، وإجراء مقابلات مع عدد آخر منهم .

خلصت الدراسة الي نتائج أهمها أن التأهيل لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد عدوان غزة 2014 مناسب وقد بلغ (71.21%)، وتبين أن التخطيط للتعافي كان بشكل مناسب وبلغ (75.3%)

. أوصت الدراسة الى ضرورة تعزيز إدارة مراحل التأهيل في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، والاهتمام بتطوير عملية التخطيط للتعافي بالشكل المناسب.

تطلعات مستقبلية:

- استخدام الدراسة كبداية لعمل بحثي يعزز من إيجاد حلول لمشكلات قطاع الثروة السمكية بعد الأزمات والكوارث بالاستناد الي منهجية بحثية علمية واضحة.
- وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لتأهيل قطاع الصيد البحري والثروة السمكية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- اعداد خطة تشاركية يمكن تطبيقها بعد الأزمات والكوارث في مجتمعات الصيد والثروة السمكية.
- توفير تدريب فرق الطوارئ والعاملين في قطاع الثروة السمكية على التقييم والتخطيط التسليم لمراحل الطوارئ.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعرض قطاع غزة في عام 2014 لعدة عوامل أثرت تأثيرًا مباشرًا وقويًا علي قطاع الثروة السمكية بشقيها (الاستزراع المائي والصيد البحري)، حيث مثل العدوان الذي تعرض له قطاع غزة والذي استمر 51 يومًا، وأدى إلى تدمير معظم مزارع الأسماك الصغيرة والمتوسطة وأدت إلى نفوق الأسماك وتضرر البنية التحتية لقطاع الصيد حيث استهدفت موانئ الصيد غزة مباشرة مما أدى إلى تدمير العديد من قوارب الصيد ومخازن الصيادين[1].

لقد عانى الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة، وما زالوا، جراء استمرار جرائم قوات الاحتلال الاسرائيلي بحقهم والتي تنتهك حقهم في الحياة والأمان والسلامة الشخصية، أو التي دمرت ممتلكاتهم ووسائل عيشهم كمرافئ الصيد والقوارب والمراكب ومعدات وأدوات الصيد اللازمة لركوب البحر، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان[2].

وبعد الاعتداء العسكري الأخير عام 2014 على قطاع غزة، تم عقد مؤتمر لإعادة إعمار قطاع غزة وجمعت تبرعات له برعاية كل من السلطة الفلسطينية ومصر والنرويج وذلك بتاريخ 2014/10/12، إذ كان من المخطط أن يتوجه الدعم المالي خلال ثلاث سنوات (2014-2017) بهدف تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تولي مسئوليتها في تأهيل وإعمار قطاع غزة. وقد بلغ إجمالي التعهدات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر القاهرة (5) مليار دولار لكافة الأراضي الفلسطينية، تم تخصيص ما يقارب 3.5 مليار دولار لقطاع غزة بحيث يتابع البنك الدولي تنفيذ تلك التعهدات وآليات الصرف والتقدم الحاصل في إعادة البناء وذلك بناء على طلب الجهات الراعية لمؤتمر إعادة الإعمار[3].

2.1 المشكلة البحثية:

على الرغم من وجودالعديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت دراسة إعادة الإعمار والتأهيل في مجال الزراعة والثروة السمكية على اختلاف تصنيفاتها أو النشاط التي تقوم به، إلا أن تأهيل قطاع الثروة السمكية في قطاع غزة بعد الحرب يعد بمنزلة فجوة بحثية لما له من تأثير على المجتمع الفلسطيني عامة وفئات الصيادين الهشة ولذلك فهو جدير بالتقييم للوقوف على أهم النتائج والتوصيات، وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي: **" ما مستوى إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014؟"**

---

[1] الإدارة العامة للثروة السمكية - وزارة الزراعة (2014).**التقرير السنوي للإدارة العامة للثروة السمكية في الفترة من (2014/11-2014/12/31)**، ص3.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2009-2013). **تقرير خاص حول: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة**،ص3.

[3] أبو شمالة، نبيل (2014). **حرب عام 2014 وجهود إعادة الإعمار**، ورقة عمل، ص1.

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى إطار التعافي المستخدم لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014؟
- ما مستوى التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014؟
- ما مستوى الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014؟
- ما الكيفية التي نُفذت في عملية تقييم الأضرار والاحتياجات المستخدمة لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014؟

3.1 أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي: -

- معرفة إطار التعافي المستخدم بعد العدوان وما مستوى نجاحه في إعادة إعمار قطاع الثروة السمكية.
- التعرف الي الآليات المؤسسية للتأهيل وإعادة الإعمار بعد العدوان على غزة 2014.
- التعرف على مستوى التخطيط وعلاقته ببناء مجتمعات الصيد والثروة السمكية بعد العدوان.
- معرفة الكيفية التي تم من خلالها تقييم الأضرار والاحتياجات لقطاع الثروة السمكية بعد العدوان.
- التعرف على آراء ذوي العلاقة في تأهيل البنية التحتية المجتمعية في قطاع الثروة السمكية.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: تساهم هذه الدراسة في استفادة الباحثين، والمهتمين،والعاملين في مجال الثروة السمكية، وإثراء المكتبة العربية والمحلية.

2.4.1الأهمية التطبيقية: وتكون لعدة أسباب ممكنة حسب البحث: تتناول الدراسة شريحة من ذوي العلاقة في مجال الثروة السمكية وخاصة العاملين في الإدارة العامة للثروة السمكية ووزارة الزراعة وعددًا من الجهات الأخرى والفاعلين الأساسيين في هذا القطاع وتسليط الضوء على المشاكل في التي تعرض لها قطاع الصيد وكمال دمار الحاصل بعد العدوان على غزة 2014.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت وزارة الزراعة الفلسطينية منهجية إشراك المجتمع في التعافي من خلال[1]:

[1]Sandeeka Mannakkara(2014). **A Framework for Building Back Better During Post-Disaster Reconstruction and Recovery**, a Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Civil Engineering, the University of Auckland,P42-43.

- تمكين المجتمع، وتوفير حلول التعافي على أساس احتياجات المجتمع.
- النظر في الجوانب الاجتماعية.

ويمكن تسمية ذلك "الانتعاش المجتمعي" لأنها تتعامل مع الجوانب المتعلقة بالمجتمع في التعافي. ودعم الانتعاش الاقتصادي للمجتمع ودعم تجديد سبل العيش وريادة الأعمال هو أيضًا جزء مهم من التعافي. يمكن أيضًا تضمين هذه الجوانب من فئة منهجية إعادة البناء بشكل أفضل **(BBB)** ما يسمي "مجتمع التعافي" لأنها ذات صلة بتعافي المجتمع ككل وكل فرد في المجتمع.

تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تحقق أهداف الدراسة، وكانت مصادر جمع البيانات **عبارة عن مصادر أولية** من خلال مقابلات مع ذوي العلاقة في الثروة السمكية بالإضافة إلى استبانة، ومن أجل الوصول بهذه الاستبانة إلى الصورة التي تجعلها مناسبة لتحقيق الأهداف المنوطة بها فقد تم إتباع الإجراءات التالية:

1. الالتقاء ببعض المتخصصين والصيادين لمعرفة وجهة نظرهم حول تقييم إدارة التأهيل وإعادةالإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014.
2. اطلع الباحث على عدد من الدراسات والبحوث والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة وفي ضوء القراءات الخارجية وآراء المشرفين، فقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية (45) فقرة كما في ملحق رقم (1) ويوضح الجدول التالي توزيع فقرات الاستبانة في صورتها النهائية:

جدول (1) : توزيع فقرات الأداة في صورتها النهائية على محاور الدراسة

المجال	عدد الفقرات
إطار التعافي المستخدم بعد الحرب	9
الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار	9
تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الحرب	9
التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية	9
إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية	9
المجموع	45

من ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي. **ومصادر ثانوية** بالاطلاع على الكتب والمراجع العلمية والمواقع والانترنت والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تتعلق في تقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدراسة في عام (2018م).

2.6.1 الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية في قطاع غزة.

3.6.1 الحدود الموضوعية: تقييم إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية. بعد العدوان على غزة 2014.

7.1 الدراسات السابقة:

- **تقرير(الفاو & أنفوسمك، 2015)[1] بعنوان: نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشر ق الأدنى وشمال أفريقيا في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر**

هدف التقرير لوضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية، إذ أنه عقد بمسقط في سلطنة عمان اجتماع تشاوري إقليمي لمناقشة الأسس الكفيلة بتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وقد تم استخدام المنهج التشاركي وشارك 40 خبيرًا من 13 دولة من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني. توصل التقرير إلى التأكيد على أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كمساهمة للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية، وأهمية المبادئ الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق كأداة وركيزة أساسية لدعم تأمين وحوكمة وتنمية واستدامة هذه المصايد باعتبارها تمثل قيمًا تقليدية وطريقة حياة متجذرة في المجتمعات المحلية مما يتطلب تطوير المصايد صغيرة النطاق واستدامة موارده وتضافر جهود جميع الفاعلين، بما في ذلك التطوير التنظيمي لمكوناته وتعزيز قدراته على جميع المستويات. وأوصى بإلزام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بمواصلة التعاون مع شركائه الدعم هذا النهج بهدف ضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق، ومن ثم تعزيز مساهمة هذا القطاع الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ومكافحة الفقر وإدارة الموارد الطبيعية

- **دراسة (Oxfam & NFR,2014)[2] بعنوان: إعادة بناء مجتمعات الصيد والثروة السمكية "إعادة اعمار ما بعد هايان في الفلبين"**

Rebuilding Fishing Communities And Fisheries Post-Haiyan Reconstruction In The Philippines

هدفت الدراسة إلى تحديد احتياجات التعافي الفوري والفجوات الموجودة في جهود إعادة الإعمار، وتهدف لتسليط الضوء على قضايا السياسات والبرامج التي يجب معالجتها من أجل تحقيق جهود التعافي الفعالة والشاملة والمستدامة. حيث إنه ومن جراء إعصار هايان - المعروف محليًا لدي الفلبين يولاندا- أدى ذلك لتدمير ثلاثة أرباع مجتمعات الصيد في الفلبين. واتبعت الحكومة الوطنية منهجية تشاركية بوجود خبراء التنمية والوحدات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص في خططها لإعادة التأهيل القطاعي. أظهرت الدراسة

[1] منظمة الأغذية والزراعة الفاو ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية انفوسمك (2015). **نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر**، مسقط، سلطنة عمان.

[2] Oxfam & NFR(2014). **Rebuilding Fishing Communities And Fisheries** "Post-Haiyan Reconstruction In The Philippine" JOINT AGENCY BRIEFING NOTE.

ضعف وجود الدعم الكافي لكسب العيش لدي الصيادين نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق الصيد ك (القوارب- المعدات – المرافق- ثلاجات تخزين الأسماك...)، وقلة بيانات عن وضع مجتمعات الصيد وقضايا استبعاد النساء وتسجيل الصيادين في الحكومة، وعدم وضوح المبادئ التوجيهية وإعادة السكن والأوضاع لسابق عهدها، بالإضافة لعدم وضوح المعايير الأهلية للمستفيدين. وأوصت بمراعاة توطين الصيادين وأسرهم في مناطق آمنة وبعيدة عن المخاطر المستقبلية، وضرورة وجود خطة للتعافي وإعادة الإعمار تتسم بالاستجابة والشفافية والملاءمة لاحتياجات الصيادين والمجتمعات.

- **دراسة(Yeng,2008)[1] بعنوان: إعادة إعمار ما بعد الزلزال: نحو تخطيط أكثر تشاركية**

Post-Earthquake Reconstruction: Towards A Much More Participatory Planning

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة زلزال ونتشوان الكبير والاستجابة السريعة لتخطيط إعادة الإعمار في الصين، والتعرف على مفهوم التخطيط التشاركي وتاريخه في الصين، وتحديد ثلاثة اتجاهات جديدة أظهرها تخطيط أكثر تشاركية في إعادة الإعمار. تم استخدام المنهج الوصفي، وقد كانت عينة الدراسة وكان مجتمع الدراسة من المخططين الصينيين والذين استلموا زمام الأمور بعد كارثة زلزال ونتشوان الكبير. وقد أظهرت الدراسة عددًا من النتائج منها أن التخطيط التشاركي شكل قفزة مهمة وإلى الأمام بعد الكارثة ساعد في التخفيف من آثار الزلزال، وأن التخطيط التشاركي يضع أساساً للتطوير المستقبلي ويساعد على تعزيز المرونة في المناطق المتضررة. وأن هناك العديد من المشاكل لا تزال قائمة في التخطيط لإعادة الإعمار. **وأوصت الدراسة** بأن التطور المستقبلي يعتمد للمناطق المتأثرة بالزلزال على استدامة وفاعلية والتزام منفذي خطط الإعمار.

2. الإطار النظري :

1.2 إعادة التأهيل والاعمار الموجه للحد من المخاطر

تهدف مرحلة تصميم البرنامج إلى إنشاء مشروع يركز على الحد من الهشاشة وزيادة القدرات لجعل المجتمع المتأثر أكثر صموداً وأمانًا، ويتم ذلك عادة من خلال:[2]

- الهيكلية (البناء المادي للحد من التأثير المحتمل)؛
- التدابير غير الهيكلية (السياسات، التوعية العامة، تخطيط استخدام الأراضي، أنواع البناء) التي تم اتخاذها لتقليل التأثير السلبي للمخاطر المحتملة.

[1] Yeng, Sheng(2008)."T**oward a much more participatory planning", published by Shanghai Tongji Urban Planning & Design Institute**, Shanghai, China.

[2] International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (2012).Post-Disaster Community Infrastructure Rehabilitation and (re)Construction Guidelines,P44.

لتقليل المخاطر الهيكلية (أي انهيار المباني أو البنية التحتية)، لابد من تحديث الهياكل القديمة (إذا كانت إعادة تأهيل/ إعادة بناء العمل ستتم على عناصر أخرى من المبنى) و/ أو تعزيز تصميم بنية تحتية جديدة بطريقة يمكن أن تصمد أمام تأثير الخطر المستقبلي المحتمل أن تواجهه.

لذلك فإن **الدراسة الحالية** تركز على تقييم فترة إعادة التأهيل وإعادة البناء والإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بالوقوف على مؤشرات هيكلية وغير هيكلية تفيد المجتمع وصانعي القرار في هذا القطاع.

2.2إعادة تأهيل قطاع الصيد البحري والثروة السمكية في قطاع غزة

أ-**العدوان على قطاع غزة عام 2014:** تعرضت فلسطين للكثير من الاعتداءات العسكرية على مر التاريخ القديم والحديث أدت إلى هدم بعض المدن الفلسطينية ومحت بعضها الآخر عن الخريطة. وفيما يخص الحروب الإسرائيلية فكان لها النصيب الأكبر من تاريخ الحروب في فلسطين، ومن أشهر الحروب التي حدثت في القرن الماضي حرب عام 1948 م، 1956 م، 1967 م، 1973 م، 1982 م، والاعتداءات العسكرية على قطاع غزة أعوام 2008م- 2009م، 2012م وآخرها 2014م. كما مرت بفلسطين أحداث لا تقل تأثيرًا وكارثية مثل الانتفاضة الأولى عام 1988م، وانتفاضة الأقصى عام 2000م، والاجتياحات الإسرائيلية التي لم تتوقف في الأعوام التي مرت بين هذه الاعتداءات والبرامج المنظمة لتدمير البيئة والمدن التاريخية بالإضافة إلى عدم السماح بإعادة الإعمار. وفيما يلي تفصيل للاعتداءات الثلاثة الأخيرة على قطاع غزة والتي كان لها الأثر الكبير في تدمير قطاع غزة على جميع المستويات، وهو ما يستدعي البحث في سبل الإعمار.

جاء عدوان 2014 بتاريخ 8 تموز/ يوليو 2014م حتى 26 آب/أغسطس 2014م، حيث قام الجيش الإسرائيلي بعمليات جوية وبرية وبحرية أدت إلى تدمير شديد لكافة مكونات البيئة الحضارية، من خلال استهداف وتدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية والمباني الحكومية وضرب الاقتصاد الفلسطيني من خلال تدمير المنشآت الصناعية، وكل ما من شأنه أن يضعف قدرة الناس على مواصلة الحياة بشكل طبيعي، كما تحولت مناطق كبيرة لساحات من الدمار مثل حي الشجاعية وبلدة خزاعة.

ب- **آثار العدوان على قطاع الزراعة والثروة السمكية:** لعب القطاع الزراعي دورًا مهمًّا في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الماضية، حيث ساهم بنسبة تزيد عن 35% في الإنتاج المحلي في فترة السبعينات،إلا أن تلك النسبة تراجعت إلى أقل من 6% في العام 2014. يأتي هذا التراجع نتيجة لسلسلة من المعوقات الفنية والسياسية التي حالت دون تقدم هذا القطاع والنهوض به.[1]

ويخلص الباحثان إلى أن قطاع الصيد البحري يملك طبيعة خاصة ولذلك فإن إعادة التأهيل تسبق إعادة الإعمار وهذا يتطلب المواءمة بين احتياجات هذا القطاع الفعلية أو بين إعادة الإعمار المبني على تطلعات التنمية المستدامة مستقبلاً.

---

[1] الإدارة العامة للتخطيط، وزارة الزراعة الفلسطينية (2014). تقرير بعنوان: القطاع الزراعي- معوقات سياسية وفنية- رؤية وأمل.

ج- قطاع الثروة السمكية: يعد قطاع الثروة السمكية قطاعًا مهمًّا وحيويًّا من قطاعات الإنتاج الزراعي، وقد تضرر بشكل ملحوظ في الاعتداء الأخير حيث بلغت قيمة إجمالي أضراره 2,084,680$. بلغ إجمالي قيمة أضرار صنف أدوات الصيدالبحرية 1,832,364$ وهو يشكل 88% تقريبًا من إجمالي أضرار قطاع الثروة السمكية. فيما بلغ إجمالي قيمة أضرار صنف الاستزراع السمكي 252,316$، وهو يشكل نسبة 12% تقريبًا من إجمالي أضرار قطاع الثروة السمكية.[1] ويوضح الجدول رقم (2) و(3) تفاصيل أضرار قطاع الصيد البحري والاستزراع السمكي كالتالي:

جدول رقم (2): يبين أضرار قطاع الصيد البحري بعد العدوان:

المحافظة	أدوات صيد بحرية						
	مشترك/صيد بحري	حسكة الشنشولة	حسكة الصنار	حسكة مجداف	حسكة زيدة	لنش جر	لنش شنشولة
الشمال	12,871	0	32,055	13,750	0	0	0
غزة	590,054	200,110	349,790	23,435	5,016	95,365	191,297.5
الوسطى	14,528	22,940	66,040	9,232.5	0	0	0
خانيونس	25,087.1	17,570	47,662.5	10,525	800	0	1,000
رفح	18,218.5	34,650	40,865	4,500	2,100	0	2,900
الإجمالي1	660,759	275,270	536,413	61,443	7,916	95,365	195,197.5
الإجمالي2	1,832,364						

المصدر: (التقرير النهائي لأضرار الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014)

جدول رقم (3): يبين أضرار الاستزراع السمكي بعد العدوان:

استزراع سمكي								الإجمالي
أعلاف	بركة	دفيئة	سمك	شبكة تصريف	شبكة تهوية	شبكة الكهرباء	شبكة المياه	
0	17,380	0	20,200	0	384	1,200	408	98,248
1,600	42,880	504	87,750	14.4	654	0	2,867.1	1,591,337
0	2,480	0	14,100	0	0	0	0	129,321
0	9,360	0	48,500	0	0	0	408	160,912.60
0	0	0	1,500	0	0	0	126	104,859.50
1,600	72,100	504	172,050	14.4	1,038	1,200	3,809.1	2,084,678
252,316								2,084,680

المصدر: (التقرير النهائي لأضرار الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014)

ويشير الباحثان هنا إلى الأضرار غير المباشرة والتي عانى منها الصيادون بفعل فترة الحرب والانقطاع عن العمل والإجراءات قبل وأثناء وبعد العدوان التي طالت الصيادين وأثرت الأنشطة اليومية المعتادة.

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

1.1.2إعادةالتأهيل: هي استعادة الوظائف الاجتماعية الأساسية.[2]

[1] الإدارة العامة للتخطيط، وزارة الزراعة الفلسطينية (2014). **المرجع السابق نفسه**.ص13.

[2] international federation of red cross and red crescent societies (2012).post-disaster community infrastructure rehabilitation and (re)construction guidelines.

2.1.2 إعادةالإعمار: استئناف كامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى اتخاذ تدابير وقائية[1].

2.1.3 الثروة السمكية: إحدى القطاعات الزراعية الحيوية التي تلعب دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي، حيث يأتي قطاع الزراعة في مقدمة النشاطات الاقتصادية، فالثروة السمكية جزء من الإنتاج النباتي، والحيواني في توفير الأمن الغذائي، ويحتوى القطاع على جانبين الأول يتعلق بالصيد البحري، والثاني يختصب الاستزراع السمكي، بهدف خدمة المجتمع سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة[2].

4.1.2 قطاع غزة: يسمي القطاع نسبة إلي مدينة غزة، ويقع بالمنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية الممتدة من النهر إلى البحر، وتحد قطاع غزة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م شمالًا وشرقًا، بينما تحدها مصر من الجنوب الغربي، والبحر المتوسط من الغرب[3].

2.2 المؤشرات والتقييمات والمعايير الخاصة بإدارة المخاطر

إن التقييمات العديدة أشارت إلي عملية تقييم مرحلة التعافي، وبعد الاطلاع والبحث فإن تقييم مرحلة إعادة التأهيل و إعادة الإعمار لأي قطاع معرض لأزمة أو كارثة معينة ويرتبط بالمجالات التالية[4]:

- إطار التعافي المستخدم بعد الحرب.
- التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار.
- الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار.
- تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الحرب.
- إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية.

1.3الإطار العملي ومنهج الدراسة:

نظرًا لأهمية الدراسةانتهج الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لمناسبته لظاهرة المشكلة القائمة وللإجابة على التساؤلات البحثية المطروح صمم الباحث استبانة مقسمة لمحاور، وعزز الاستبانة بالمقابلات مع عدد من العاملين في الإدارة العامة للثروة السمكية. والمنظمات المرتبطة بالموضوع.

1.3 منهجية الدراسة وأدوات القياس"

تكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة والمختصين في كل من (الإدارة العامة للثروة السمكية، نقابة الصيادين، جمعية التوفيق للصيادين، الصيادين). وعددهم (1405) وبعينة عددها (30)، لتقييم إدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة من خلال عدة إجراءات:

---

[1] international federation of red cross and red crescent societies (2012).**Previous reference**.

[2] الإدارة العامة للثروة السمكية- وزارة الزراعة (2009).**التقرير السنوي للإدارة العامة للثروة السمكية**، غزة، فلسطين.

[3] مركز العمل التنموي معا (2011). **دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة**، تمويل من مؤسسة قطر الخيرية، ص3.

[4] international federation of red cross and red crescent societies (2012).**Previous reference**.

1.1.3 تصميم الاستبيان (الصدق والثبات وإجراءات التوزيع): حيث قام بتوزيع أداة الدراسة (32) نسخة وقام باستعادة (30)، بعد استخدام موقع www.raosoft.com، وباستخدام Sample Size Calculator وبنسبة استرداد بلغت (98%) منها، تم تحليلها إحصائياً عن طريق برنامج (SPSS).

2.1.3 إجراء مقابلات: مع عدد من الموظفين والإداريين بشكل عشوائي للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لتلك التساؤلات، واشتملت على ماهية التحديات في النقاط التالية:

- وضوح الإطار العام للتعافي بعد العدوان.
- الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار في المؤسسات التي تدخلت في مرحلة التعافي بعد العدوان على غزة 2014.
- الأضرار والاحتياجات بعد العدوان وفرق الطوارئ، والنماذج المستخدمة لحصر الأضرار.
- واقع التخطيط للتعافي وإعادة التأهيل والاعمار لقطاع الثروة السمكية.
- وجهات النظر المختلفة في مشاريع تأهيل البنيةالتحتيةوالمجتمعية.

2.1.3 صدق الاستبيان: ينقسم إلى:

- **صدق المحكمين:** عرضت الاستبانة في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها، حيث رأى بعض المحكمين إضافة بنود، ورأى الآخر الإبقاء على الاستبانة كما هي وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة حيث تكونت بعد التعديل من (45) فقرة موزعة على(5) محاور.

- **الاتساق الداخلي:** تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة والمجال الكلي وكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج (SPSS). وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة لاختبار الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال نفسه وحصل على مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (4) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

البعد	معامل الارتباط	Sig
إطار التعافي المستخدم بعد العدوان	.853 (**)	.000
الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار	.704 (*)	.000
تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان	.755 (**)	.000
التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية	.823 (**)	.000
إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية	.724 (**)	.000

** دالة عند مستوى 0.01 * دالة عند مستوى 0.05 /// غير دالة إحصائيا

يتضح من الجدول (4) وجود علاقة طردية قوية عند مستوى دلالة 0.01 بين المجال الأول والدرجة الكلية للمجال وبين المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال والمجال الثالث والدرجة الكلية والمجال الرابع والدرجة الكلية حيث إن كلًّا منها sig (مستوى الدلالة) أقل من α =0.01.

3.1.3 الثبات: يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، فهو يعطي اتساقاً في النتائج عندما تطبق الأداة عدة مرات ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة بلغت (30) من ذوي العلاقة بإعادة تأهيل اعمار قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (5): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة

المجال	قيمة ألفا كرونباخ الثبات
إطار التعافي المستخدم بعد العدوان	.853
الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار	.759
تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان	.882
التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية	.800
إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية	.802
المجموع	.945

يوضح الجدول (5) أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات كافية لأغراض تطبيق الأداة حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.945).**وكذلك تم استخدام طريقة التجزئة النصفية Split-half** حيث تبين أن **Guttmann Split-Half Coefficient** هو (0.837)، وهو مؤشر على ثبات الاستبيان.

4.1.3 المقابلات الشخصية

من خلال مقابلة مدير الخدمات السمكية في الإدارة العامة للثروة والذي أكد وجود عدد من التحديات وهي:

- صعوبة حماية ممتلكات ومعدات الصيادين في مناطق آمنة خاصة بالصيادين حيث إن ممتلكاتهم تم تدميرها رغم وجودها في غرف خاصة بهم.
- ظهور تحديات في التعامل بين الأطراف المختلفة ويرجع ذلك لاختلاف الأهداف ومناطق النفوذ والاختصاصات وغيرها.
- عدم اتفاق وإجماع بين المؤسسات الرئيسية أدى لتأخر البدء في إعادة الإعمار.
- ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة بمهنة الصيد وعدم توحيد الجهود في سرعة إعادة الإعمار.
- إغلاق المعابر والانقسام والظروف السياسية العامة قد تكون من العوامل المؤثرة في سرعة إعادة الإعمار والتعافي لقطاع الثروة السمكية.

2.3 نتائج تفسير الدراسة

1.2.3 تحليل محور "إطار التعافي المستخدم بعد العدوان": تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للتعرف على إطار التعافي المستخدم بعد العدوان

جدول رقم (6): يوضح إطار التعافي المستخدم بعد العدوان. اعداد الباحث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يحتوى الإطار منهجية البناء بشكل أفضل للمتضررين.	3.6207	.94165	72.41	3.550	.001	5
2	يحقق الإطار أهداف تنموية طويلة الأجل	3.6333	.85029	72.67	4.080	.000	4
3	يوفر الإطار فرص الحد من المخاطر المستقبلية	3.5000	1.16708	70	2.347	.026	7
4	يعزز الإطار المشاركة الفاعلة لجميع الأطراف	3.7931	.90156	75.86	4.737	.000	2
5	يوفر الإطار بيئة آمنة للمتضررين(طرق-غرف-مرافق-سفن...).	4.0667	.73968	81.33	7.899	.000	1
6	يراعي الإطار قضايا شمولية (المساواة-التمكين-الحماية المجتمعية...)	3.7241	.95978	74.48	4.063	.000	3
7	يراعي الإطار وجود رؤية شاملة لكل من الأسرة والمجتمع والمستوى الوطني	3.4000	1.00344	68	2.183	.037	8
8	يلبي إطار التعافي احتياجات الناس الأكثر تضررا وضعفاً.	3.4000	.85501	68	2.562	.016	9
9	يراعي الإطار العام إعادة اعمار وتأهيل البنية التحتية والمجتمعية معا	3.6000	.93218	72	3.525	.001	6
	جميع الفقرات جميعاً	3.6283	.64354	72.75	5.348	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن إطار التعافي المستخدم بعد الحرب بلغ (72.75%) وهو مستوى بدرجة موافقة على استخدام إطار تعافي عام بعد العدوان. **ويستنتج الباحث** أن الإطار العام للتعافي اعتمد على مراعاة الناس الأكثر تضرراً، ولكن تم استثناء العديد من الفئات مثل كبار السن وذوي الإعاقة وبعض عمال الصيد البحري والذين يملكون حرفة عمل فقط في الصيد والتي تم تعطيلها بفعل العدوان. **ويعزو الباحث** ذلك الي إلى أن كمية الضرر الواقع على الصيادين جاء بشكل كبير وغير متوقع، وأعداد الصيادين المتضررين كانت كبيرة بعد العدوان. **وتتفق هذه النتيجة** مع مقابلة مدير الخدمات السمكية والتي أشارت إلى التحديات والعقبات التي واجهت إعادة التأهيل وإلى حجم الاحتياج الكبير الذي يحتاجه هذا القطاع.

2.2.3 تحليل محور " الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار": تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للآليات المؤسسية.

جدول رقم (7): يوضح الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار. اعداد الباحث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يوجد ضعف للمفاهيم العامة بين الأطراف الفاعلة في إعادةالإعمار	2.7000	.98786	54	1.663-	.107	6
2	يوجد اتصال وتواصل بين الجهات العاملة في إعادةالإعمار	3.7333	1.04826	74.67	3.832	.001	3
3	يوجد ازدواجية لجهود إعادة اعمار بين أطراف إعادةالإعمار	2.6333	.92786	52.67	2.164-	.039	7
4	يتم تشكيل لجان بالتنسيق مع ذوي العلاقة تهدف لتعافي بعد الحرب	3.7667	.72793	75.33	5.769	.000	2
5	يوجد توجه لتشكيل وكالة خاصة بإدارة الأزمات والطوارئ للثروة السمكية.	3.4667	.93710	69.33	2.728	.011	5
6	يتوفر فريق للعمل وقت الأزمات والطوارئ لقطاع الثروة السمكية.	3.8276	.96618	76.55	4.613	.000	1
7	تتوفر بيئة حاضنة سليمة يمكن البناء عليها في تشكيل وكالة خاصة بالطوارئ لقطاع الثروة السمكية.	3.6667	1.02833	73.33	3.551	.001	4
8	يوجد تحديات كبيرة في التعامل مع مرحلة إعادةالإعمار	2.0667	1.11211	41.33	4.597-	.000	8
9	يؤثر اختلاف المصالح للجهات المؤثرة على إعادةالإعمار	2.0667	.86834	41.33	5.887-	.000	9
	جميع الفقرات جميعاً	3.0977	.56296	62.06	.950	.350	

أشارت نتائج الدراسة أن **الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار** بلغ (62.06%) وهو مستوى على الحياد تقريبا. **يستنتج الباحث** بأنه لا يمكن القطع بوجود آليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار بالشكل المناسب بعد العدوان لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية وهذا يتطلب مراجعة حقيقية لتلك الآليات والإجراءات التي تم اتباعها. **يفسر الباحثان** ذلك بقلة الإعداد والتجهيز لحالات الطوارئ في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية بين الجهات ذات العلاقة. **تتفق هذه الدراسة** مع مقابلة مدير الخدمات السمكية والتي أشارت الي ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة بمهنة الصيد وعدم توحيد الجهود في سرعة إعادة الإعمار.

3.2.3 تحليل المحور الثالث "تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان"لتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (8): يوضح تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان. اعداد الباحث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يُخطط لعملية التقييم بعد الحرب بشكل سليم	3.7333	1.04826	74.67	3.832	.001	3
2	تتشكل فرق التقييم ما بعد الحرب مباشرة	3.9667	.88992	79.33	5.950	.000	1
3	تتشاور الأطراف الفاعلة أثناء عملية تقييم الأضرار والاحتياجات	3.6667	.88409	73.33	4.130	.000	4
4	تخضع فرق التقييم ما بعد الحرب لتدريب بهدف توحيد الجهود	3.2667	1.08066	65.33	1.352	.187	9
5	تحدد معايير مشتركة في عملية تقييم الأضرار	3.6000	1.00344	72.00	3.275	.003	6
6	يوجد نماذج لتقييم الأضرار والخسائر المباشرة (غرف الصيادين – المراكب- المنازل...) لقطاع الثروة السمكية	3.5667	.89763	71.33	3.458	.002	7
7	يوجد نماذج لتقييم الأضرار والخسائر غير المباشرة (الناجمة عن الدمار الفعلي) لقطاع الثروة السمكية	3.6333	.99943	72.67	3.471	.002	5
8	تسهم عملية التقييم في توجيه أنشطة الإغاثة وتعبئة الموارد المادية والبشرية.	3.7667	.81720	75.33	5.139	.000	2
9	تُوحد الجهود باتفاقية أهداف مشتركة بين الأطراف العاملة في الإعمار	3.5667	.81720	71.33	3.798	.001	8
	جميع الفقرات جميعاً	3.6407	.67535	72.8	5.197	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن **تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان** بلغ (72.8%) وهو مستوى بدرجة موافق. **يستنتج الباحث** بوجود تقييم للأضرار والاحتياجات بعد العدوان بالشكل المناسب بعد العدوان لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية مرتبطة مباشرة بتشكيل فرق، وتقديم أنشطة إغاثية عاجلة، وخطط لعملية التقييم بعد العدوان. **يعزو الباحث** ذلك إلى هذا التقييم اعتمد على جهود من وزارة الزراعة بالبدء بحصر الأضرار، ثم تدخل عدد من المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي لتقييم وحصر الإضرار. **وتختلف النتيجة السابقة إلى حد** ما عن ما ذكره مدير الخدمات السمكية عن وجود تحديات في التعامل بين الأطراف المختلفة ويرجع ذلك لاختلاف الأهداف ومناطق النفوذ والاختصاصات وغيرها.

4.2.3 تحليل المحور الرابع "التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية "تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور "**التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية** "، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا أم زادت أو قلت عن ذلك. وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم (9): يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للتخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يعتمد التخطيط على نتائج عملية تقييم الاحتياجات ما بعد الحرب	3.9000	.75886	78	6.496	.000	2
2	يشير التخطيط إلى رؤية وأهداف ونهج استراتيجي التعافي	3.7667	.81720	75.33	5.139	.000	5
3	يستند التخطيط للتعافي إلي مشاركة الأطراف ذات العلاقة.	3.9655	.73108	79.31	7.112	.000	1
4	يراعي التخطيط القوانين الداخلية القائمة في قطاع الثروة السمكية	3.8000	.61026	76	7.180	.000	4
5	يستند التخطيط إلى الحد الأدنى من معايير السلامة في قطاع الثروة السمكية	3.7667	.85836	75.33	4.892	.000	6
6	تحدد خطة العمل النتائج والميزانيات المتوقعة والإطار الزمني.	3.6333	.71840	72.67	4.829	.000	8
7	يشير التخطيط لترتيبات وإجراءات تنفيذ التعافي المحتمل.	3.8333	.59209	76.67	7.709	.000	3
8	يستند التخطيط إلى تحليل المخاطر البيئة والاجتماعية.	3.5667	.81720	71.33	3.798	.001	9
9	يشير التخطيط إلى النتائج وآليات المراقبة والتقييم والشكاوي.	3.6667	.66089	73.33	5.525	.000	7
	جميع الفقرات جميعاً	3.7620	.47588	75.33	8.771	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار لقطاع الثروة السمكية بلغ (75.33%) وهو مستوى بدرجة موافق. **يستنتج الباحث** وجود ترابط بين تخطيط للتعافي بالشكل المناسب بعد العدوان لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية ومشاركة الأطراف ذات العلاقة، والتخطيط على نتائج عملية تقييم الاحتياجات، والتخطيط لترتيبات وإجراءات تنفيذ التعافي المحتمل. **يُرجع الباحث** ذلك الي أن سلسة من التجارب السابقة وفهم أهمية دور التخطيط في عملية التعافي، مع وجود استفهامات عديدة عن مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة عدم توفر منهجية علمية واضحة تقوم على التشاركية. **وتتفق هذه النتيجة** مع ما ذكره مدير الخدمات السمكية على ورش العمل والاجتماعات واللقاءات التي حدثت قبل وبعد العدوان مع الجهات الممثلة للصيادين. **وما ذكره أحد الصيادين في مقابلته عن مشاركته لتلك الاجتماعات واللقاءات.**

3.3 تحليل محاور الدراسة

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحاور الخمسة، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا أم زادت أو قلت عن ذلك.وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (8) : المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجالات الدراسة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	إطار التعافي المستخدم بعد الحرب	3.6283	.64354	72.75	5.348	.000	4
2	الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار	3.0977	.56296	62.06	.950	.350	5
3	تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الحرب	3.6407	.67535	72.8	5.197	.000	3
4	التخطيط للتعافي	3.7620	.47588	75.33	8.771	.000	1
5	إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية	3.6556	.60602	73.11	5.925	.000	2
جميع المجالات		3.5590	.45597	71.21	6.715	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد حرب غزة 2014 بلغت (71.21%)، وهذا يعني قبول الفرضية القائلة يوجد إدارة للتأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بشكل مناسب بعد حرب غزة 2014. يستنتج الباحث أن مرحلة التعافي من وجهة نظر ذوي العلاقة بقطاع الصيد البحري والثروة السمكية تبدأ بالتخطيط، والذي يرتبط مباشرة بالبنية التحتية والمجتمعية، ويستنتج كذلك عدم وضوح في الآليات المؤسسية المستخدمة في مرحلة التعافي (التأهيل وإعادةالإعمار). ويعزو الباحثان ذلك لأن التخطيط لهذا القطاع يعد الركيزة الأساسية التي تنطلق منه جميع مقترحات المشاريع، وهذا الأمر مهم لتوفير الاحتياجات الحقيقية للقطاع، ويعزو الباحثان عدم وضوح الآليات المؤسسية إلى ضعف في تحديد المسئوليات والأدوار وطبيعة العلاقات بين الجهات ذات العلاقة قد تكون العائق الأكبر في مرحلة التأهيل وإعادةالإعمار.

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج

بناءً على ما تقدم يمكن تلخيص النتائج التالية :

التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية بعد العدوان على غزة 2014 كان بالشكل المناسب حيث بلغ (71.21%) وهي بالترتيب كالتالي:

- التخطيط للتعافي وإعادة الإعمار مناسب لقطاع الثروة السمكية وقد بلغ (75.3%).
- إعادة تأهيل البنية التحتية والمجتمعية بلغ (73.11%).
- تقييم الأضرار والاحتياجات بعد العدوان مناسبة حيث بلغت (72.8%)
- إطار التعافي المستخدم بعد العدوان مناسب حيث بلغ (72.7%).
- الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار غير مناسبة حيث بلغت (62.06%).

2.4 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على توضيح المفاهيم العامة بمراحل إعادة التأهيل والاعمار لأصحاب العلاقة بقطاع الثروة السمكية من خلال الاجتماعات والندوات وورش العمل.
- العمل على تعزيز إدارة التأهيل وإعادة الإعمار لقطاع الصيد البحري والثروة السمكية من خلال التركيز أكثر على التخطيط وإعادة التأهيل وتقييم الأضرار وإعداد إطار التعافي والآليات المؤسسية المستخدمة.
- إعداد تصور واضح لإطار التعافي المستخدم بعد الحرب يراعي ما يلي: (احتياجات الناس الأكثر تضررًا وضعفاً، ووجود رؤية شاملة لكل من الأسرة والمجتمع والمستوى الوطني، وفرص الحد من المخاطر المستقبلية، وإعادة اعمار وتأهيل البنية التحتية والمجتمعية معًا).
- العمل على تعزيز الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار من خلال: (التقليل من الاختلافات وازدواجية الجهود بين الجهات الفاعلة، والحد من التحديات، وتوضيح المفاهيم العامة بالتنسيق بين الأطراف اللاعبة في قطاع الثروة السمكية).
- تعزيز جهود تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الحرب من خلال إخضاع فرق التقييم لتدريبات، والتنسيق مع الأطراف العاملة، وتطوير نماذج خاصة بقطاع الثروة السمكية عند حصر الأضرار، ووضع معايير مشتركة عن عملية تقييم الأضرار الخاصة بقطاع الثروة السمكية.

- تطوير التخطيط للتعافي من خلال تحليل المخاطر البيئة والاجتماعية المختلفة، وتحديد خطة العمل والنتائج والميزانيات المتوقعة والإطار الزمني، والإشارة الي آليات المراقبة والتقييم والشكاوى، والتأكد من معايير السلامة في قطاع الثروة السمكية.
- الاهتمام بإعادة بناء مجتمعات الصيد بعد العدوان من خلال العمل على مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في إعادة الإعمار والتأهيل من الصيادين وأسرهم، وتقدم برامج مجتمعية وحملات توعية لتأهيل ودعم الصيادين بعد الحرب، وإشراك المجتمع المحلي في قرارات إعادة الإعمار.

3.4 **تطلعات مستقبلية:**

- استخدام الدراسة كبداية لعمل بحثي يعزز من إيجاد حلول لمشكلات قطاع الثروة السمكية بعد الأزمات والكوارث بالاستناد الي منهجية بحثية علمية واضحة.
- وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لتأهيل قطاع الصيد البحري والثروة السمكية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد خطة تشاركية يمكن تطبيقها بعد الأزمات والكوارث في مجتمعات الصيد والثروة السمكية.
- توفير تدريب فرق الطوارئ والعاملين في قطاع الثروة السمكية على التقييم والتخطيط التسليم لمراحل الطوارئ.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب والدراسات العلمية

- أبو شمالة، نبيل (2014). **حرب عام 2014 وجهود إعادة الإعمار**، ورقة عمل، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، وزارة الزراعة.
- الإدارة العامة للتخطيط، وزارة الزراعة(2014). **التقرير النهائي لأضرار الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014.**
- الإدارة العامة للتخطيط، وزارة الزراعة(2014). **تقرير بعنوان: القطاع الزراعي- معوقات سياسية وفنية**- رؤية وأمل.
- الإدارة العامة للثروة السمكية- وزارة الزراعة(2014).**التقرير السنوي للإدارة العامة للثروة السمكية** في الفترة من (2014/11 -2014/12/31).
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2009-2013). **تقرير خاص حول: الاعتداءات الاسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.**
- حلس، حازم(2016). **استراتيجيات إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد الكوارث والحروب** حالة دراسية: تجربة المجلس الفلسطيني للإسكان،دراسةماجستير،كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ديبة، نايفة (2017).**تداعيات آثار الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة من الناحية الاجتماعية**، أكاديمية الإدارة والسياسية ومركز غزة للدراسات والاستراتيجيات، غزة، فلسطين.
- مركز العمل التنموي معا (2011). دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة بتمويل من مؤسسة قطر الخيرية.
- مونتاجو، واشلي. (1976 م).**إن الطبيعة البشرية هي العدوان**، إنجلترا: مطبعة جامعة أكسفورد.
- منظمة الأغذية والزراعة الفاو ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية انفوسمك (2015). **نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر**، تقرير المشاورات الاقليمية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،مسقط، سلطنة عمان.

المقابلات:

- مقابلة مع م.جهاد صلاح مدير دائرة الخدمات السمكية بالإدارة العامة للثروة السمكية بتاريخ 2018/3/11 ، الساعة 9:00 صباحاً.
- مقابلة مع الصياد محي الدين عمر بكر، بتاريخ 2018/4/17 ، الساعة 11 صباحاً.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Un-Habitat, **Displaced Population And Human Settlements**, Unhabitat,
- Siluvaithasan, A.S. &Stokke, K. 2006. **Fisheries Under Fire: Impacts Of War And Challenges Of Reconstruction And Development In Jaffna Fisheries, Sri Lanka**. Norsk Geografisk Tidsskrift Norwegian Journal Of Geography Vol. 60, 240 248. Oslo. Issn 0029-19510

- Mcdonald, R. (2003). ***Introduction To Natural And Man-Made Disasters And There Effects On Building***, Architectural Press, Uk, *1*.2004.
- Oxfam &Nfr(2014). **Rebuilding Fishing Communities And Fisheries "Post-Haiyan Reconstruction In The Philippine**" Joint Agency Briefing Note.
- Sigurdur Sigurdarson(2015). **Rehabilitation And Reconstruction Of The Fishing Ports And Fish Landing Sites In Aceh Province After The Tsunami**, Mission Report. Indonesia.
- international federation of red cross and red crescent societies (2012).post-disaster community infrastructure rehabilitation and (re)construction guidelines, 1210102 04/2012 e 500.
- Yeng, Sheng(2008).“**Toward a much more participatory planning**”, **published by Shanghai Tongji Urban Planning & Design Institute**, Shanghai, China.

الملحق الأول: رابط الاستبانة في صورتها النهائية

https://drive.google.com/open?id=1SUHbcK_RqVPO8I1YbnWbXomIUSnLrxwn

الملحق الثاني: قائمة المحكمين

ملحق (2) : المحكمون

اسم المحكم	الصفة
د. إياد عطا الله	دكتوراه في مجال الثروة السمكية
د. حسام النجار	دكتور ومحاضر بالجامعة الإسلامية-غزة
د. محمد المغير	أستاذ مساعد في التخطيط وإدارة المخاطر بالجامعات الفلسطينية



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء

The role of the central planning committees in the shelters and evictions

شادي رأفت نمر الأعرج[1.3]* محمد محمد عبد ربه المغير[1.2]
Shady R. N. ALarag[1,3] Mohammed M. A. El-Mougher[1,2]
(1) برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعةالإسلامية،غزة (2) كليةالهندسة - جامعةفلسطين - غزة (3) الهلال الأحمر الفلسطيني بقطاع غزة.
(1) Master Program of Crisis and Disaster Management- (2) Faculty of Engineering, Palestine University (3) The Red Crescent for the Gaza Strip
***Email address:shady-nurse@hotmail.com**

يوثق هذا المقال كـ: الأعرج، شادي/ المغير، محمد (2019): دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 46-67.

المستخلص

مرت منطقة غزة بالعديد من المتغيرات الطبيعية والبشرية التي ساهمت في نزوح المئات من العائلات وهجرتهم من أماكن سكنهم الأصلية لمناطق وتجمعات أكثر أمناً، هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان الطوارئ المركزية في بلدية غزة في عمليات الإخلاء والإيواء،استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي لوصف دور بلدية غزة وتحليل دور اللجان المركزية من خلال المقابلات مع ذوي الاختصاص. توصلت الدراسة إلى فعالية دور لجان الطوارئ في البلدية أثناء الاعتداءات العسكرية والمنخفضات، ووجود بعض المعيقات التي تواجه البلديات لتقديم خدماتها أثناء حالات الطوارئ، كنقص المعدات والأجهزة، وعدم كفاية الموازنة المخصصة للطوارئ، وغياب البرامج التدريبية للكوادر الفنية العاملة في حالات الطوارئ، وعدم كفاية التنسيق مع الجهات الخارجية الداعمة لمسارات الإخلاء والإيواء، وقلة الاهتمام البلديات بالتخطيط للطوارئ، والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة، ووضع سيناريوهات محتملة لها. أوصت الدراسة بتوفير المتطلبات اللازمة عملها عند لمواجهة لمخاطر، ضرورة وانتهاج أسلوب التخطيط والتنظيم اللازمين لتحسين مستويات الاستجابة، والقيام بالتدريبات وإجراء التمارين الافتراضية والمحاكاة اللازمة، وضع خطط للإخلاء والإيواء بالتعاون مع لجان الأحياء والحد من تعرض المواطنين للخطر.

الكلمات المفتاحية: *الطوارئ-بلدية غزة-عمليات الإخلاء - عمليات الإيواء*

Abstract

The Gaza Strip went through many natural and human factors that contributed to the displacement of hundreds of families and their migration from their original places of residence to safer areas and gatherings. The study aimed at explaining the role of the Central Emergency Committees in the Gaza Municipality in evictions and shelter. And analyzing the role of the central committees through interviews with specialists. The study reached the effectiveness of the role of the emergency committees in the municipality during the military attacks and lowers, And the existence of some obstacles facing the municipalities to provide services during emergencies, such as the lack of equipment and devices, and the inadequate budget allocated for emergencies, Lack of training programs for technical staff working in emergency situations, inadequate coordination with external

actors in support of evacuation and shelter routes, lack of municipal attention to contingency planning, forecasting of foreseeable risks and possible scenarios. The study recommended that the necessary requirements be provided in order to meet the risks, the necessity and the necessary planning and organization to improve the response levels, the training, the virtual exercises and the necessary simulations, the development of evacuation and accommodation plans in cooperation with the neighbourhood committees and the reduction of the vulnerability of citizens or residents.

Keywords: *Emergency -Gaza Municipality - Evacuation operations- Shelter operations*

الملخص المفاهيمي

تمر مدينة غزة بالعديد من المخاطر التي ساهمت في تنوع الأحداث في نطاق الهيئة المحلية، والتي أحد أهم عملياتها الإخلاء الأمن للمجتمعات المتضررة والإيواء بما يساهم في تلبية احتياجات المجتمع المتضرر من المخاطر المتوقعة، وتلعب لجان الطوارئ دورًا محوريًا في تقديم الخدمات المتعلقة بالاستجابة للطوارئ، وكافة الحوادث الناتجة عن الكوارث والمنخفضات وخاصة الاعتداءات العسكرية التي واجهها قطاع غزة، والمخاطر الناجمة عن موسم الشتاء من السيول والفيضانات.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لدور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لبيان دور لجنة طوارئ بلدية غزة في عمليات الإخلاء والإيواء

دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء

ظهرت مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثين على التقارير التي أعدتها المؤسسات الدولية والدراسات السابقة كدراسة (أبو نقيرة، 2015م)، و(دراسة المغير والعطار والباشا، 2018)، والتي طرحت نقطة حساسة تتعلق بوجود لجان طوارئ مركزية بالمحافظات ترأسها البلدية الكبرى، ومن هذا الواقع تبين أن عمليات الإخلاء والإيواء هي أحد مهمات عمل لجان الطوارئ المركزية.

هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان الطوارئ المركزية في بلدية غزة في عمليات الإيواء والإخلاء الآمن، وبناء أهم سيناريوهات لتنفيذ عمليات الإيواء والإخلاء

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف دور لجان الطوارئ في البلديات وتحليل محتوى خطط الطوارئ الخاصة بالتدخلات لموسم الشتاء والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، وتحليل المقابلات ذوي الاختصاص.

توصلت الدراسة إلى فعالية دور لجان الطوارئ في البلدية أثناء الاعتداءات العسكرية والمنخفضات، ووجود بعض المعيقات التي تواجههم لتقديم خدماتها أثناء حالات الطوارئ، كنقص المعدات والأجهزة، وعدم كفاية الموازنة المخصصة للطوارئ، وغياب البرامج التدريبية للكوادر الفنية العاملة في حالات الطوارئ.

أوصت الدراسة بتوفير المتطلبات اللازمة عملها عند لمواجهة لمخاطر، ضرورة وانتهاج أسلوب التخطيط والتنظيم اللازمين لتحسين مستويات الاستجابة، والقيام بالتدريبات وإجراء التمارين الافتراضية والمحاكاة اللازمة، وضع خطط للإخلاء والإيواء بالتعاون مع لجان الأحياء والحد من تعرض المواطنين للخطر.

تطلعات مستقبلية:

- تحليل كافة المخاطر التي يتعرض لها النطاق الجغرافي لبلدية غزة.
- تنفيذ المناورات الافتراضية لإخلاء التجمعات السكنية الحدودية بالشراكة مع كافة الجهات ذات العلاقة ونقل المواطنين لمراكز الإيواء وفق المتغيرات الميدانية ونوعية الخطر ومصدره، ونطاق تأثيره.
- استغلال الكارثة وتحويلها إلى فرصة للتنمية من خلال مشاريعت أهيل البنية التحتية.
- العمل على إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي والتي تضررت بفعل التحميل الزائد خلال حالات الطوارئ وخاصة المنطقة الغربية لمدينة غزة.
- التنسيق مع الصليب للتحرك بشكل آمن لمعدات وسيارات البلدية أثناء حالات الطوارئ.
- تشكيل لجنة خاصة لدارسة وتقييم كل أعمال الاستجابة للكوارث والأزمات والحالات الطارئة واستخلاص الدروس والعبر للاستفادة منها مستقبلًا.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تساهم الجهود الدولية في إعادة دمج وتطوير خطط الجهوزية لمواجهة كافة المخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية السليمة والمناسبة لطبيعة المخاطر؛ إذ اهتمت الأمم المتحدة بالبحث في القضايا التي تساهم في استدامة الحياة البشرية في ظل تعرض الدول أو أجزاء منها للمخاطر، وانتشار الأضرار الناتجة عن الكوارث، وقد توجت هذه الجهود في أعمال منتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في سنداي باليابان وتتوج بإصدار إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030م، بغرض التخفيف من الأضرار التي تلحق بالدول والشعوب.[1]

إن أهم المتغيرات الحالية تتطلب جهود جبارة من الجهات الحكومية بالشراكة مع المؤسسات الدولية المختصة في إدارة الكوارث والأزمات والحد من مخاطرها؛ وذلك ضمن الإطار العام الذي يحدد الأدوار والمهام لكافة مؤسسات الاستجابة لكافة الحوادث، والتصدي لكافة المؤثرات المكثفة السلبية والحد من نطاق تأثيرها وضمان التدخلات العلاجية الطارئة.[2]

ينتج عن أغلب الكوارث نزوح قسري وتشرد للمجتمعات الحضرية المتضررة وخاصة فيما يتعلق بطبيعة هشاشة المنطقة المعرضة للمخاطر سواء البشرية منها أو الطبيعية، وقد تعمل المؤسسات وخاصة المحلية على تقديم الخدمات المرافقة لأعمال الطوارئ فقد شكلت الحكومة في قطاع غزة العديد من اللجان على المستوى الوطني كاللجنة العليا لإدارة الطوارئ ولجان الطوارئ المركزية برئاسة البلدية الكبرى بالمحافظة وتضم ممثلي عن المؤسسات ذات العلاقة والبلديات الصغرى والمؤسسات الشرطية والأونروا والمراكز الشبابية والإعلامية ولجان الأحياء، بهدف تطوير خدمات الطوارئ والاستجابة لكافة العمليات وأبرزها الإيواء والإخلاء الآمن.[3]

يقع قطاع غزة جنوب غرب الأراضي الفلسطينية على الشريط الساحلي بمساحة تقدر ب 365كم2 أي ما يعادل 1.33% من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية، يحده من الجنوب مصر بحدود تبلغ 12كم، ومن الشرق والشمال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط،[4] ويقدر عدد سكان قطاع غزة حتى نهاية 2017م ما يقارب (1,899,291) نسمة وقد بلغت الكثافة السكانية بقطاع

---

[1] NUISDR .(2015).Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030.

[2] المغير، محمد (2017م): تقييم مبادئ إدارة الكارثة للإسعاف الحكومي بقطاع غزة حرب 2014م، حالة دراسية الدفاع المدني، مؤتمر إدارة الأزمات والكوارث الصحية - مؤتمر الطب السابع، كلية الطب الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[3] محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة المغير. (2018). واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 2.

[4] وزراة التخطيط الفلسطينية. (2015). المخطط الإقليمي المحدث لقطاع غزة (2005-2020). غزة: وزارة التخطيط .

غزة (5203) نسمة على /كم2، وقد عُدَّ قطاع غزة من المناطق الأعلى كثافة في العالم، وقد بلغ سكان مدينة غزة (652,597) نسمة يقطنون على مساحة (74كم2).[1]

وقطاع غزة على مدار السنوات الماضية، يعيش المزيد من حالات الطوارئ المتعددة، والتي شملت أزمات اقتصادية وسياسية ودولية وعسكرية واجتماعية وفكرية، وكوارث طبيعية، بل وأن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007م يشكل حالة مستمرة من الطوارئ، تؤثر على أداء كافة المنظمات العاملة في قطاع غزة بدرجات متفاوتة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد تعرض قطاع غزة خلال السنوات الماضية لثلاث حروب، في يوليو 2014، ونوفمبر 2012، وديسمبر 2008، حيث خلفت هذه الاعتداءات والحروب وراءها دمارًا واضحًا طال كل شيء، البنية التحتية والمؤسساتية والزراعية والأعيان المدنية والدينية، بالإضافة إلى استشهاد وإصابة العديد من المدنيين وتدمير ممتلكاتهم بشكل كبير جدًا[2].

تعدّ البلديات من المؤسسات المهمة التي تعمل في حالات الطوارئ، وخلال السنوات الماضية عملت بكل طاقاتها وإمكانياتها أثناء الطوارئ، ولكن أداءها لم يكن بالشكل المطلوب على الرغم من تكرار تلك الأزمات وتنوع المخاطر؛ ويرجع ذلك إلى العديد من المؤثرات السلبية والمعوقات التي ساهمت في تراجع مستويات تطبيق الخطط بكفاءة.

2.1 المشكلة البحثية:

ظهرت مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثين على التقارير التي أعدتها المؤسسات الدولية والدراسات السابقة كدراسة (أبو نقيرة، 2015م)، و(دراسة المغير والعطار والباشا، 2018)، والتي طرحت نقطة حساسة تتعلق بوجود لجان طوارئ مركزية بالمحافظات ترأسها البلدية الكبرى، ومن هذا الواقع تبين أن عمليات الإخلاء والإيواء هي أحد مهمات عمل لجان الطوارئ المركزية، إذ أنه تم إخلاء حوالي 500 ألف نازح من مناطق متعددة بقطاع غزة خاصة المناطق الشرقية منها خلال العدوان الإسرائيلي في صيف 2014، وإيواؤهم في حوالي 44 مدرسة من مدارس الأونروا في قطاع غزة، ذلك تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: **ما هو دور لجان الطوارئ في بلدية غزة في عمليات الإخلاء والإيواء؟ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما هي إجراءات عمليات الإخلاء والإيواء التي تتبعها لجان الطوارئ في بلدية غزة؟
- ما هي مصادر المعلومات للإخلاء والإيواء لدى لجان الطوارئ في بلدية غزة؟
- ما هي الآليات والسيناريوهات التي تتبعها لجان الطوارئ في بلدية غزة أثناء الإخلاء والإيواء؟

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م. رام الله- فلسطين: جهاز الإحصاء الفلسطيني دولة فلسطين.

[2] بكير، حسام مصطفى (2016م): معوقات أداء بلديات قطاع غزة الكبرى لخدماتها أثناء حالات الطوارئ، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016م، ص2-3.

3.1 أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

- التعرف إلى الإجراءات التي يقوم بها لجان الطوارئ في بلدية غزة أثناء عمليات الإخلاء والإيواء.
- توضيح مصادر المعلومات التي تحصل عليها لجان الطوارئ في بلدية غزة للإخلاء والإيواء.
- الوصول لأهم الآليات والسيناريوهات التي تتبعها لجان الطوارئ في بلدية غزة أثناء عملية الإخلاء والإيواء.

4.1 أهمية الدراسة:

- **أهمية علمية:** يعد دور لجان الطوارئ في عملية الإخلاء والإيواء من المواضيع المعاصرة التي تحتاج إلى مزيج من البحث والاطلاع.
- **أهمية تطبيقية:** تتمثل في كيفية تطوير عمل لجان الطوارئ في البلديات أثناء الإخلاء والإيواء، من خلال وضع الخطط المناسبة لمواجهة الأزمة وضرورة تفعيل القرارات المتخذة لتشكيل لجان طوارئ للإيواء والإخلاء حال حدوث الأزمات والكوارث.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومراجعة الأزمات السابقة التي مرت بها لجان الطوارئ أثناء تنفيذ عملية الإخلاء والإيواءفي فترات وقوع الأزمات والكوارث كالاعتداءات العسكرية والكوارث الطبيعية (كالسيول والمنخفضات الجوية) في قطاع غزة، وجمع معلومات عن آلية إدارتها من قبل الجهات العليا، حيث تم استخدام أداة الدراسة المقابلة مع أعضاء لجنة طوارئ بلدية غزة.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة ما بين عامي (2018-2019م).

2.6.1 الحدود المكانية: محافظة غزة، بمساحة إجمالية (74كم^2).

3.6.1 الحدود الموضوعية: دور لجان الطوارئ في بلدية غزة في عملية الإيواء والإخلاء

6.1 مفاهيم ومصطلحات:

1.6.1 الكوارث: هي حالة مفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية بشكل مفاجئ، ويعاني الناس من ويلاتها ويحتاجون إلى حماية، وملابس، وملجأ، والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية مع توفير متطلبات الحياة الأساسية والضرورية.[(1)].

---

[1] مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (2009): مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، جنيف.

2.6.1 الأزمات: عملية شاملة للوظائف الإدارية تبدأ بالتخطيط والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، ومواجهتها والتعامل معها بالطرق والأساليب الملائمة لها بعد وقوعها للسيطرة عليها والتخفيف من حدتها ومعالجة آثارها والتعلم من نتائجها بعد انتهائها[1].

3.6.1 الطوارئ: هو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان تعلنه الحكومة، لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزءًا منها؛ وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد[2].

4.6.1 إدارة الطوارئ: هي عملية مستمرة من خلالها جميع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية يديرون المخاطر في محاولة لتجنب أو التخفيف من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار، وهذه الإجراءات المتخذة جزئيًا على ملاحظات الخطر لهؤلاء المعرضين له[3].

5.6.1 الإخلاء: وهو طرد دائم أو مؤقت لأفراد أو أسر أو مجتمعات حضرية رغمًا عن إرادتهم من المنازل أو الأراضي التي يشغلونها وتيسر لهم سبل الحصول على الحماية القانونية[4].

7.6.1 الإيواء: إيواء المتضررين من خلال تقديم المساعدات الطارئة المنقذة للحياة من خلال تأمين المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، فضلًا عن مواد الإيواء وغيرها من مواد الإغاثة[5].

8.6.1 بلدية غزة: أنشئت بلدية غزة عام 1893م، وكان أول رئيس مجلس بلدي في مدينة غزة الحاج/ مصطفى العلمي، وآخر من تولى رئاسة المجلس في العهد العثماني السيد/ سعيد الشوا، الذي أنجز المستشفى البلدي الذي أصبح فيما بعد دارًا لبلدية غزة حتى يومنا هذا، وتوالت على مدينة غزة عدة مجالس بلدية بدأت في عهد الدولة العثمانية في عام 1893م، ومرورًا بفترة الانتداب البريطاني بينما 1918-1948م، ثم الإدارة المصرية للقطاع، ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994م، وبعودة السلطة الفلسطينية عام 1994م ولأول مرة في تاريخ غزة، أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات، قرارًا بتشكيل مجلس بلدي جديد لإدارة شؤون البلدية، حيث كلف السيد/ عون سعدي الشوا، بتشكيل مجلس بلدي

---

[1] المفريج، فيصل، (2014م): فعالية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية- إسكان كلية الملك فهد الأمنية نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[2] Mc Entire, David (2004): The Status of Emergency Management Theory: Issues, Barriers, and Recommendations for Improved Scholarship, Paper Presented at the FEMA Higher Education Conference June 8, 2004, Emmitsburg, MD, America.

[3] University of Regina (2012): Emergency Management Plan, Human Resources Health Safety & Environment, Canada

[4] Ashar, Faisal- Amaratunga, Dilanthi- Haigh, Richard (2017): Tsunami Evacuation Routes Using Network Analysis: A case study in Padang, 7th International Conference on Building Resilience; Using scientific knowledge to inform policy and practice in disaster risk reduction, ICBR2017, 27 – 29 November 2017, Bangkok, Thailand.

[5] الطرشاوي، اعتماد- المغير، محمد- الأغا، محمد (2019م): المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد (1)، العدد (2)، غزة.

للمدينة يتناسب والمصلحة العامة ومتطلبات المدينة العاجلة، فقام الشوا بتشكيل المجلس بتاريخ 1994/7/26م، وهو يعد أول مجلس بلدي في ظل سلطة فلسطينية في التاريخ الحديث شكل لمواجهة الأحوال المتردية في البنية التحتية والخدمات.[2،1]

2. الإطار النظري:

شهد قطاع غزة أيضًا حالة خاصة من الطوارئ أثناء المنخفض الجوي عام 2013م أطلق عليه (منخفض اليكسا)، وكان للاحتلال دورًا بارزًا في زيادة الآثار السلبية عندما فتح السدود المحاذية للقطاع من الجهة الشرقية،مما تسبب في فيضانات أغرقت العديد من المنازل والأحياء في مناطق متفرقة من قطاع غزة، وتدمير العديد من الأراضي الزراعية، وتلا ذلك منخفض آخر أقل حدة عام 2015 سمي بـ (منخفض هدى)، ولكن كان له خصوصيته لأنه حدث بعد كارثة كانت الأعنف في تاريخ قطاع غزة (الاعتداء العسكري 2014)،والذي نتج عنه تشريد مئات الآلاف وتدمير كلي وجزئي لآلاف المنازل، مما تطلب الإخلاء العاجل والاستجابة لمتطلبات الإيواء للمجتمعات المتضررة من الأعمال العمرية، وخصوصًا ذوي البيوت المهدمة الساكنين في الكرفانات والخيام[3].

التعامل مع الأزمات والكوارث لا يقتصر على الجانب العلمي بل من خلال عمليات المحاكاة والجهوزية لحدوثها، فالمؤسسات تنبغي أن تستعد بشكل جيد وملائم وفق طبيعة المخاطر ونوعية الأزمات المتوقع حدوثها، كما وتسعى المؤسسات للتقليل من آثارها والتشخيص السليم في بداية معرفة إرهاصات الأزمة، إذ أن الإجراءات الوقائية جزء مهم من العلاج الأولي للمخاطر بما يساهم في تقليل الخسائر المادية والبشرية[4].

1.2 أوامر الإخلاء:

تعتمد المؤسسات الحكومية على إصدار أوامر الإخلاء بناء على مصادر المعلومات أو تحليل المخاطر الذي تقوم بها المؤسسات المختصة، أو بناء على التقارير الصادرة من المنظمات الدولية المهتمة كالصليب الأحمر، أو بناء على قرار اللجنة الحكومية العليا للطوارئ أو بناء على استهداف الاحتلال للمناطق والتجمعات البشرية الفلسطينية وتعمل المؤسسات على اتخاذ قرارات الإخلاء إما بشكل اختياري وخاصة في حال المخاطر الطبيعية التي يمكن أن تتسبب في غرق المنشآت كما حدث في شارع النفق بمدينة غزة إبان منخفض أليكسا وهدى وغيرها من المخاطر الطبيعية، أو إخلاء إجباري؛ وذلك كما يفعل الاحتلال

[1] الزهار، ريم (2014): دراسة واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية حالة دراسية مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامع الإسلامية، غزة.

[2] بلدية غزة (2019): الخطة الإستراتيجية التنموية لبلدية غزة 20-2021م، غزة - فلسطين.

[3] موقع الرسالة نت، "هدى" تحل صيفًا ثقيلًا على المدمرة منازلهم، www.alresalah.ps، 2015م، موقع القدس العربي، مياه المنخفض "هدى" تقتل طفلة من البرد وتغمر الكرفانات جنوب غزة، www.alquds.co.uk ، 2015م.

[4] أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص36.

بسكان المناطق والمنشآت السكينة في المناطق الحدودية أو المستهدفة، ويتنوع الإخلاء الإجباري ما بين كلي لجميع المنطقة الحدودية أو جزئي منطقة معرضة أو تعرضت للقصف الجوي أو المدفعي[1]

2.2 مصادر معلومات الإخلاء:[2]

إن أهم مصادر المعلومات التي يتخذ عليها قرارات الإخلاء والإيواء تنقسم إلى قسمين مهمين وهما:

- **مصادر سرية:** يتم الحصول عليها من خلال الأجهزة الاستخباراتية والأمنية والمخابراتية وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المهددة للأمن القومي للدولة، ويهدد سكان أي منطقة من هجوم عسكري أو انفجارات أو أحداث شغب أو ظواهر العنف أو النزاعات الداخلية، والتي من شأنها تهديد حياة السكان في أي جزء من الوطن.

- **مصادر عادية:** وهي تنقسم إلى ما يلي:

أ. **مصادر مباشرة:** وهي من خلال ما يلي:

* **اتصال المواطنين:** من خلال التواصل مع غرفة العمليات المركزية، ونقلهم لتفاصيل مصدر الخطر كوجود أجسام مشبوهة.

* **وقوع المخاطر:** سواء الكوارث الطبيعية أو الزلازل أو السيول أو الانفجارات.

ب. **التنبؤات:** من خلال التنبؤ والتحليل للمتغيرات والمهددات والمخاطر ونقاط الضعف، أو الآثار المترتبة على الأمطار والسيول والأعاصير، وغيرها من مصادر الخطر المتوقعة.

3.2 الأهداف الأساسية لخطة الإخلاء[3]:

تهدف عمليات الإخلاء إلى ما يلي:

- ضمان أن يغادر كل شخص المبنى بأمان ويتوجه إلى نقطة التجمع المتفق عليها.
- وجود إجراءات لإخلاء آمن للأفراد الذين لا يستطيعون استخدام الدرج.
- تفقد شاغلي المبنى بعد إتمام عملية الإخلاء.
- اختيار أفراد من بين شاغلي المبنى وتكليفهم بمهماتهم تضمن تحقيق أهداف خطة الإخلاء.

لغايات هذه الخطة، تعدّ الحالات التالية حالات طوارئ تستلزم إخلاء المنطقة المعرضة للخطر كليًا أو جزئيًا/ مما يتطلب توفير الإيواء الملائم، وقد ذكر الإطار الوطني للحد من مخاطر الكوارث والأزمات في قطاع غزة المخاطر التي تستوجب الإخلاء؛ وذلك وفق درجة الخطوة والأثر المترتب عليه، حيث إن تأثيرها وشدة الأضرار الناتجة عنها تختلف وقد صنفت المخاطر كما يلي:[4]

---

[1] وحدة التخطيط والتطوير (2019): الإطار العام للطوارئ، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، غزة.

[2] المديرية العامة للدفاع المدني (2017): الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث، وزارة الداخلية الفلسطينية، غزة.

[3] الأونروا (2017م): منشورات هيئة الأمم المتحدة "الأونروا" - الطوارئ والكوارث، غزة

[4] الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث، مرجع سابق.

- الاعتداءات العسكرية.
- الكوارث المرتبطة بالاحتلال (التلوث النووي، الكيمياويات الخطرة، مكبات النفايات)
- الأجسام المشبوهة.
- مخاطر إغلاق المعابر
- كوارث مرتبطة بالتلوث البيئي (مياه، هواء، تربة)
- الزلازل والهزات الأرضية.
- الفيضانات والسيول وانهيار البرك.
- كوارث نقل المواد الخطرة.
- التلوث الناتج غن المخلفات والنفايات الصلبة.
- الكوارث الصناعية والحرائق والحوادث الصناعية.
- الأمراض والتسمم الزراعي.
- تحطم الطائرات على الأراضي الفلسطينية.
- انهيار المباني.
- الأمراض المستعصية والأوبئة.

4.2 إجراءات الإخلاء:

يتم إشعار شاغلي الفراغات والمباني والتجمعات العمرانية بضرورة تنفيذ عمليات الإخلاء، وتوفير مكان آمن للإيواء الطارئ للمجتمع النازح أو المتوقع نزوحه، من خلال تشغيل آلية الإنذار الوطنية:(1)

- عند سماع صافرة الإنذار أو تلقي تعليمات لإخلاء المبنى أو الفراغ أو التجمع العمراني، يتوجب على جميع الموجودين إخلاء المكان فورًا، والتوجه إلى نقطة التجمع المحددة مسبقًا في موقع بعيد عن مصدر الخطر القادم.
- يجب على شاغلي المبنى أيضًا أن يضمنوا تقيد زوارهم بإجراءات الإخلاء المحددة ومغادرة المكان مع كافة الموجودين به.
- ينبغي تعريف العمال والمستفيدين بالإجراءات المذكورة، ويجب عليهم مغادرة المبنى عند سماعهم صافرة الإنذار.

[1] إدارة التدريب (2015): مناهج تدريس كوارث المواد الخطرة، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

3. الإطار العملي ومنهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة عمد الباحثان على اتباع المنهج الوصفي والتحليلي؛ وذلك من خلال إجراء المقابلة مع مسئول لجنة الكوارث والحروب في بلدية غزة[1]، ومدير عمليات الدفاع المدني[2] بهدف الوصول للمعلومات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها كذلك تحليل محتوى خطة الطوارئ لبلدية غزة .

1.3 خطة بلدية غزة لمواجهة الكوارث:

تشمل خطة التواصل خلال الطوارئ إجراءات وإرشادات التواصل ما بين الهيئات التالية وداخلها[(3)]:

- بلديات قطاع غزة الخمس والعشرون.
- لجان طوارئ المحافظات الخمس، والتي بدورها تتواصل مع مقدمي الخدمات الممثلين فيها.
- لجنة الطوارئ المركزية لقطاع غزة، والتي بدورها تتواصل مع هيئات وطنية ودولية أخرى.
- مصلحة مياه بلديات الساحل والتي بدورها تتواصل مع جهات دولية أخرى بهدف التنسيق وتوفير الدعم.

2.3 لجان الطوارئ:

لجان الطوارئ المسؤولة عن إدارة الطوارئ هي تلك اللجان النطاق الجغرافي المحدد للجنة من قبل الهيئات الوطنية تحت إشراف وزارة الحكم المحلي على المستويات المختلفة للتدخل، وفي هذا السياق تم إنشاء لجان الطوارئ على ثلاثة مستويات من التدخل تتبع في إشرافها وزارة الحكم المحلي انظر شكل رقم (1) وتلك اللجان هي[4]:

- **لجنة طوارئ البلدية:** وتعمل في النطاق الجغرافي للبلدية وتتعامل مع القضايا التي لا تستطيع لجان طوارئ المحافظات حلها، وتوفر الدعم اللازم من قبل الحكومة، وتتواصل مع المانحين المحتملين، كما أنها تتواصل مع أشخاص الاتصال للتنسيق مع الجانب الإسرائيلي.
- **لجنة طوارئ المحافظة:** وتعمل في نطاق المحافظة الجغرافي تتعامل مع القضايا التي لا يمكن أن تتعامل معها لجان طوارئ البلديات والقضايا التي ليس لها علاقة بالخدمات البلدية والتي قد تهدد سكان المحافظة مثل نقص الغذاء، والحاجة إلى الإخلاء، والحرائق، كما وتقوم بإبلاغ لجنة الطوارئ المركزية لقطاع غزة بالاحتياجات والقضايا التي لا يمكن لهم حلها.

---

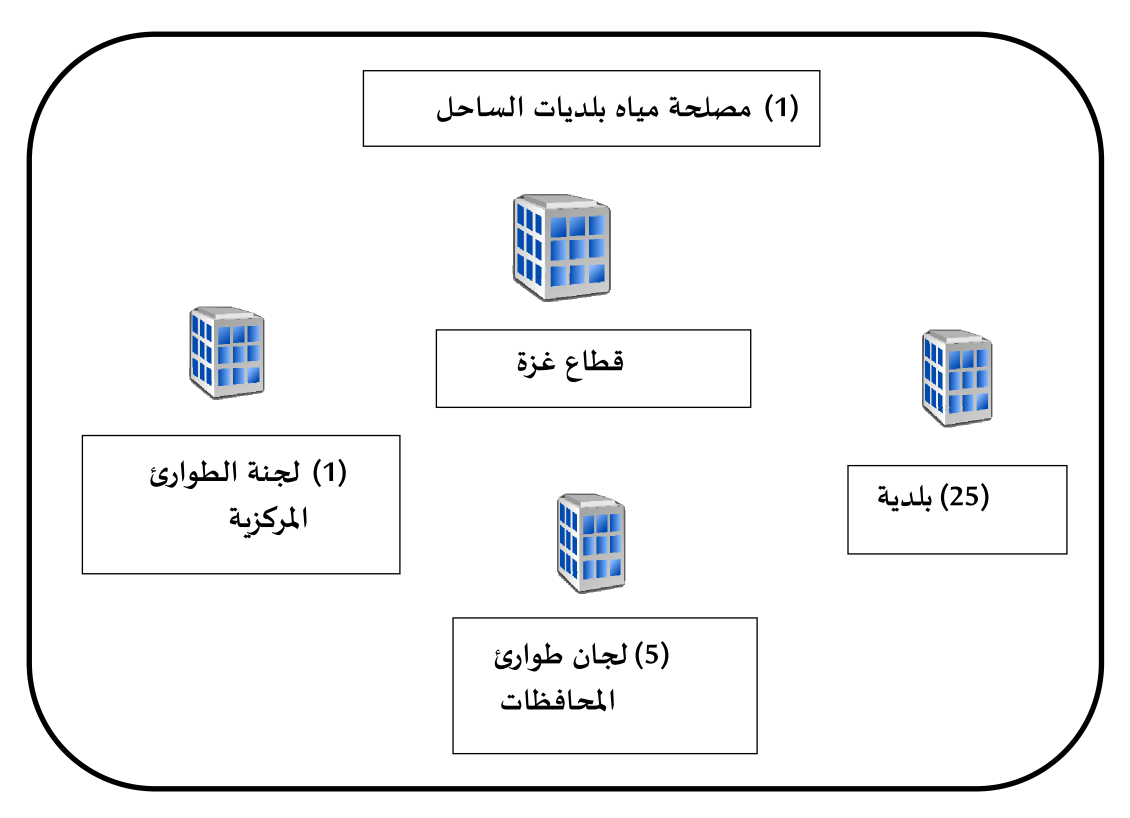
[1] أبو القمبز، عبد الرحيم (15 نوفمبر، 2018م) مقابلة مع مسئول لجنة طوارئ بلدية غزة، غزة (المحاور: شادي الأعرج)

[2] الدهشان، رائد (10 أكتوبر، 2018م). مقابلة مع مدير إدارة العمليات المركزية بالدفاع المدني، غزة. (المحاور: محمد المغير)

[3] لجنة الطوارئ الحكومية(2018م): خطة الطوارئ لمواجهة فصل الشتاء، الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني، غزة.

[4] بلدية غزة (2018م): خطة الطوارئ لبلدية غزة لعام 2018م، لجنة الطوارئ المركزية، غزة.

- **لجنة طوارئ قطاع غزة المركزية:** وتعمل على مستوى قطاع غزة وهي مسؤولة عن التعامل مع القضايا المتعلقة بالخدمات البلدية وإعلام لجنة طوارئ المحافظة بالقضايا التي ليست من اختصاص لجنة طوارئ البلدية (أي القضايا التي قد تهدد السكان ولا تخص الخدمات البلدية) كما وتطلب الدعم من لجنة طوارئ المحافظة في حين لم تتوفر لديها الإمكانيات للتعامل مع حدث يخص أحد الخدمات البلدية المقدمة.



شكل رقم (1) يوضح مكونات لجان الطوارئ بكافة مستوياتها الثلاثة، إعداد الباحثان.

ويرى الباحثان أن لجنة الطوارئ المركزية تعمل على مستوى قطاع غزة، وتهتم في وضع المحددات العامة لمهام الطوارئ وتأخذ على عاتقها فتح مراكز الإيواء، وتوزيع الموارد والإمكانيات وفق مواقع الخطر ومصادره، ويتم تنفيذ عمليات الإخلاء والإيواء من خلال لجنة طوارئ المحافظة ونقل المجتمع النازح بالشراكة مع الدفاع المدني والهلال الأحمر الفلسطيني، أما لجان طوارئ المحافظات فتهتم في التنسيق بين كافة الشركاء في المنطقة الجغرافية وفق المحددات العامة، ويتم التنسيق الميداني بين مقدمي الخدمات في الاستجابة كتحديد مسارات الإخلاء الآمن للمواطنين، وإجراء التنسيقات اللازمة لنقلهم من المناطق العسكرية المغلقة للمناطق الأكثر أمنًا، أما على صعيد لجان الطوارئ المحلية يتم تنفيذ المهام الخاصة بتحسين مستويات الاستجابة للأجهزة وفتح الطرقات والمسارات وغيرها.

3.3 مسؤوليات لجنة طوارئ المحافظة:

هناك ثلاث مهمات رئيسية للجنة طوارئ المحافظة كما يلي[1]:

- **التعامل مع الأحداث في نطاق المحافظة:** باستثناء تلك الأحداث المتعلقة بالخدمات البلدية المقدمة، والتي قد تؤدي إلى المس بأمن أو سلامة مواطني المحافظة أو جزء منهم، وتختلف درجة خطورة تلك الأحداث ما بين طوارئ موسم الشتاء وطوارئ الاعتداءات العسكرية، إذ أن طوارئ موسم الشتاء تتعلق بأحداث مثل الغرق والسيول، والحاجة لإيواء مجموعات المجتمع النازح بسبب الأمطار، في حين أن طوارئ الاعتداءات العسكرية تشمل الأحداث الأكثر خطورة، مثل: التعامل مع قصف منزل أو عدة منازل في نفس الوقت مع وجود مواطنين تحت الأنقاض، ونزوح أهالي مدينة كاملة أو حي كامل، ونفاذ مقومات الحياة الأساسية، أو انتشار وباء في أحد أماكن تجمع المواطنين، وعليه فإن عمل لجنة طوارئ المحافظة يختلف اختلافًا كبيرًا ما بين طوارئ موسم الشتاء وطوارئ الحروب.
- **توفير الدعم لمقدمي الخدمات داخل المحافظة:** في حال احتاجت إحدى هيئات تقديم الخدمات لدعم من لجنة الطوارئ المحافظة، فإنها تسعى لتوفيرها بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والحكوميين، كتوفير آليات ثقيلة كالحفار (الباقر) والشاحنات لرفع الإنقاذ، أو متطلبات المواد الخطرة أو الفحص الاشعاعي أو طلب النجدة من الأجهزة الأخرى في المحافظة المجاورة لعدم القدرة على السيطرة على مخرجات الكارثة، ولا يقتصر الدعم على الآليات بل كل أنواع الدعم الممكن مثلًا أفراد الشرطة، وقود، سيارة إطفاء... إلخ.
- **تحديد ورفع الاحتياجات:** إن الاستجابة للأحداث التي تحدث داخل المحافظة تستلزم العديد من الموارد وغالبًا ما يتم توفيرها من الموارد التشغيلية للهيئات الوطنية العاملة، مع هذا فإنه إذا كانت الأحداث الطارئة كبيرة ومستمرة على مدى عدة أيام فإن الموارد التشغيلية للهيئات الوطنية غالبًا ما تنفذ بسرعة، كما يلزم موارد أخرى واحتياجات ومتطلبات فنية ولوجستية، لذا فإن اللجنة مسؤولة عن تحديدها ورفعها للجنة الطوارئ العليا المركزية ليتم توفيرها.

4.3 تكوين لجنة طوارئ المحافظة لطوارئ موسم الشتاء[2]:

تتكون لجنة طوارئ المحافظة في حالة طوارئ موسم الشتاء من ممثلي الوزارات الرئيسية المعنية وممثلي الهيئات الأخرى مقدمة الخدمات ويوضح شكل رقم (2) مكونات لجنة الطوارئ في المحافظة لموسم الشتاء ويرأس هذه اللجنة عادة رئيس أو مدير البلدية الكبرى في المحافظة، وبدعم أعضاء لجنة طوارئ المحافظة في حالات طوارئ الفيضانات نوعان من الفرق ألا وهي: فريق تقييم الاحتياجات والتوثيق

---

[1] بلدية غزة (2018م): خطة الطوارئ لبلدية غزة لعام 2018م، لجنة الطوارئ المركزية، غزة.

[2] أسامة أبو نقيرة (2015): إدارة الأزمات والكوارث واقع واحتياجات، منشورات ندوة آليات إعادة إعمار غزة (ندوة المرحوم سعد الدين خرما)، المجلس الفلسطيني للإسكان بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، 8-9 يونيو 2015م.

وفريق إدخال بيانات الطوارئ على النظام، ويتكون فريق تقييم الاحتياجات والتوثيق من أربعة أفراد على الأقل ويختلف العدد وفق كمية المعلومات والبيانات المراد توثيقها وفق المساحة الجغرافية للمحافظة، وعدد البؤر الساخنة والأحداث، فكلما ارتفعت المناطق المعرضة للخطر يزيد عدد الفرق العاملة في الاستجابة والتوثيق، ويتم تجميع البيانات وإدخالها، وبيان عدد النازحين والحالة المبدئية لطبيعة السكن المتضرر، وأماكن إيوائهم وغيرها من البيانات الأولية.



شكل رقم (2) يحدد أعضاء لجنة طوارئ المحافظة. جرد بواسطة الباحث بالاستناد إلى (شيخ العيد، 2018م)[1]

[1] شيخ العيد، بكر. (2018). متطلبات تأهيل الجهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

يتضح للباحثين أنه يمكن إضافة خبراء وممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والحكومية والنقابات والمؤسسات الإعلامية في لجنة الطوارئ بعضوية غير دائمة؛ وذلك وفق الأزمة أو الحادث المتوقع حدوثه وبما يتلاءم مع طبيعة عمل المنظمة وأهدافه

1.4.3 مسؤوليات لجنة الطوارئ المركزية في بلدية غزة:

للجنة الطوارئ المركزية المسؤوليات التالية[1]:

- توفير الاحتياجات المرفوعة لها من قبل لجنة طوارئ المحافظات ولجان الطوارئ البلدية.
- تنسيق جهود الإغاثة على مستوى قطاع غزة والبلديات المجاورة.
- إصدار التقارير اليومية عن حالة النطاق الجغرافي خلال الطوارئ.
- التواصل مع الوزارات بشكل أساسي.

2.4.3 تكوين لجنة الطوارئ المركزية في بلدية غزة:

تتكون اللجنة حسب الإدارات ذات العلاقة على سبيل المثال هناك كوارث يتم فيها عمل أكثر من دائرة والدوائر الأكثر عملًا في حال الكوارث هي: دائرة الطرق- ودائرة الهندسة والتخطيط- ودائرة الإعلام- ودائرة الصحة والبيئة- ودائرة المشاريع- ودائرة النقليات- والدائرة المالية- ومدير عام البلدية، وأصحاب الاختصاص في تدخلات الاستجابة كدائرة المياه والبنية التحتية، وممثل عن شركة الكهرباء ومصلحة مياه بلديات الساحل، ويتم الاستعانة بالخبراء من المؤسسات الحكومية الأخرى وفق مقتضيات المصلحة العامة وتحسين الاستجابة.

5.3 أدوار لجان الطوارئ

1.5.3 أهم الأدوار التي قامت بها لجنة الطوارئ في بلدية غزة أثناء الحروب:

- جمع النفايات وترحيلها إلى مكبات بديلة.
- صيانة الطرق التي تعرضت للأضرار.
- إعادة تأهيل فوري للصرف الصحي الذي تعطل بسبب القصف.
- إعادة تأهيل خطوط المياه التي تعطلت بسبب الحروب.
- إزالة ورفع الركام وفتح الطرق أيضًا.

يرى الباحثان أن هذه الأدوار تعدّ مهمة جدًا إذ تساهم في سرعة تعافي المناطق التي تعرضت للمخاطر ووهي من المهام المشتركة بين الهيئات المحلية وسلطة البيئة ومجلس النفايات المشترك، ووزارة الأشغال العامة، وسلطة المياه، ومصلحة مياه الساحل، والدفاع المدني.

---

[1] خطة الطوارئ لبلدية غزة لعام 2018م، مرجع سابق.

2.5.3 دور بلدية غزة في مراكز الإيواء خلال الحرب:

- تزويد مراكز الإيواء بالمياه اللازمة.
- تنسيق مع المؤسسات الأخرى لتوفير مياه شرب وتنكات.
- جمع النفايات بشكل يومي من المركز وترحيلها بشكل يومي.
- توفير إنارة كافية للمراكز.

ويرى الباحثان أن أهم الأدوار للهيئة المحلية تتمثل في تقديم الخدمات الخاصة بمجموعة المياه والصرف الصحي (WASH)، ويساندها في ذلك مصلحة مياه الساحل وشركة الكهرباء، ويعزو ذلك لتوفير مقدرات وإمكانيات ولجان مشتركة بين البلديات ومصلحة الساحل وشركة الكهرباء.

3.5.3 دور البلدية في عملية إخلاء النازحين من خلال الحرب:

- المساعدة في نقل النازحين من أماكن الخطر إلى مراكز الإيواء.
- إرشاد النازحين إلى مراكز الإيواء المناسبة.
- عملية تأهيل الطرق المغلقة لكي يتمكن النازحين من المغادرة بسهولة.
- التنسيق مباشرة مع المؤسسات ذات العلاقة والعمل المشترك بتوفير كل ما يلزم من إمدادات في النقل والتوجيه وطرق آمنة تجنبًا للقصف.

ويرى الباحثان أن عمليات الإخلاء تتطلب التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمديرية العامة للدفاع المدني وخاصة في المناطق الخطرة والتي تعدّ مناطق عسكرية مغلقة، كما يتطلب منها تأمين الإنارة الاحتياطية والمولدات في المسارات المحددة لعمليات الإخلاء ونقل المجتمع النازح.

6.3 أهم التحديات التي واجهت البلدية خلال الحرب:

- انقطاع التيار الكهربائي عن معظم مرافق البلدية بسبب القصف الذي أدى إلى توقف ضخ آبار المياه والصرف الصحي ببعض المناطق.
- نقص المشغل الأساسي لخدمات البلدية وهو السولار الذي تعمل عليه معظم مرافق البلدية من آبار ومضخات ووسائل نقل.
- الضغط الشديد على شبكات المياه والصرف الصحي في مناطق النزوح أدى إلى إجهاد للأدوات والطواقم.
- صعوبة التنقل في بعض المناطق بسبب التعرض للقصف.
- إصابة واستشهاد العديد من العاملين أثناء الحرب أدى إلى نقص في الطواقم.

ويرى الباحثان أن أهم التحديات التي كانت في إثناء الاعتداءات العسكرية انتشار مكبات النفايات العشوائية في التجمعات العمرانية؛ مما ساهم في انتشار القوارض والحشرات والتلوث بالروائح الكريهة، ويعزى ذلك لمنع تحرك مركبات تجميع النفايات الصلبة إلا بتنسيق وهذا يستدعي وقت أكبر، إضافة إلى انتشار المخلفات الناجمة عن ركام المباني المستهدفة.

7.3 أهم المناطق التي كانت تغطيها البلدية في الحرب:

معظم عمليات النزوح كانت تتركز في جغرافية بلدية غزة (غرب غزة)؛ حيث إن معظم سكان بعض البلديات قاموا بالنزوح إلى جغرافية بلدية غزة، وأيضًا كان النزوح الداخلي للسكان من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية لبلدية غزة. ويعزو ذلك لأن المناطق الشرقية وخاصة شرق صلاح الدين كان أغلبها عسكرية مغلقة ويمنع دخولها إلا بتنسيق خاص والذي يستغرق وقت كبير، كما وأنها كانت مناطق مخلاة من السكان بسبب الأعمال العسكرية والحركة البرية لقوات الاحتلال الاسرائيلي.

8.3 أهم الاستعدادات للبلدية في حال إعلان حالة الطوارئ:

- طواقم البلدية تم تدريبها على العمل في مجال الطوارئ والحروب والكوارث بعد الاعتداءات العسكرية عام 2014م.
- قيام البلدية بعد الاعتداءات العسكرية عام 2014 بإنشاء العديد من المنشآت ذات العلاقة بخدمات الطوارئ.
- وضع سيناريوهات لكافة الدوائر لإدارة كافة الآثار الناتجة عن الكوارث بما فيها الاعتداءات الإسرائيلية.
- وضع خطة مشتركة تم التدريب عليها بعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية 2014 بهدف تحسن الاتصال والتواصل مع كافة المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالطوارئ.
- تجهيز معدات وأدوات خاصة للتدخل والاستجابة السريعة وقت الطوارئ.
- توفير أماكن ومرافق بديلة لوضع النفايات الصلبة بديلًا عن المكب الرئيسي الواقع بمنطقة حدودية يصعب الوصول إليها وقت الحروب.

9.3 مدى إمكانية البلدية تحويل بعض مرافقها كأماكن للنازحين وقت الحروب:

لا تستطيع بلدية غزة القيام بهذا الفعل، لأنه حسب المعايير التصميمية والتخطيطية للمرافق لا يمكن أن تتسع لأعداد كبيرة من النازحين، وأن أفضل الأماكن هي المؤسسات التعليمية، ويعزى ذلك لأن أماكن ومرافق البلدية يتم استخدامها في أعمال الطوارئ والتحرك منها أثناء الاستجابة.

4 النتائج والتوصيات:

1.4 نتائج الدراسة:

خرج الباحثان بالنتائج التالية:

- وجود بعض المعيقات التي تواجه البلديات لتقديم خدماتها أثناء حالات الطوارئ، كنقص في المعدات والأجهزة، وعدم كفاية الموازنة المخصصة للطوارئ، وعدم فاعلية خطط الطوارئ الموضوعة.
- غياب البرامج التدريبية للكوادر الفنية العاملة في أثناء حالات الطوارئ، وعدم كفاية التنسيق مع الجهات الخارجية العاملة أثناء الطوارئ.
- قلة الاهتمام من قبل إدارة البلديات بالتخطيط الجيد للطوارئ والتنبؤ بحالات الطوارئ ووضع سيناريوهات محتملة لها.

2.4 توصيات الدراسة:

يوصى الباحثان بما يلي:

- من المتطلبات اللازم عملها عند مواجهة حالات الكوارث، القيام بعمليات إخلاء وإيواء سكان المناطق المتضررة، وقد تختلف عملية الإخلاء والإيواء باختلاف المكان والزمان المنفذة فيه، وحجم ونوع الكارثة.
- انتهاج أسلوب التخطيط والتنظيم اللازمين لذلك، ومن ثم القيام بالتدريبات وإجراء التمارين اللازمة، مع مراعاة أن تكون قريبة ما أمكن للواقع، لأن هذا يساعد على كشف مدى الاستعداد وكفاءة الجهات المشاركة.
- أن تكون هناك خطة معدة لعملية الإخلاء والإيواء مسبقة، بحيث تكون واضحة ومفهومة لدى جميع المشاركين، بالإضافة إلى المرونة اللازمة التي يجب أن تتصف بها الخطة لتكون قابلة للتغيير والتعديل عندما يتطلب الوقف ذلك.
- الأخذ في الاعتبار من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذ عملية الإخلاء والإيواء، توعية وإرشاد المواطنين بالإجراءات التي يجب اتباعها في أوقات الكوارث المختلفة فيما يخص الإخلاء والإيواء ويقلل أو يحد من نسبة تعرض المواطنين أو المقيمين للخطر، وحيث إن هذا لا يمكن إلا بالتوعية الدائمة.

3.4 التطلعات المستقبلية: سيناريوهات:

1.3.4 سيناريو دور لجنة الطوارئ المركزية في بلدية غزة في عملية الإيواء والإخلاء أثناء الحروب

المهمة	قبل	أثناء	بعد
الإيواء	1) تدريب العاملين في البلدية في مجال الإيواء. 2) تجهيز البنية التحتية بشكل ملائم. 3) وضع هياكل خاصة لفرز العاملين لمتابعة عملية للإيواء. 4) عقد ورشات عمل في ذات السياق. 5) إعداد خطة عمل للإيواء.	1) التواصل والاتصال والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بتوفير متطلبات الإيواء. 2) توفير المياه بشكل مستمر. 3) الصيانة الفورية للصرف الصحي والناتج عن الحمل الزائد. 4) إزالة القمامة والنفايات بشكل يومي من مراكز الإيواء.	1) العمل على إعادة تأهيل لشبكات الصرف الصحي والتي تضررت بفعل التحميل الزائد. 2) العمل على إعادة تأهيل لشبكات المياه لتتناسب مع عدد النازحين مستقبلًا. 3) إزالة كافة المواد والمعدات التي تم وضعها لاستخدامات النازحين بعد انتهاء عملية الإيواء. 4) إعادة عمل دراسة للممهم والإخفاقات لتحسين الأداء مستقبلًا.
الإخلاء	1) وضع خطة إخلاء للبلدية أثناء الحروب. 2) تجهيز معدات خاصة لعمليات الطوارئ في الحروب والإخلاء. 3) تفعيل أنظمة اتصال وتواصل خاصة بلجان البلدية. 4) عمل لقاءات مع كافة المؤسسات ذات العلاقة. 5) تدريب العاملين بمجال الإخلاء. 6) عقد ورشات عمل. 7) عمل مناورات إخلاء.	1) التنسيق مع الصليب للتحرك بشكل آمن لمعدات وسيارات البلدية. 2) فتح الطرق المعطلة من جراء القصف لتسهيل عملية الإخلاء. 3) تسهيل وصول النازحين إلى مراكز الإيواء من خلال يافطات أو خطوط أو شرائط لتوضيح الاتجاه والطريق. 4) عمل صيانة لخطوط المياه والصرف الصحي التي تعطلت حتى لو بشكل جزئي أو مؤقت. 5) استخدام وسائل البلدية في إخلاء النازحين. 6) إنقاذ المصابين من تحت الركام.	1) استغلال الكارثة وتحويلها إلى فرصة للتنمية من خلال مشاريع تأهيل البنية التحتية. 2) عمل صيانة شاملة لشبكات الصرف الصحي والمياه. 3) إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه الشوارع من فتح كامل لها. 4) إعادة تنظيم وتخطيط المناطق المدمرة بشكل منظم. 5) عمل دراسة بعد عمليات الإخلاء. 6) استخلاص النتائج والعبر.

2.3.4 سيناريو دور لجنة الطوارئ المركزية في بلدية غزة أثناء طوارئموسم الشتاء

المهمة	قبل	أثناء	بعد
دور لجان الطوارئ المركزية لبلدية غزة في المنخفضات والفيضانات في موسم الشتاء	1) تشكيل لجنة طوارئ استعدادًا لاستقبال فصل الشتاء. 2) نشر الإرشادات عبر وسائل الإعلام المختلفة. 3) تفريغ البرك وتجهيزها لاستقبال الأمطار. 4) تجهيز محطات الضخ في البرك الرئيسة الخاصة بتجميع المياه والتأكد من سلامتها. 5) إتمام تأهيل شبكات الصرف الصحي. 6) تنظيف وتأهيل شبكات تصريف الأمطار في المدينة البالغ عددها نحو 4 آلاف مصرف. 7) البدء بتنظيف شوارع المدينة وإزالة الأوساخ والنفايات الصلبة التي قد تنجرف مع الأمطار، وتمنع سريان المياه داخل المصارف. 8) إجراء أعمال صيانة وتجهيز لمتطلبات عمل مرافق المياه والصرف الصحي والمعدات أيضا.	1) إعلان الطوارئ في البلدية أثناء المنخفض. 2) إطلاق الرقم 115 للرد والاستجابة الفورية لاستغاثة ونداءات المواطنين والذي يستقبل 30 مكالمة مرة واحدة. 3) العمل على مدار ساعات اليوم من أجل تقديم الخدمات للسكان. 4) مواجهة الأضرار الناجمة عن المنخفض. 5) تكثيف عمليات فتح الشوارع المغلقة بفعل المياه. 6) تجهيز البرك البديلة لاستيعاب كميات الأمطار الكبيرة التي هطلت على المدينة. 7) التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة من أجل السيطرة والتخفيف من حجم الكارثة. 8) إجراء صيانة وتنظيف لكافة الشبكات التي تضررت أثناء المنخفض.	1) العمل على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الفيضان من خلال فتح للشوارع المغلقة وإزالة الأتربة والعوائق. 2) العمل على جلب الدعم والتمويل لبناء أفضل للبنية التحية. 3) إقامة برك تجميع تتناسب مع كميات مياه الأمطار في ظل زيادة عدد السكان. 4) إقامة مشاريع لحقن مياه الأمطار بالآبار الجوفية من خلال المؤسسات الدولية. 5) العمل على تنظيم البناء في المناطق المنخفضة بشكل يضمن السلامة للمواطن. 6) شفط المياه المتجمعة في منطقة المنخفضة. 7) عمل عمليات ردم للمناطق المنخفضة. 8) توفير مضخات إضافية للعمل بشكل أفضل. 9) تشكيل لجنة خاصة لدارسة ما حصل خلال المنخفض الجوي واستخلاص الدروس والعبر للاستفادة منها مستقبلًا.

5. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبوالقمبز، عبد الرحيم (15 نوفمبر، 2018م) مقابلة مع مسئول لجنة طوارئ بلدية غزة، غزة (المحاور: شادي الأعرج)
- إدارة التدريب (2015): مناهج تدريس كوارث المواد الخطرة، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.
- أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص36.
- أسامة أبو نقيرة (2015): إدارة الأزمات والكوارث واقع واحتياجات، منشورات ندوة آليات إعادة إعمار غزة (ندوة المرحوم سعد الدين خرما)، المجلس الفلسطيني للإسكان بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، 8-9 يونيو 2015م.
- الأونروا[1] (2017م): منشورات هيئة الأمم المتحدة "الأونروا" - الطوارئ والكوارث، غزة
- الزهار، ريم (2014): دراسة واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية حالة دراسية مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامع الإسلامية، غزة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م. رام الله- فلسطين: جهاز الإحصاء الفلسطيني دولة فلسطين.
- الدهشان، رائد (10 أكتوبر، 2018م). مقابلة مع مدير إدارة العمليات المركزية بالدفاع المدني، غزة. (المحاور: محمد المغير)
- الطرشاوي، اعتماد/ المغير، محمد/ الأغا، محمد (2019م): المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد (1)، العدد (2)، غزة.
- المديرية العامة للدفاع المدني (2017): الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث، وزارة الداخلية الفلسطينية، غزة.
- المغير، محمد (2017م): تقييم مبادئ إدارة الكارثة للإسعاف الحكومي بقطاع غزة حرب 2014م، حالة دراسية الدفاع المدني، مؤتمر إدارة الأزمات والكوارث الصحية - مؤتمر الطب السابع، كلية الطب الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة. (2018). واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 2.
- المفريج، فيصل، (2014م): فعالية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية- إسكان كلية الملك فهد الأمنية نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بكير، حسام مصطفى (2016م): معوقات أداء بلديات قطاع غزة الكبرى لخدماتها أثناء حالات الطوارئ، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة.
- بلدية غزة (2019): الخطة الاستراتيجية التنموية لبلدية غزة 20-2021م، غزة - فلسطين.
- بلدية غزة (2018م): خطة الطوارئ لبلدية غزة لعام 2018م، لجنة الطوارئ المركزية، غزة.

- شيخ العيد، بكر. (2018). متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
- مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (2009): مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، جنيف.
- موقع الرسالة نت، "هدى" تحل صيفًا ثقيلًا على المدمرة منازلهم، www.alresalah.ps، 2015م،
- موقع القدس العربي، مياه المنخفض "هدى" تقتل طفلة من البرد وتغمر الكرفانات جنوب غزة، www.alquds.co.uk ، 2015م.
- لجنة الطوارئ الحكومية(2018م): خطة الطوارئ لمواجهة فصل الشتاء، الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني، غزة.
- وحدة التخطيط والتطوير (2019): الإطار العام للطوارئ، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، غزة.
- وزارة التخطيط الفلسطينية. (2015). المخطط الإقليمي المحدث لقطاع غزة (2005-2020). غزة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Ashar, Faisal- Amaratunga, Dilanthi- Haigh, Richard (2017): Tsunami Evacuation Routes Using Network Analysis: A case study in Padang, 7th International Conference on Building Resilience; Using scientific knowledge to inform policy and practice in disaster risk reduction, ICBR2017, 27 – 29 November 2017, Bangkok, Thailand.
- McEntire, David (2004): The Status of Emergency Management Theory: Issues, Barriers, and Recommendations for Improved Scholarship, Paper Presented at the FEMA Higher Education Conference June 8, 2004, Emmitsburg, MD, America.
- NUISDR .(2015).Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 - 2030.
- University of Regina (2012): Emergency Management Plan, Human Resources Health Safety & Environment, Canada



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تقييم دور الدفاع المدني الإغاثي في حرب 2014م على قطاع غزة

Evaluating the role of the civil defense in the 2014 war on the Gaza Strip

بسام عبد الرحمن تايه صباح أحمد أبو شرخ*

Sabah A. Abu Sharekh* **Bassam A. Tayah**

برنامج إدارة الأزمات والكوارث-الجامعة الإسلامية-غزة
Master Program of Crisis and Disaster Management IUG
*Email:sabah.phr@gmail.com

يوثق هذا البحث كـ: أبو شرخ، صباح/ تايه، بسام (2019م): تقييم دور الدفاع المدني الإغاثي في حرب 2014 على قطاع غزة، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 68-89.

المستخلص

هدف البحث إلى تقييم دور الدفاع المدني الإغاثي خلال حرب 2014م في قطاع غزة وخاصة بما يتعلق بخطة الطوارئ والاستراتيجيات الموضوعة لإدارة الحرب والمساهمة في إعادة الإعمار والشراكة بينه وبين المؤسسات المحلية والدولية، ويتحقق الهدف عبر المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف حالة الدفاع المدني ويوصف الحرب على غزة ويحلل مؤشرات التدخل والتخطيط والاستجابة والتعافي حسب المراحل، اعتمد الدراسة البحثية على مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص وجمع المعلومات وربطها مع خطط الطوارئ وإدارتها وتقييمها تبعا لمعايير محددة. توصلت الدراسة البحثية إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها أن الأوضاع الميدانية والحالات الطارئة تحتاج إلى تفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني لأخذ دورهم الحقيقي في مواجهة الأزمات والكوارث، وأوصت الدراسة بضرورة دعم الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة بالإمكانيات اللوجستية والدعم المادي والمعنوي للعاملين في الطوارئ الميدانية وإنشاء وحدة مختصة في إدارة الأزمات والكوارث ضمن الهيكل الإداري للدفاع المدني، وإصدار دليل التجهيز للطوارئ.

الكلمات المفتاحية: *تقييم، الدفاع المدني، حرب 2014م، قطاع غزة*

Abstract

The aim of the research is to assess the role of the Civil Defense during the 2014 war in the Gaza Strip, especially with regard to the emergency plan and strategies for managing the war and contributing to the reconstruction and partnership between it and local and international institutions. The research will be based on interviews with stakeholders, information collection, linkage with contingency plans, management and evaluation according to specific criteria. The second topic deals with the contingency plans and response to comprehensive protection during the war disaster. The last section deals with the most important indicators of the actual performance of the civil defense in the relief and reconstruction after the wars and comparing them with the plans set in the framework of the civil defense. Gaza.

Keywords: *Evaluating, civil defense, Gaza Strip, 2014 War*

الملخص المفاهيمي

تعرض قطاع غزة إلى سلسلة من الاعتداءات العسكرية المتكررة خلال العقد المنصرم تسبب في العديد من الأضرار التي أدت لتوقف عجلة الحياة اليومية المعتادة، وقد تدخلت الأجهزة الحكومية لإغاثة الملهوفين وإنقاذ الحياة، ومن أبرز هذه الجهات والمؤسسات المديرية العامة للدفاع المدني والتي تعمل على تكامل خدمات الاستجابة العاجلة من خلال (خدمة الإطفاء، الإنقاذ، الإسعاف الأولي)، والتعامل الميداني، إذ يعمل الدفاع المدني على تقديم الخدمات في مراحل الكارثة الثلاثة قبل من خلال الإجراءات الوقائية وبعد من خلال الاستجابة وبعد من خلال إعادة التأهيل والإعمار للموارد والإمكانيات.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

تقييم دور الدفاع المدني الإغاثي في حرب ٢٠١٤م على قطاع غزة

إعداد خطط الطوارئ وتوزيع المهم على إدارات ووحدات الدفاع المدني

إعلان حالة الطوارئ في صفوف العاملين

توزيع الإمكانيات والموارد وفق المخاطر الاسرائيلية

الاستجابة لكافة نداءات الاستغاثة التى يطلقها المواطنون

إعادة تأهيل الموارد والإمكانيات وتقييم الخطط والإجراءات المتخذة

استخراج الدروس والعبر المستفادة وتعميمها

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتقييم دور الدفاع المدني الإغاثي في حرب 2014م على قطاع غزة

تقييم دور الدفاع المدني الإغاثي في حرب 2014م على قطاع غزة.

يعمل الدفاع المدني في قطاع غزة بكافة القدرات والإمكانات إذ أنه لاحظ الباحثان أن جهاز الدفاع المدني يفتقد لمؤشرات التقييم وتقارير تقييم أداءه وفق ما ظهر خلال تقرير انجازات مهام الدفاع المدني أثناء الاستجابة للأعمال الإنسانية في الاعتداء العسكري على غزة 2014م، إضافة لعدم وجود خطط موحدة لكافة المخاطر التي يعاني منها الدفاع المدني

هدفت الدراسة إلي تحديد الدور الذي قام به الدفاع المدني في الاعتداء العسكري 2014م، وتقييم أداءه الإغاثي وفقًا لمؤشرات الأداء الفعلية للأهداف التي حددتها المديرية العامة للدفاع المدني

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف المهام والأعمال منفذة خلال 2014م، وتحليل محتوى خطط الاستجابة وتقارير المهام ومقابلة المختصين من الدفاع المدني.

الحاجة لتفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني، دعم الجهاز بالموارد والإمكانيات اللوجستية والفنية والبشرية، ويتوفر برامج وفق خطة واضحة لتدريب وتأهيل المجتمع لنشر الثقافة المسبقة للتعامل مع الكارثة، وهناك بعض المؤشرات خاصة بالدفاع المدني والبعض الآخر تشترك فيها الجهات الفاعلة في الاستجابة للحوادث.

أوصت بضرورة بناء المؤشرات الوطنية لتقييم المخاطر التي تواجه الدفاع المدني، ومؤشرات الاستجابة والسيطرة على الحوادث، اتباع المؤشرات الوطنية التي اقترحها الباحثان للاسترشاد فيها وتوفير سيارة تقييم وقيادة الحوادث وفق تمركز البؤر الساخنة.

تطلعات مستقبلية:

- بناء برنامج قياس مؤشرات أداء المديرية العامة للدفاع المدني في الاستجابة للطوارئ والأزمات وفق الأهداف الوطنية.
- وضع خطة لتفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني الفلسطيني بمشاركة كافة القطاعات الوطنية الحيوية في هذا المجال.
- تطوير البنية التحتية للاستجابة للكوارث في مجال الاتصالات ونقل البيانات والمعلومات المتعلقة بصناعة القرار الوطني خلال فترة انتشار المخاطر المرافقة للكارثة.
- بناء برنامج لتحديد النطاق الجغرافي للبيئة المتأثرة من المخاطر ، ومسارات الإخلاء الآمنة لهم باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

1. الإطار العام

1.1 المقدمة:

قطاع غزة المنطقة الجغرافية الصغيرة التي تبلغ مساحتها حوالي 365كم^2 ويحتوي على ما يقارب 2 مليون مواطن وفق إحصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء لعام 2018م[1]، إذ أنه يعاني من استمرارية الهجمات الإسرائيلية المتتالية والحصار المستمر منذ عام 2007م. مما تسبب في الآلام التي يتحملها الكثير من المدنيين وبالتالي الحاجة إلي استراتيجيات للنهوض بقدرات المؤسسات الإغاثية الداخلية والتي لم تتوانَ في أي لحظة من أن تمد العون والمساعدة لهم بالإمكانات المحدودة. يمتلك سكان قطاع غزة قدرة هائلة على التكيف مع الأزمات التي يمر بها، إلا أنه بحاجة إلى تخطيط سليم وإدارة مستدامة للحد من مخاطر الكوارث والأزمات واخذ العبر والاستفادة منها.[2]

إن الأمان والأمن والسلامة مطلب بشري تهدف المديرية العامة للدفاع المدني إلى تحقيقهم ونشرهم بين المواطنين والمقيمين من خلال الإجراءات والآليات التي تقدمها في المجال الوقائي والإغاثي والعلاجي، عبر البرامج التوعوية المختلفة التي تسعى إلى توفير سبل الأمن والسلامة لكافة شرائح المجتمع، وتجنب المخاطر بكافة أشكالها وأنواعها؛ وذلك عبر المشاركة المجتمعية بين الدفاع المدني والمؤسسات الوطنية والمجتمعية المختصة.[3]

يصنف الدفاع المدني المؤسسة الإغاثية الأولى التي تهب لمساعدة أبناء شعبها، وأدى خدماته بشكل متكامل من خلال تقديم (خدمة الإطفاء، وخدمة الإنقاذ، وخدمة الإسعاف، والاستجابة الفورية لنقل المتضررين) في الاعتداءات العسكرية لاسيما 2014م رغم ضعف الإمكانات المتاحة لها ورغم الحصار على تنمية وتطوير موارده، والذي يعمل تحت مظلة منظمة من الخطط الإدارية المحددة.[4]

عانت الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي مما أثر على كافة المستويات الحياتية ومن أكثر المؤثرات الاعتداء الإسرائيلي المتكرر الذي استهدف كافة مناحي الحياة بما فيها المؤسسات الإغاثية والإنسانية، وساهم في بروز مشكلة أثرت على الخدمات المقدمة في عمليات الإغاثة والإنقاذ من قبل جهاز الدفاع المدني خلال الحروب على غزة، وترصد الدراسة تقييم شامل لكافة نشاطات جهاز الدفاع المدني خلال عدوان 2014م.

---

[1] المركز الفلسطيني للإحصاء (2018م): المسح الشامل للمساكن والمساكن والمنشآت، رام الله.

[2] المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة (2018م): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2018م.

[3] داود، أفنان (2018م): تحليل البيئة الداخلية (باستخدام نموذج ماكينزي) ودوره في إدارة الأزمات في قطاع غزة دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

[4] مصلح، ناصر (2019م) الكلمة الافتتاحية لمدير عام الدفاع المدني الفلسطيني،باليوم الدراسي إدارة المخاطر في قطاع غزة تنفيذ الدفاع المدني بالشراكة مع وحدة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية، غزة.

1.2 مشكلة الدراسة:

يعمل الدفاع المدني في قطاع غزة بكافة القدرات والإمكانات وقد خاض ثلاث كوارث حربية قوية، ومن هنا يلاحظ الباحثان أن جهاز الدفاع المدني يفتقد لمؤشرات التقييم، وتقارير تقييم أداءه وخاصة في الحوادث الكبرى، لهذا برزت عدة تساؤلات وهي:

- هل قام الدفاع المدني بالدور الإغاثي المنوط به ضمن خطط وأهداف محددة؟
- ما هي مؤشرات الأداء الفعلي الذي قام به الدفاع المدني مقارنة مع خطط الحد من الكوارث الحربية والأمن والسلامة الدولية والوطنية؟

1.3 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من تعرض القطاع للكثير من الكوارث والاعتداءات العسكرية وحاجته لوضع استراتيجيات طويلة الأمد للحد من مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل، حاجة الدفاع المدني لهكذا دراسة وفق ما أوردته وحدة التخطيط والتطوير بالجهاز، ورفع مهارات الباحثين في تقييم الخدمات المقدمة في الطوارئ. ورفد المكتبة العربية بالدراسات التخصصية.

1.4 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- تحديد الدور الإغاثي الذي قام به الدفاع المدني في حرب 2014م وإعادة الإعمار.
- تقييم أداء الدفاع المدني الإغاثي تبعًا لمؤشرات الأداء الفعلي للأهداف الموضوعة.

1.5 فرضيات الدراسة:

- الحصار والحرب لهما تأثير على كافة الخدمات المقدمة من الدفاع المدني، مما ساهم في سلبية التقييم.
- لم يتبع الدفاع المدني خطط طوارئ وأمن وسلامة في الحد من مخاطر الكوارث.
- لم يشارك الدفاع المدني في الدمج والسير بشكل متوازي بين الخطط التنموية وإعادة الإعمار والتأهيل لقطاع غزة.

1.6 منهجية الدراسة:

اتبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي من خلال المقابلات مع ذوي الاختصاص والعلاقة من الدفاع المدني والقائمين على الخطط الوطنية الاستراتيجية، وطرق جمع المعلومات الخاصة بأعمال الدفاع المدني الإغاثية، وإدارة الكوارث الحربية والحد من مخاطرها وتحديد دور الدفاع المدني في إعادة الإعمار والتأهيل للأماكن التي تم استهدافها من قبل العدوان الإسرائيلي بشكل كلي أو جزئي. وتقييم الأداء من خلال:

- تحديد مجموعة من المعايير والمؤشرات للأداء الإغاثي التي يتم استنباطها من الخطط والبرامج والأنشطة.
- تحليل وتقييم الخطط التي اتبعها الدفاع المدني في إغاثة قطاع غزة خلال حرب 2014م.

1.7 مصطلحات البحث ومفاهيمه:-

- **خطة الطوارئ:** مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ قبل وقوعها وفي أثناء حدوثها وبعد انتهائها، بغية الحد من الأضرار والخسائر.[1]

- **العمل الإغاثي:** سلوك حضاري في التواصل مع الآخرين في الظروف الطارئة والصعبة يعمل على سد الحاجة، ورفع للمعاناة، وإغاثة المكلوم، فهو إغاثة ملهوف، أقعده عجزه أمام نوائب الدهر. ويرى المغير أن العمل الإغاثي هو عبارة عن تقديم جميع الخدمات التي تساعد المنكوبين لا خراجهم من الأزمات التي يتعرضون لها بدءًا بعمليات الإطفاء أو الإنقاذ أو الإسعاف الأولى مروراً بعمليات الإخلاء و الإيواء العاجل، ويليه الإيواء على المدى المتوسط لحين إعادة بيوتهم إلى الوضع الطبيعي قبل وقوع الكارثة وصولًا لتقديم المساعدات الإنسانية المتعلقة بالملبس والمأكل وسد احتياجاته البشرية.[2]

- **جهات الاستجابة:** هي الأجهزة الأمنية والإدارات العامة في وزارة الداخلية وكافة والوزارات والمؤسسات المعنية بالمشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ حسب ما تقتضيه ظروف الحالة الطارئة مثل(الدفاع المدني- الهلال الأحمر- الخدمات الطبية....الخ).[3]

- **مراحل الكارثة:** تمر دورة الكارثة بعدة مراحل أساسية وهي الاستعداد المنع، والاستجابة والتعافي. أما الباحثان فيرا أنه من المفترض أن تقسم مراحل الكارثة لأربعة مستويات وهي:[4]

* **المرحلة الأولى:** تحديد الإمكانيات الحالية وبها (تشكيل قاعدة بيانات- تجميع الدراسات التي تخص الكوارث- تحديد المناطق الآمنة- تصنيف الكوارث المحتملة- صياغة وتطوير خطط لمواجهة كل كارثة).

* **المرحلة الثانية:** الإمكانيات والقدرات الواجب الوصول إليها (الاستعداد والجاهزية- توزيع الطواقم والمعدات- توزيع الصلاحيات- المناورات التجريبية والاختبار)

* **المرحلة الثالثة:** الاستجابة للكارثة وتشمل (حجم الكارثة وتأثيرها- توظيف الموارد للمحافظة على الأرواح- تحديد أولويات التدخل- التنسيق والتعاون في وقت الأحدث- الجهورية للتعافي من الكارثة وتستمر آثارها)

---

[1] وحدة التخطيط والتطوير (2019م): الإطار العام للطوارئ، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

[2] المغير، محمد (2019م): إدارة الجلسة الأولى في اليوم الدراسي بعنوان إدارة المخاطر في قطاع غزة،تنفيذ الدفاع المدني بالشراكة مع وحدة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية، غزة.

[3] المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017م): الإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.

[4] المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة (2018م): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مرجع سابق

* **المرحلة الرابعة:** التعافي تشمل (ردة الفعل المدمرة أو الطبيعية- التعافي السريع- الاستشفاء- إعادة الإعمار- العبر المستفادة والدروس)

- **إعادة الإعمار** حسب الخطة الوطنية لإعادة الإعمار لعام 2014م بأنه" مبدأ "إعادة البناء بشكل أفضل".[1] تدوم لسنوات عديدة بعد الكارثة، ويحدث بعض التكيف. ويكون بها الدعم النفسي الاجتماعي الذي يسعى إلى تحسين الحالة النفسية الاجتماعية للناس.[2]

- **التقييم**: الحكم على أشخاص أو منظمات أو أشياء تتعلق بالأهداف أو المعايير المعلنة.[3]

- **الأزمة:** حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد.[4]

- **الطارئ:** موقف استثنائي يحتاج إلى تعبئة الجمهور وإنهائه في أقصر وقت ممكن، ويستخدم البعض كلمة الطوارئ للتعبير عن حالة الكارثة بالرغم أن حالة الطوارئ لا ترقي إلى حد الكارثة.[5]

2. الإطار النظري للدراسة

أخذت المديرية العامة للدفاع المدني على عاتقها قضايا الأمن والسلامة وحماية المدنيين التي تحتل في واقع الأمر مكانة بارزة على مستوى الاهتمام التلقائي للإنسان باعتباره كائناً مدنياً محباً للعيش داخل الجماعة، بل على مستوى الدول والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، حيث إنه أصبح من الضروري إعداد البرامج التوعوية التي تبصر أفراده بأساليب الوقاية وكيفية استخدامها ومن الثابت أن المجتمع بكل أجهزته أخذ يتسابق مع غيره من المجتمعات لزيادة وعيه وسلامته وبين الوسائل التي تعيد إليه قدراً من الثقة في إمكان سيطرته على مسببات الأخطار.[6]

1.2 الدفاع المدني

1.1.2 الدفاع المدني: الذي يعرف حسب القانون بأنه "مجموعه الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل حماية المواطنين وممتلكاتهم من الكوارث في حالة السلم والحرب و تنفيذ هذه الإجراءات عن طريق مجموعه من الأشخاص المؤهلين والمدربين من جهاز الدفاع المدني ويتكون الدفاع المدني من عدد من الإدارات

---

[1] دولة فلسطين، وزارة التخطيط، الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعمار غزة 2014م، المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار في غزة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تشرين أول 2014م.

[2] المغير، محمد (2018م): مؤشرات تقييم وإدارة المخاطر في المنشآت الصناعية بقطاع غزة، فلسطين، مجلة العوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة.

[3] Isaac, S., & Michael, W. B. (1995). *Handbook in research and evaluation: A collection of principles, methods, and strategies useful in the planning, design, and evaluation of studies in education and the behavioral sciences*. Edits publishers.

[4] الشعلان، فهد أحمد (2002): إدارة الأزمات - الأسس- المراحل- الآليات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 25.

[5] المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017م): الإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.

[6] Yu.,Xiaofeng./ Liao,Danzi(2011): Security Governance: A Case Study in Civil Defense, 2nd International Conference on Humanities, Historical and Social Sciences, IPEDR vol.17 (2011) © (2011) IACSIT Press, Singapore

التخصصي في مجال الوقاية والاستجابة". إذ لا تتوانى هذه المؤسسة للحظات في أن تؤدي واجبها باستغلال جميع الإمكانات، لا تلبث أن تنتهي من كارثة الآن تبدأ كارثة أخرى".[1] ويشير جدول رقم (1) عدد السكان ومركبات الطوارئ ونصيب الفرد منها.

جدول رقم (1) عدد السكان بقطاع غزة، ونسبة تغطية مركبات الطوارئ والعاملين عليها للسكان ونصيبهم منها.						
م	عدد السكان		مركبات إطفاء وإنقاذ	العاملون بالإطفاء والإنقاذ	مركبات إسعاف	العاملون بالإسعاف
1	قطاع غزة	2,000,000[2]	27	223	84	288
2	نصيب الفرد لكل مركبة وعامل		74074 فرد	8968.6 فرد	23809.5 فرد	6944,4 فرد

2.1.2 مهام الدفاع المدني[3]

- تنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية.
- الإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وإنشاء الكتائب المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة.
- تنظيم وسائل إطفاء الحريق.
- إنشاء وتهيئة غرفة عمليات الدفاع المدني.
- تنظيم عمليات الكشف عن القنابل والألغام التي لم تنفجر ورفعها.
- تقييد الإضاءة وإطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية.
- تخزين المعدات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدني.
- تكوين فرق الكشف عن الإشعاعات الذرية والغازات السامة والجراثيم.
- إقامة الخنادق والملاجئ العامة وتهيئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت.
- المساهمة في تهيئة الأماكن التي تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية والكوارث الطبيعية.
- إعداد فرق الإنقاذ وفرق رفع الأنقاض وفرق مراقبي الغارات الجوية والحريق.
- تعليم وتدريب المدنيين على طرق الدفاع المدني بمختلف الوسائل.
- تنظيم وتحديد شروط نقل وتخزين المواد الكيميائية الخطرة على طرق أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.2 الكوارث وأنواعها ومراحل إدارتها

1.2.2 الكارثة: هو تعطل خطير في أداء مجتمع أو مجتمع ينطوي على خسائر وآثار بشرية ومادية واقتصادية وبيئية واسعة النطاق، مما يتجاوز قدرة المجتمع المتضرر أو المجتمع المتضرر على التعامل مع موارده الخاصة.[4]

---

[1] ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني (1998م): قانون رقم [3] لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني، غزة

[2] ، إدارة الأحوال المدنية (2017م) تقرير التعداد العام للسكان. وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة

[3] وزارة الداخلية الفلسطينية، قانون رقم [3] لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني.

[4] Wallace, William A., and Frank De Balogh. "Decision support systems for disaster management." Public Administration Review (1985): 134-146.

2.2.2 أنواع الكوارث

هناك نوعان من الكوارث:[1]

- **كوارث طبيعية(ظواهر مادية)**: تكون من صنع الطبيعة وهي ناجمة عن أحداث سريعة أو بطيئة يمكن أن تكون جيوفيزيائية (الزلازل والانهيارات الأرضية وأمواج تسونامي والنشاط البركاني) والهيدرولوجية (الانهيارات والفيضانات)، والمناخية (درجات الحرارة القصوى والجفاف وحرائق الغابات) والأرصاد الجوية (الأعاصير) و(العواصف) أو البيولوجية (الأمراض الوبائية والحشرات/ الأوبئة الحيوانية).
- **الكوارث التكنولوجية**: أو التي من صنع الإنسان هي أحداث ناجمة عن البشر وتحدث في المستوطنات البشرية أو بالقرب منها. ويمكن أن يشمل ذلك التدهور البيئي والتلوث والحوادث. مثل (حالات الطوارئ / الصراعات المعقدة، المجاعة، السكان المشردين، الحوادث الصناعية، وحوادث النقل). وهناك مجموعة من التحديات، مثل تغير المناخ، والتخطيط العمراني غير المخطط له، ونقص التنمية/ الفقر، ستؤدي هذه العوامل المشددة إلى زيادة تواتر الكوارث وتعقيدها وشدتها

3.2.2 مراحل إدارة الكارثة

لقد عرف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إدارة الكوارث بأنها "تنظيم وإدارة الموارد والمسؤوليات للتعامل مع جميع الجوانب الإنسانية لحالات الطوارئ، ولاسيما التأهب والاستجابة والتعافي من أجل التخفيف من آثار الكوارث".[2] وتمر إدارة الكارثة بثلاث مراحل وهي:[3]

- **مرحلة التأهب (الاستعداد)** إن التأهب للكوارث عملية مستمرة ومتكاملة ناجمة عن مجموعة واسعة من أنشطة وموارد الحد من المخاطر بدلًا من القيام بأنشطة قطاعية متميزة بحد ذاتها. وهو يتطلب مساهمات العديد من المجالات المختلفة، بدءًا من التدريب واللوجستيات، والرعاية الصحية، والإنعاش، وسبل العيش للتنمية المؤسسية. وذلك من خلال تحديد المخاطر ، وتقييم المخاطر، وترتيب أولويات التدخل، ووضع الخطط حسب الأولويات .... الخ
- **مرحلة الاستجابة** وتتمثل في عملية الإنقاذ من الخطر المباشر وتثبيت الحالة البدنية والعاطفية للناجين. هذه تسير جنبًا إلى جنب مع الانتعاش من القتلى واستعادة الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة. وتختلف المدة التي يستغرقها هذا الأمر وفقًا لنطاق الكارثة ونوعها وسياقها، ولكنها تستغرق عادة ما بين شهر وستة أشهر وتتكون من مرحلة بحث وإنقاذ في أعقاب وقوع كارثة تليها مرحلة متوسطة الأجل مكرسة لتحقيق الاستقرار حالة الناجين الجسدية والعاطفية.

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015): اعتماد النتائج الختامية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، سنداي، اليابان، 14-18 آذار/ مارس 2015.

[2] http://www.ifrc.org/en/what-we-do/disaster-management/about-disaster-management

[3] المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017م): الإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.

- **مرحلة التعافي (الانتعاش):** ويشير الانتعاش إلى البرامج التي تتجاوز توفير الإغاثة الفورية لمساعدة الذين عانوا من التأثير الكامل للكارثة على إعادة بناء منازلهم وأرواحهم وخدماتهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة الكوارث في المستقبل.

3.2 إدارة معلومات خطط الطوارئ

إن مواجهة الأزمات والحالات الطارئة سواء بالاستعداد والتنبؤ بالمخاطر أو الاستجابة للحوادث الناتجة عنها التعامل معها في حال وقوعها، إذا ما حدثت يضع على كاهل المؤسسات الحكومية المختصة بالاستجابة والمؤسسات المجتمعية، لاستدامة تحقيق الحماية الشاملة للأفراد والمنشآت؛ لذلك تهتم الجهات المختصة في إعداد خطة شاملة لمواجهة كافة المخاطر الناتجة عن الكارثة والحالات الطارئة التي قد يتعرض لها المجتمع، والتي تتضمن كيفية إخلاء المناطق الخطرة من خلال مسارات الإخلاء الآمنة، واتخاذ الإجراءات لتأمين سلامتهم النازحين ونشر الطمأنينة والاستقرار. إن متطلبات نجاح التخطيط لإدارة الحالات الطارئة يعتمد بشكل أساسي على فريق إدارة الإدارة العليا للأزمة أو الكارثة ومدى تأهيل الفرق الميدانية الفاعلة في اكتشاف إشارات الإنذار بالأزمة واتخاذ الإجراءات الوقائية والمواجهة الفعلية واحتواء الضرر.[1]

تعتمد الخطة على الوسائل والمعدات والموارد المتوفرة لدى الجهات الفاعلة في الاستجابة للحوادث بكافة مستوياتها والأدلة والقرارات التي تتخذها لجان الطوارئ العليا والأطر التي أنشأتها مؤسسات الاستجابة العاجلة، والتي تنظم أسلوب تنفيذ الخطة عند وقوع أي طارئ، فبمجرد وقوع كارثة يتم تفعيل لجان الطوارئ المركزية والفرعية وفق قرار مجلس الوزراء، وتنفيذ الخطط المتعلقة بالإخلاء والإسعاف في نقاط الإشراف بالمواقع الخطرة؛ وذلك حسب المسؤوليات المحددة مسبقاً.[2]

1.3.2 خطط الطوارئ

هي ثمرة التخطيط المثلى لتحقيق هدف معين، وتعدّ من ضمن الإجراءات التي تتخذها المنظمات لحماية المدنيين، ومواجهة الحالات الطارئة ومخاطر الكوارث، وتسعى للحد من الكوارث و التخفيف من آثارها عن الإجراءات الوقائية، وتحسين مستوى الاستعداد والاستجابة الفعالة والسريعة في مواجهة حالات الطوارئ. ولذلك اهتم علم التخطيط بدراسة الماضي وتحليل الحاضر للتنبؤ بالمستقبل ومن خلال عمليات تقييم المخاطر يتبن لنا أن التخطيط يساهم بشكل فعال في التقليل من مخاطر الكوارث على الإنسان وما يحيطه من خلال سلسلة من الإجراءات الوقائية المتمثلة فيما يلي:[3]

أولاً: ما قبل حالة الطوارئ:

- الارتقاء بمهارات وقدرات العاملين ورفع جاهزيتهم للتدخل الفوري في مواجهة حالات الطوارئ.

[1] المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017م): الإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.
[2] شيخ العيد، بكر (2018): متطلبات تأهيل الجهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.
[3] وحدة التخطيط والتطوير (2019م): الإطار العام للطوارئ، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

- التحقق من استدامةجهوزية الآليات والتجهيزات التي تستخدم في مواجهة الكوارث.
- تحقيق اشتراطات السلامة والوقاية، واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنع وقوع الكارثة أو التخفيف من آثارها عبر الإجراءات الوقائية المتخذة مسبقًا.
- ترسيخ الوعي بأعمال الدفاع المدني وتكريس المهارات الوقائية للمجتمع من خلال برامج تثقيفية وتدريبية.
- تهيئة وفحص الجبهة الداخلية للاستجابة لحالات الطوارئ.

ثانيًا: أثناء الطوارئ:

- حماية أرواح المواطنين والقاطنين وضمان سلامة المجتمع.
- الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتقليل الخسائر الناجمة عن كافة الاعتداءات العسكرية وآثارها سواء مباشرة أو غير مباشرة.
- تنفيذ آلية التنسيق بفعالية وجودة، وتنظيم الجهود بين جهات الاستجابة؛ لمواجهة حالات الطوارئ بكفاءة عالية وبأقل خسائر ممكنة.
- تمكين القيادة وخلية الأزمة من السيطرة على المخرجات في أضيق نطاق ممكن، واتخاذ القرارات الحاسمة من خلال منظومة تحكم وسيطرة متكاملة.
- تمكين مشاركة المواطنين في أعمال الدفاع المدني من خلال تشكيلات فرق المتطوعين؛ لتحقيق سرعة استجابة في حال تعدد البؤر الساخنة وقلة الموارد أو عدم قدرتها على الحركة في المناطق التي يغلقها الاحتلال الاسرائيلي أثناء العدوان.
- تعزيز وتفعيل منظومة إعلام الكوارث الموجهة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بحيث تحقق الاستجابة المطلوبة في دورة حياة الكارثة (الاستعداد، الاستجابة، التعافي).

ثالثًا: ما بعد الطوارئ:

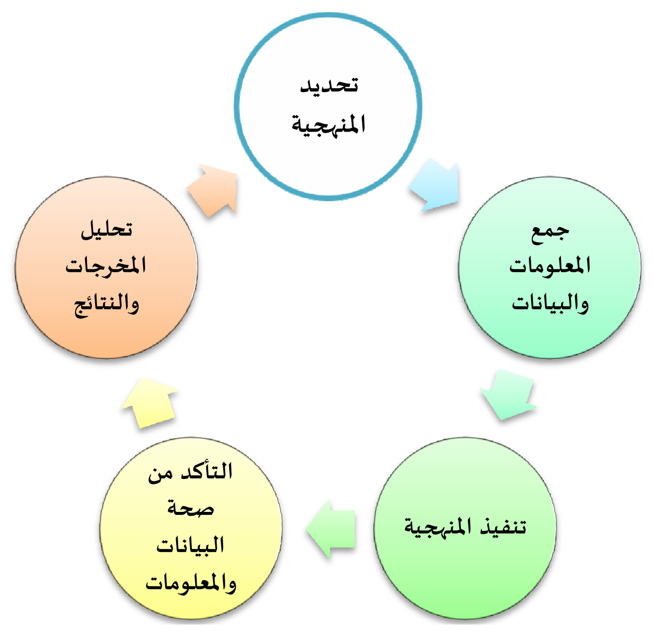
- إزالة الآثار السلبية التي خلفتها الكارثة لدى العاملين والمواطنين.
- استعادة الأوضاع الطبيعية في أقصر وقت ممكن.
- إعادة ترميم وبناء القدرات والموارد والمباني التي تعطلت بفعل العدوان.
- تقييم وتقويم استجابة الدفاع المدني لحالات الطوارئ.
- بناء الدروس والعبر المستفادة بعد التقييم.

2.3.2 تحليل وتقييم المخاطر

- **المخاطر:** هي عبارة عن التهديدات التي تواجه حياة الإنسان وممتلكات هو مقومات بيئته.[1]

[1] تيري دييبل (2009): استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت.

وتعرف اللجنة المشتركة للأمن القومي البريطاني عملية تقييم المخاطر: بأنها عملية وزن المخاطر الأمنية من حيث مستوى وقوعه (الاحتمالية، والتكرار) ومن حيث مستوى تأثيره على المصالح العليا للدولة وفي مقدمتها الأمن القومي.[1] وتعرف موسوعة الأمن القومي الأمريكي عملية تقييم المخاطر "بأنها الموازنة بين الفوائد المحتملة وعيوب مسار العمل، لتحديد جدوى القيام بهذا الإجراء"[2]. ويرى الباحثان تقييم المخاطر بأنها تحديد أوزان للمخاطر من حيث احتمالية تكرارها ومستوى تأثيرها. ويتم تقييمها وتحليلها وفق وزارة الأمن القومي البريطاني كما هو موضح في شكل رقم (1)



شكل رقم (1) يوضح منهجية تقييم المخاطر البريطانية. جرد بواسطة الباحثين بالاستناد إلى (الزبيدي، فوزي، 2015).

- **تحديد المنهجية:** هي عملية منطقية يتم من خلالها معالجة المدخلات وهي المعلومات، وصولًا إلى التقييم وإنتاج المخرجات التي يعدها البعض مشروع الخطة، التي تحتاج إلى عملية صنع القرار.
- **جمع المعلومات والبيانات:** تتنوع مصادر المعلومات حول المخاطر مثل: (الوثائق والسجلات، نماذج المحاكاة، تقارير وطنية، الدراسات والأبحاث والإحصاءات، متابعة الأحداث الدولية والإقليمية، متابعة الشأن الداخلي للدولة "حراك سياسي واجتماعي واقتصادي واجتماعي وأمني)
- **تنفيذ المنهجية:** لإتمام هذه المرحة يتم إتباع مرحلة إعداد خارطة بالمخاطر وترتيبهاحسب الأهمية وشدة الخطر وتوقيته وإعداد المخطط البياني من حيث احتمالات وقوع الخطر وطبيعة التأثير.
- **التأكد من صحة البيانات والمعلومات:** بعد عملية تنفيذ المنهجية الخاصة بتقييم المخاطر يتم التأكد مرة أخرى من المعلومات التي أدخلت في المنهجية ومقارنتها بالنتائج "المخرجات"

[1]Joint Committee on the National Security Strategy UK (2010): First Review of the National Security Strategy:Report, Together with Formal Minutes.

[2] الزبيدي، فوزي (2015): منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي (NSRA)، مجلة رؤى استراتيجية، دبي.

- **تحليل المخرجات والنتائج:** تتوقف على هذه الخطوة عمليتان مهمتان **أولًا:** ترتيبها حسب الأهمية. **ثانيًا:** دراسة التأثيرات المتبادلة بين جميع المخاطر للبحث عن المناطق المشتركة التي تخلق جراء تفاعل أكبر لزيادة الضرر.

3. الإطار العملي للدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي من خلال استنباط المؤشرات من الخطة الوطنية للطوارئ بدبي، وخطة الطوارئ للمديرية العامة للدفاع المدني عام 2014م، والإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، ووصف تلك المؤشرات ومن ثم مقابلة كل من نائب مدير عام الدفاع المدني الفلسطيني، ومدير إدارة التدريب ومدير وحدة التخطيط والتطوير لمناقشة المؤشرات ومن ثم تعبئتها في ثلاثة نماذج منفصلة وعمل متوسط حسابي لهم مرفق في المحلق رقم (1)

1.3 مؤشرات الأداء للدفاع المدني في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار وفق خطط دولية:

تتنوع المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أدوار جهاز الدفاع المدني وفق الأهداف الموضوع وتخلف هذه الأهداف حسب الصلاحيات الموزعة على المؤسسات العاملة في تقديم خدمات الإغاثة والتدخل المباشر خلال الكوارث بكافة مراحلها، ويشير جدول(2) لأهم معايير ومؤشرات إدارة الكوارث وفق خطط دولية ومحلية:[1]

م	المعايير	مؤشرات الأداء
		المحور الأول: إدارة الكارثة قبل حدوثها
1	القدرة على الاستعداد والتخطيط	وجود خطة طوارئ فاعلة ومحدثة.
		فحص الإمكانات المتاحة في ظل الحصار فاعلة و تجربها وصيانتها بشكل دوري ومستمر.
		مدى توافر أجهزة رصد و إنذار محددة تنذر بحدوث الكارثة للمختصين والمجتمع.
		وجود فريق لإدارة الكارثة لهم قدرة على اتخاذ القرارات بكفاءة.
		وجود نظام اتصال فعال خلال مراحل إدارة الكارثة.
		تدريب العاملين للارتقاء بكفاءة العمل.
		نشر الوعي بين صفوف المواطنين وتوزيع نشرات خاصة بالأمن والسلامة خلال مراحل الكارثة.
		التواصل مع الإعلام والوقوف عند تطورات الكوارث واحتمالات حدوثها.
		توفير أماكن بديلة آمنة لفريق إدارة الكارثة معدة ومجهزة بأحدث الأجهزة الممكنة.
		فتح بوابة للمتطوعين وتدريبهم للتعامل مع الكوارث.
		توزيع السيارات والمحطات وفق المخاطر المتوقعة وحسب الكثافة السكانية والعمرانية.
2	**تخفيف المخاطر**	توفر شروط الأمن والسلامة للمنشآت الحدودية.
		تخطيط استخدام الأراضي.
		وجود أماكن خاصة وآمنة للإخلاء.
		تخزين مختلف المواد والتجهيزات اللازمة لاستمرار الحياة في حالات الكوارث.
		وجود نظام اتصال فعال مع الإعلام والصحة والشرطة يستخدم وقت الحاجة.
		مدى توفير طرق اغاثية بديلة في حال تم تقسيم القطاع إلى أجزاء.
		توزيع المراكز التموينية والاجتماعية ومراكز الإيواء والإخلاء الأمن.
		وجود شبكة طرق بديلة في حال استهداف للطرق.

[1] حكومة دبي (2012): خطة الدفاع المدني، المديرية العامة للدفاع المدني الإمارات.

م	المعايير	مؤشرات الأداء
3	منع حدوث الكارثة	وجود قاعدة بيانات بالكوارث التي حدثت خلال الفترات الزمنية السابقة.
		الإنذار المبكر والرصد الفعال.
		وجود نظام اتصال مع الجهات المختصة لأخذ الاحتياطات اللازمة قبل وقوع الكارثة.
		المحور الثاني: إدارة الكارثة أثناء حدوثها
1	الاستجابة للكارثة	مدى استجابة سيارات الإطفاء فترة الذروة.
		مدى التدخل في حال تعدد البؤر الساخنة في نفس الوقت.
		القدرة على تنظيم قواعد ووسائل الإنذار من الأخطار والغارات الجوية.
		توفير سبل الوقاية من آثار الغارات الجوية والأسلحة التدميرية.
		توفر وسائل نقل ومواصلات آمنة.
		وجود استجابة الجهات المختصة الأخرى كالشرطة والصحة أثناء الكارثة.
		سرعة الاستجابة وفق المعيار الدولي.
		وجود آلية اتصال فعال وامن في حال الكوارث مع الطواقم الميدانية.
		تدعيم المناطق الهشة.
		تكييف المواطنين مع الكارثة وقدرتهم على المشاركة في المواجهة.
		دعم السكان في المناطق الحدودية والبؤر الساخنة.
		اللباس المختص ضد الغازات السامة مع قبل طواقم التدخل السريع.
2	العمليات	سرعة الإخلاء للمتضررين من الكارثة وتوفير أماكن آمنة.
		الإصلاح المؤقت للأضرار.
		القدرة على حماية الثروة الوطنية.
		تفعيل منظومة فريق الأزمات خلال الكارثة.
		قدرة العمليات على التعامل مع الخرائط للتنسيق عبر الصليب.
		هل يوجد سيارة تقييم قبل عملية التدخل وفرز الإصابات حسب المخاطر وتقييم التدخل المباشر أو التأجيل في حال تعددت البؤر الساخنة.
		المحور الثالث: إدارة الكارثة بعد حدوثها
1	مرحلة التعافي من الكارثة	حصر الخسائر في الإفراد والمنشآت.
		توفير أماكن بديلة للمتضررين من الكارثة.
		القدرة على إزالة الآثار السلبية التي خلفتها الكارثة.
		العمل على تقييم المخاطر والضعف الموجود.
		فحص الركام قبل التعامل معه.
2	الخطط الإستراتيجية	تقييم أداء الأفراد وعمل تغذية راجعة.
		تقييم عمل الإمكانات التي استخدمت وصيانة المعدات التي تضررت.
		معرفة مدى تحقق الأهداف في خطط الطوارئ ووضع خطط جديدة بديلة.
		متابعة الإفراد العاملين في الدفاع المدني المتضررين من الكارثة.
		إيجاد أماكن بديلة عند استهداف المواقع في الحرب.
3	استعادة البنية التحتية والخدمات	المساعدة في ترميم الطرق.
		إزالة المخلفات الحربية وإعادة تدويرها.
		صيانة المعدات والآلات المستخدمة.
4	إعادة البناء والتأهيل	القدرة على توفير التمويل اللازم لإعادة البناء.
		دعم صمود العاملين والأهالي والمتضررين.
		الدعم النفسي المستمر.
		تعويض المتضررين التابعين للدفاع المدني.
		إعطاء تراخيص للمنشآت بما يناسب الكوارث لتقليل المخاطر.

4. النتائج والتوصيات

1.4 مناقشة النتائج

من خلال المقابلات التي أجراها الباحثان لتقييم أداء الدفاع المدني الإغاثي خلال حرب 2014م وبعد الإجابة على بعض التساؤلات كمؤشرات لقياس الأداء تبين أنه يمكن أن يتحمل مسئولية (12) مؤشرًا مباشرة، (11) مؤشر بشكل مشترك من أصل (58) مؤشرًا يمكن قياسها في حالة تفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني والذي يرأسه وزير الداخلية وعضوية الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، وتبرز أهم هذه المؤشرات في مرحلة ما قبل الكارثة من خلال تجهيز خطط توزيع العاملين، وتجهيز السيارات والمعدات، وتوزيعها على المحطات حسب نوعية الخطر ومصادره.

يبرز أهم دور للدفاع المدني من خلال عمليات التأهب والاستعداد في المنشآت الخطرة عبر دراسة المخاطر بها وإعطاءها شهادات سلامة ووقاية بشكل سنوي؛ مما يعزز عمليات الاستعداد بشكل مستمر لهذه المنشآت، إضافة إلى عمليات التدخل المباشر في إغاثة الملهوف والاستجابة لنداءات الاستغاثة من المواطنين من خلال عمليات التدخل في خدمة الإطفاء والإنقاذ والإسعاف والإخلاء والإسناد، وهذا يعبر عن تكامل خدمات الاستغاثة التي يقدمها الدفاع المدني .

بينما بعض المؤشرات التي من اختصاص المجلس الأعلى بشراكة بعض المؤسسات الحكومية والأهلية في العمل الإغاثي لم يكن ذلك من اختصاصه. (انظر الملحق)

2.4 النتائج

<u>إثبات فرضية الدراسة البحثية:</u>

- يتوفر لدى جهاز الدفاع المدني لديه خطط تشغيلية تساهم في تطوير الوعي المجتمعي لنشر الثقافة المسبقة للكارثة
- يهتم الجهاز بالإجراءات الوقائية من خلال الجولات التفتيشية للمنشآت الخطرة.
- يوجد خطط للطوارئ تم تقسيمها إلى خطط طوارئ خاصة بالمحافظات وخطط الحد من المخاطر خاصة بإدارة الأمن والسلامة العامة في المنشآت، وإدارة الإعلام وإدارة التدريب بالتنسيق مع المحافظات.
- أن الدفاع المدني غير مختص في وضع الخطط التنموية ومشاركته للجهات المختصة؛ لعدم تفعيل المجلس الأعلى للدفاع المدني لأسباب تعود للانقسام بين شطري الوطن.
- الدفاع المدني يساهم في وضع الخطط الاستراتيجية لقطاع الحكم والأمن والتي تتماشى مع السياسات الوطنية للتنمية والتطوير.

3.4 التوصيات

نتيجة الأزمات والكوارث المتتالية على القطاع وطبقًا للمؤشرات العالمية. والنتائج التي توصل لها الباحثان فقد أوصيا بما يلي:

- تفعيل دور المجلس الأعلى للدفاع المدني وتطويره كما هو معمول به في الضفة الغربية.
- قيام وحدة إدارة كوارث متخصصة .
- توفير وسائل اتصال بديلة في حال حدوث خلل في عملية التواصل مع العاملين في الميدان.
- فتح باب التطوع للاستفادة وقت الكوارث من الشباب.
- تطوير خطط الطوارئ المعمول بها طبقًا للخطط الدولية.
- توفير سيارة تقييم قبل عملية التدخل وفرز الإصابات حسب المخاطر وتقييم التدخل المباشر أو التأجيل في حال تعددت البؤر الساخنة.
- توفير الدعم المادي والمعنوي للمتضررين التابعين للدفاع المدني.
- توفير لباس خاص ضد الغازات السامة من قبل طواقم التدخل السريع.
- القدرة على تنظيم قواعد ووسائل الإنذار من الأخطار والغارات الجوية.
- توفير أماكن خاصة وآمنة للإخلاء.

5. مراجع البحث ومصادره

المراجع العربية:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015): اعتماد النتائج الختامية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، سنداي، اليابان، 14-18 آذار/ مارس 2015.
- الشعلان، فهد أحمد (2002): إدارة الأزمات - الأسس- المراحل- الآليات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 25.
- الزبيدي، فوزي (2015): منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي (NSRA)، مجلة رؤى استراتيجية، دبي
- المركز الفلسطيني للإحصاء (2018م): المسح الشامل للمساكن والمساكن والمنشآت، رام الله.
- المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017م): الإطار العام لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.
- المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة (2018م): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2018م.
- المغير، محمد (2019م): إدارة الجلسة الأولى في اليوم الدراسي بعنوان إدارة المخاطر في قطاع غزة،تنفيذ الدفاع المدني بالشراكة مع وحدة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية، غزة.
- المغير، محمد (2018م): مؤشرات تقييم وإدارة المخاطر في المنشآت الصناعية بقطاع غزة، فلسطين، مجلة العوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات المجدل الثاني، العدد الثاني، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة.
- تيري ديبيل (2009): استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت.
- داود، أفنان (2018م): تحليل البيئة الداخلية (باستخدام نموذج ماكينزي) ودوره في إدارة الأزمات في قطاع غزة دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- وزارة التخطيط، الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعمار غزة 2014م، المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار في غزة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تشرين أول 2014م.
- ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني (1998م): قانون رقم [3] لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني، غزة
- شيخ العيد، بكر (2018): متطلبات تأهيل الجهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.
- مصلح، ناصر (2019م) الكلمة الافتتاحية لمدير عام الدفاع المدني الفلسطيني،باليوم الدراسي إدارة المخاطر في قطاع غزة تنفيذ الدفاع المدني بالشراكة مع وحدة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية، غزة.
- وحدة التخطيط والتطوير (2019م): الإطار العام للطوارئ، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.
- حكومة دبي (2012): خطة الدفاع المدني، المديرية العامة للدفاع المدني الكويت.

المقابلات:

- العطار، محمد (2018/1/25م): نائب مدير عام الدفاع المدني الفلسطيني، غزة، المحاور (صباح أبو شرخ).
- المغير، محمد (2018/1/25م): مدير وحدة التخطيط والتطوير بالدفاع المدني الفلسطيني، غزة، المحاور (صباح أبو شرخ).
- زعرب، حسين (2018/1/25م): مدير إدارة التدريب بالدفاع المدني الفلسطيني، غزة، المحاور (صباح أبو شرخ).

المراجع الأجنبية

- Isaac, S., & Michael, W. B. (1995). *Handbook in research and evaluation: A collection of principles, methods, and strategies useful in the planning, design, and evaluation of studies in education and the behavioral sciences*. Edits publishers.
- Yu., Xiaofeng./ Liao, Danzi (2011): Security Governance: A Case Study in Civil Defense, 2nd International Conference on Humanities, Historical and Social Sciences, IPEDR vol.17 (2011) © (2011) IACSIT Press, Singapore
- Wallace, William A., and Frank De Balogh. "Decision support systems for disaster management." Public Administration Review (1985): 134-146.
- Joint Committee on the National Security Strategy UK (2010): First Review of the National Security Strategy:Report, Together with Formal Minutes.

المصادرالإلكترونية

إدارة الكارثة. (2014). تم استرجاعها بتاريخ 2018/2/20:

http://www.ifrc.org/en/what-we-do/disaster-management/about-disaster-management

ملحق رقم (1) نموذج تقييم الدفاع المدني

المحور الأول: إدارة الكارثة قبل حدوثها					
م	المعايير	مؤشرات الأداء	الدرجة /5	الجهة صاحبة الاختصاص	ملاحظات
1	القدرة على الاستعداد والتخطيط	وجود خطة طوارئ فاعلة ومحدثة	4	الدفاع المدني - وحدة التخطيط	باعتماد من المجلس الأعلى أو وزير الداخلية
		فحص الإمكانات المتاحة في ظل الحصار فاعلة و تجريبها وصيانتها بشكل دوري ومستمر	3	الدفاع المدني- إدارة الإمداد والتجهيز	ترتبط عمليات الصيانة بالتمويل المالي من وزارة المالية والمشاريع
		مدى توافر أجهزة رصد و إنذار محددة تنذر بحدوث الكارثة للمختصين والمجتمع	0	الإدارة العامة للعمليات المركزية	التنسيق مع الإدارة العامة للعمليات المركزية والهيئة الوطنية للكوارث أو المجلس الأعلى
		وجود فريق لإدارة الكارثة لهم قدرة على اتخاذ القرارات بكفاءة	4.5	الهيئة الوطنية أو المجلس الأعلى	يتكون فريق متكامل من جميع الجهات ذات العلاقة
		وجود نظام اتصال فعال خلال مراحل إدارة الكارثة	4.5	العمليات المركزية	التنسيق مع غرف عمليات الوزارات الحكومية والمؤسسات المختصة
		تدريب العاملين للارتقاء بكفاءة العمل	5	الدفاع المدني مع الشركاء	يتم التنسيق مع المؤسسات الدولية والحكومية
		نشر الوعي بين صفوف المواطنين وتوزيع نشرات خاصة بالأمن والسلامة خلال مراحل الكارثة	4	الدفاع المدني مع شركاء	من خلال لجان الأحياء والمدارس والمراكز الشبابية والمؤسسات المجتمعية
		التواصل مع الإعلام والوقوف عند تطورات الكوارث واحتمالات حدوثها	3.5	الدفاع المدني- الإعلام الحكومي والخاص	مشاركة كافة المختصين بالتوعية - ضرورة تكوين فريق إدارة إعلام الأزمات والكوارث
		توفير أماكن بديلة آمنة لفريق إدارة الكارثة معدة ومجهزة بأحدث الأجهزة الممكنة	3.5	اللجنة الوطنية العليا	توفير الاماكن البديلة قائم ولكن التجهيزات الحديثة غير قائمة بفعل الحصار
		فتح بوابة للمتطوعين وتدريبهم للتعامل مع الكوارث	2.5	الدفاع المدني مع شركاء	لا بد من ضرورة دراسة الوضع القانوني والمالي
		توزيع السيارات والمحطات وفق المخاطر المتوقعة وحسب الكثافة السكانية والعمرانية	4	المجلس الأعلى أو الهيئة الوطنية	بالمشاركة مع وزارة التخطيط تقييم كل 5 سنوات للمراكز والمحطات القائمة
2	تخفيف المخاطر	توفر شروط الأمن والسلامة للمنشآت الحدودية	3	المجلس الأعلى والمواطنين	لا بد من توعية المواطنين بأهمية توفير متطلبات الحماية والوقاية من المخاطر

		تخطيط استخدام الأراضي	3	الهيئة الوطنية أو المجلس الأعلى	يجب التنسيق بين وزارة التخطيط والبلديات والحكم المحلي من خلال لجان المجلس
		وجود أماكن خاصة وآمنة للإخلاء	2	الهيئة الوطنية أو المجلس الأعلى	ضرورة التنسيق مع المؤسسات الدولية لتوفير أماكن محمية للسكان ومسارات حركة أمنة
		تخزين مختلف المواد والتجهيزات اللازمة لاستمرار الحياة في حالات الكوارث	3	المجلس مع شركاء	التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية و (UNRWA) والمؤسسات المجتمعية
		وجود نظام اتصال فعال مع الإعلام والصحة والشرطة يستخدم وقت الحاجة	5	الإدارة العامة للعمليات المركزية	النظام قائم وفعال ولكن هناك معوقات تتعلق بتشويش الاحتلال على التواصل اللاسلكي.
		مدى توفير طرق اغاثية بديلة في حال تم تقسيم القطاع إلى أجزاء	4	وزارة النقل والمواصلات بالتنسيق مع المجلس	الطرق قائمة ولكن المخاطر الاسرائيلية تمنع التحرك بدون التنسيق مع الصليب
		توزيع المراكز التموينية والاجتماعية ومراكز الإيواء والإخلاء الأمن	3.5	المجلس أو الهيئة مع شركاء	التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية و (UNRWA) والمؤسسات المجتمعية
		وجود شبكة طرق بديلة في حال استهداف للطرق	2.5	المجلس أو الهيئة	التنسيق مع وزارة المواصلات
3	منع حدوث الكارثة	وجود قاعدة بيانات بالكوارث التي حدثت خلال الفترات الزمنية السابقة	5	الدفاع المدني- الإدارة العامة للعمليات المركزية	التنسيق مع المركز الفلسطيني للإحصاء ودوائر الإحصاء الحكومي المؤسسات الإنسانية
		الإنذار المبكر والرصد الفعال	0	الإدارة العامة للعمليات المركزية	التنسيق مع الإدارة العامة للعمليات المركزية والهيئة الوطنية للكوارث أو المجلس الأعلى
		وجود نظام اتصال مع الجهات المختصة لأخذ الاحتياطات اللازمة قبل وقوع الكارثة	4.5	العمليات المركزية	التنسيق مع غرف عمليات الوزارات الحكومية والمؤسسات المختصة
المحور الثاني: إدارة الكارثة أثناء حدوثها					
	الاستجابة للكارثة	مدى استجابة سيارات الإطفاء فترة الذروة	5	الدفاع المدني- الإطفاء	تكامل الخدمة من إطفاء وإنقاذ وإسعاف
		مدى التدخل في حال تعدد البؤر الساخنة في نفس الوقت	3.5	الدفاع المدني	التنسيق مع محطات الإطفاء المتعددة - إمكانية الاستعانة من خارج المحافظة
		القدرة على تنظيم قواعد ووسائل الإنذار من الأخطار والغارات الجوية.	0	الإدارة العامة للعمليات المركزية	منع الاحتلال من إدخال الأجهزة المختصة بالإنذار والمخاطر الجوية
		توفير سبل الوقاية من آثار الغارات الجوية والأسلحة التدميرية	3	كافة الجهات العاملة	حسب توقعات الاستهداف أو اتصال الاحتلال على المواطنين أو استخدام صواريخ تحذيرية

1		توفر وسائل نقل ومواصلات أمنة	3.5	لجان الطوارئ المحلية بالتعاون مع البلديات	يتم التنسيق بين الصليب الأحمر والبلديات والهلال الأحمر والصحة لتوفير باصات نقل
		وجود استجابة الجهات المختصة الأخرى كالشرطة والصحة أثناء الكارثة	4.5	المجلس أو الهيئة أو لجان الطوارئ المحلية	يتم التواصل والتنسيق بشكل عاجل والاستفادة من توزيعهم حسب خطة الاستجابة
		سرعة الاستجابة وفق المعيار الدولي	3	الدفاع المدني	وجود مناطق تحتاج للتنسيق قبل الاستجابة
		وجود آلية اتصال فعال وامن في حال الكوارث مع الطواقم الميدانية	5	أطراف التدخل المباشر	تكامل العمل والعمل بروح الفريق (الخدمات الطبية- الدفاع المدني- الصحة- الهلال)
		تدعيم المناطق الهشة	2	المجلس أو البلديات	التنسيق مع البلديات لدعم المناطق الهشة والضعيفة
		تكييف المواطنين مع الكارثة وقدرتهم على المشاركة في المواجهة	3.5	المجتمع المحلي مع الشركاء	المناورات التي تحاكي الكوارث المتوقعة مع تعدد الكارثة مما أعطى تكييف للمواطنين
		دعم السكان في المناطق الحدودية والبؤر الساخنة	3	البلديات/ الحكم المحلي	التنسيق بين المجلس البلديات لدعم السكان
		اللباس المختص ضد الغازات السامة مع قبل طواقم التدخل السريع	1.5	الدفاع المدني	منع الاحتلال لإدخال الملابس الخاصة بالغازات السامة، مع وجود بدل قديمة.
2	العمليات	سرعة الإخلاء للمتضررين من الكارثة وتوفير أماكن آمنة	4	المجلس مع الشركاء	التنسيق مع المجتمع المحلي والمؤسسات.
		الإصلاح المؤقت للأضرار	3.5	المجلس - والشركاء	التنسيق مع وزارة الإسكان والأشغال العامة
		القدرة على حماية الثروة الوطنية	3	المجلس والشركاء	سلطة البيئة - سلطة الموارد الطبيعية
		تفعيل منظومة فريق الأزمات خلال الكارثة	4.5	المجلس والشركاء	تفعيل القيادة الميدانية في المحافظات والمحطات
		قدرة العمليات على التعامل مع الخرائط للتنسيق عبر الصليب	4	القيادة الميدانية	التنسيق عبر منسق الصليب الأحمر
		يوجد سيارة تقييم قبل عملية التدخل وفرز الإصابات حسب المخاطر وتقييم التدخل المباشر او التأجيل في حال تعددت البؤر الساخنة	0	العمليات المركزية	عدم القدرة على إيجاد سيارات مختصة بفعل الحصار الخانق على قطاع غزة وصعوبة تمويل مشاريع مشابهة
المحور الثالث: إدارة الكارثة بعد حدوثها					
1	مرحلة التعافي من الكارثة	حصر الخسائر في الإفراد والمنشآت	5	الدفاع المدني- الإدارة	التنسيق بين إدارة المحافظات مع الإدارة المركزية
		توفير أماكن بديلة للمتضررين من الكارثة	4.5	كافة الشركاء	لجان الطوارئ المحلية بالتعاون مع كافة الشركاء
		القدرة على إزالة الآثار السلبية التي خلفتها الكارثة	3.5	كافة الشركاء	ما يتعلق بالدفاع المدني يتم التعامل معه وفق التمويل والإمكانيات المالية المتاحة
		العمل على تقييم المخاطر و الضعف الموجود	4.5	كافة الجهات	التنسيق لتقييم شامل للخطط
		فحص الركام قبل التعامل معه	3	البيئة- الأشغال	التنسيق مع المؤسسات الدولية

2	الخطط الإستراتيجية	تقييم أداء الأفراد وعمل تغذية راجعة	4	إدارة المحافظات	التنسيق مع الإدارة والمسئولين المباشرين
		تقييم عمل الإمكانات التي استخدمت وصيانة المعدات التي تضررت	4.5	الدفاع المدني	التنسيق مع إدارة الإمداد المركزية بالداخلية وكذلك وزارة المالية وإعداد مشاريع
		معرفة مدى تحقق الأهداف في خطط الطوارئ ووضع خطط جديدة بديلة	4	الدفاع المدني- وحدة التخطيط	مراجعة الخطط وتحديد النشاطات التي نفذت والنشاطات التي لم تنفذ
		متابعة الإفراد العاملين في الدفاع المدني المتضررين من الكارثة	4.5	إدارة المحافظات	حصر الأضرار ومساعدة الأفراد حسب الإمكانيات من خلال جهات داعمة
		إيجاد أماكن بديلة عند استهداف المواقع في الحرب	4	إدارة المحافظات	التنسيق مع لجان الطوارئ المحلية
3	استعادة البنية التحتية والخدمات	المساعدة في ترميم الطرق	3.5	المجلس- الشركاء	التعاون بين البلديات والأشغال والمواصلات
		إزالة المخلفات الحربية وإعادة تدويرها	3.5	المجلس وشركاء	التنسيق مع وزارة الأشغال وسلطة البيئة
		صيانة المعدات والآلات المستخدمة	3.5	المجلس والشركاء	الصيانة مع الورش الفنية الخاصة
4	إعادة البناء والتأهيل	القدرة على توفير التمويل اللازم لإعادة البناء	2.5	المجلس والشركاء	حسب الخطط الخاصة بالمؤسسات المانحة
		دعم صمود العاملين والأهالي والمتضررين	2	المجلس عبر المحليات	يتداخل عدة جهات بتوفير الدعم
		الدعم النفسي المستمر	2	المجلس من خلال وزارة الصحة	التنسيق مع المؤسسات المحلية المختصة بالدعم النفسي والصحة النفسية
		تعويض المتضررين التابعين للدفاع المدني	1.5	الدفاع المدني	ضعف الإمكانيات المالية
		إعطاء تراخيص للمنشآت بما يناسب الكوارث لتقليل المخاطر	3.5	المجلس بالتعاون مع لجان الأمن والسلامة	التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتطبيق شروط السلامة العامة بالمنشآت الخطرة



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى
(مخطط تنظيم النجدة في الجزائر نموذجًا)

la planification stratégique contre les risques majeurs
(plan orsec en Algérie type)

ضوء المكان بوزبرة(1) كريم دهشار(2)

Bouzobra dhaou el makane Dahechar abdelkrim

fonctionnaire protection civile (1) fonctionnaire administration locale (2)

ماستر تنظيم سياسي واداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 بقالمة-الجزائر-

Organisation politiques et administrative ,filière sciences politiques ,département droit sciences politiques université 08 mai 1945 guelma (alger)

*Email address:dhaouo2401@gmail.com

يوثق هذا البحث كـ: بوزبرة، ضوء المكان/ دهشار، كريم (2019م): التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى (مخطط تنظيم النجدة في الجزائر نموذجًا)، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 90-125.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى توصيف مظاهر القوة و/أو الضعف في مخطط تنظيم النجدة الجزائر يهدف التغلب على المعوقات التي تحد من فعاليته في حالة إعلانه، قصد وضع نموذج تخطيطي لمواجهة الأخطار الكبرى يراعى فيه مبادئ ومتطلبات التخطيط الإستراتيجي. يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين على الهيئة التنفيذية المحلية، والتي تقع عليه ممسؤولية إعداد وتنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة متمثلةً في: ولاية قالمة، مسؤولي المقاييس الـ (14) المكونة لمخطط تنظيم النجدة للولاية، المنتخبين المحليين في الجماعات المحلية على مستوى المجالس الشعبية البلدية متمثلة في (34) بلدية المشكلة لإقليم ولاية قالمة، بالإضافة الى مجموع المسؤولين عن الوحدات والمؤسسات المصنفة والمستقبلة للجمهور داخل إقليم الولاية. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، وجمع البيانات اللازمة، والإجابة على تساؤلات الدراسة، قام الباحثين بتطوير استبانة تكونت من: أولاً البيانات الأولية تحتوي على أسئلة متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثانياً متغيرات الدراسة الأساسية وتكونت من أربعة مجالات رئيسة تجيب على أسئلة الدراسة الأساسية وتكونت من (48) فقرة. توصلت الدراسة الميدانية الى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي بدرجة عالية في مخطط تنظيم النجدة الجزائري، توافر شروط الفعالية في مخطط تنظيم النجدة بدرجة عالية من واقع التجارب السابقة، وجود عدة معوقات تحد من فعالية مخططات تنظيم النجدة تعود أساساً إلى نقص في تكوين وتأطير العنصر البشري المكلف بإعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة.

الكلمات المفتاحية:

الأخطار الكبرى، التخطيط الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، مخطط تنظيم النجدة، المقاييس، ولاية قالمة.

Résumé

Le But de cette étudeest la description des points de Forces et faiblesses relatifs au plan Organisation des Secours (plan orsec) en Algérie afin de vaincre les obstacles limitant son efficacité lors de son proclamation, en vu de mettre en œuvre un exemple schématique pour confronter les risque smajeur spotentiels, prendre en compte des principes et les nécessites de la planification stratégique. La Société étudiée se composé de l'organe exécutif local charge de la préparation et l'exécution du plan orsec, où niveau local de la wilaya de Guelma représenté par: monsieur le wali, les responsables des (14) modules composant le plan orsec des éluslocaux des (34) communes de la wilaya, en plus de l'ensemble des responsables des unités et l'établissemen tclassé, et réception du public, ou sein du territoire de la wilaya Et Afin de réaliser les objectif ,récolter les donnes nécessaires et répondre aux nombreuses questions de cette étude, les chercheurs ont développé un questionnaire compose de:

a- les donnes primaires comportant des questions relatives aux caractéristiques démographiques de l'échantillon étudie.

b- deuxièmement les Variables de l'étude fondamentale compose de quatre domaines principauxr épondant aux questions de l'étude fondamentale qui comporte 48 paragraphes.

L'étude sur le terrain a abouti a plusieurs résultats dont les plus important sont:

-1la disponibilité des exigences de la planification stratégique a haut degrédans plan orsec algériens.

-2la disponibilité des conditions d'efficacité dans les plans orsec et a haut degré tire des expériences précédentes

-3l'existence de plusieurs obstacles limitent l'efficacité des plans orsec et qui revirement principalement aux insuffisants, dons la formation et l'encadrement de l'élément humain chargé de la préparation et la mise en œuvre des ces plans orsec.

les mots clés: *les risques majeurs, la planification stratégique, la planification stratégique contre les risques majeurs, plan orsec, les modules, la wilaya de Guelma.*

الملخص المفاهيمي

تشمل الأخطار الكبرى مختلف المخاطر التي يراهن على تحولها إلى كارثة من نفس نوع الخطر بتوفر الظروف المثلى لذلك، بوجود ظواهر شاذة وقابلية التعرض للخطر، وقدرة الخطر على التأثير السلبي، على المجتمعات وممتلكاتهم وموارد معيشتهم، وتتمايز خصائصها التي تهدد البيئة الطبيعية أو البشرية في أسبابها وقوتها وانتشارها وتكرارها، وخصائص البيئة التي تقع فيها، والآثار التي تنتج عنها ونوعية الخسائر التي تترتب على وقوعها، واختلاف خصائص الأخطار الكبرى يجعل عملية التصدي والمواجهة لها تختلف من خطر الى أخرى، وفق خطة مواجهة محددة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى - ولاية قالمة



الشكل التالي يوضح ملخص الدراسة البحثية واهم النتائج والمقترحات لرفع من فاعلية مخططات تنظيم النجدة الجزائرية في ظل التخطيط الاستراتيجي.

التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى (مخطط تنظيم النجدة في الجزائر نموذجًا)

من خلال هذه الدراسة سنحاول إلقاء الضوء على مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) كنموذج لتخطيط الاستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث والأخطار الكبرى في الجزائر، بقياس مدى فعاليته ومرنته من حيث الأسس التي يقوم عليها والمرتكزات التقنية والإدارية والقانونية التي يعتمد عليها لتقليل وتخفيف من حدة أخطار الكوارث على المواطنين وممتلكاتهم.

هدفت الدراسة لبيان الأخطار الكبرى ودور التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرارها وفعالية مخطط تنظيم النجدة بالجزائر من وجهة نظر المسؤولين

استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي لوصف المشكلة وتحليل النتائج من خلال قياس مدى فعالية مخططات تنظيم النجدة في الجزائر على المستوى المحلي من خلال تضمنها مبادئ التخطيط الاستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث.

توصلت الدراسة إلى توفير متطلبات التخطيط الاستراتيجي بدرجة (متوافر)، ومستوى استجابة (عالية) في المقاييس مع عدة معوقات تواجه فعالية مخطط تنظيم النجدة كغياب التكوين في مجال التخطيط لمواجهة الكوارث، وإهمال دور المشاركة المجتمعية في عمليات المواجهة.

أوصت الدراسة باعتماد نموذج موحد لمخططات تنظيم النجدة حسب كل مستوى وإعادة النظر في المقاييس المكونة لمخططات تنظيم النجدة، ورفع مستوى التكوين في مجال التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، وتطوير دور المجتمع في مخطط تنظيم النجدة كشريك فعال وأساسي.

تطلعات مستقبلية:

الوصول إلى نموذج موحد لمخططات تنظيم النجدة في ظل التخطيط الاستراتيجي مع مراعاة الإجراءات الإدارية لكل المقاييس التي تدخل في تنفيذها على جميع المستويات، والتدريب على تقنيات تفعيلها في ارض الواقع ودعمها بنصوص قانونية واضحة تحد من تداخل المهم، والأخذ بعين الاعتبار النقائص التالية:

1- تفعيل دور الهيئة المختصة بإدارة الأخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب..

2- إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة.

3- دعمه بمخطط استدراكي لمعالجة أي خلل أو طارئ أثناء الكارثة.

4- تأسيس نظام اتصال مناسب بين المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة.

5- إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث.

6- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الإمكانات المادية والبشرية لكل المقاييس المتدخلة.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعدّ الجزائر من الدول التي تهددها مجموعة من الأخطار الكبرى، غير أن وتيرة هذه الأخطار تزايدت وتنوعت في الفترة الأخيرة، محدثةً أضراراً بالغة في الأرواح ودمار في الاقتصاد وتأثير بليغ على المسار التنموي للبلاد، وإدراكاً لقابليتها للتضرر بنسبة عالية من وقوع المخاطر، فقد أظهرت الجزائر منذ بداية الثمانينيات التزامها الدائم بالتخطيط للتمكين من مجابهة الكوارث بشكل أكبر، مباشرة بعد زلزال الشلف في أكتوبر لعام 1980م، رفع مستوى الوعي العام وأثار إرادة سياسية كبيرة[1]، حيث تم في سنة 1984 م تشكيل لجنة وطنية تظم كل القطاعات المعنية بالأخطار الكبرى، ثم تبني الحكومة الجزائرية في 29 ماي 1985 مخطط وطني للوقاية من الكوارث وتنظيم تدخلات الإسعافات، وبهذا أسس للمخطط الوطني الذي يحكم النظام العام للطوارئ وتنظيم الإغاثة، في حالة وقوع المخاطر الكبرى والكوارث، تعتمد خصوصاً على الهياكل المؤسساتية الوطنية والمحلية المختصة في الوقاية والتدخل والنجدة في حالات الكوارث، وتعزز هذا الدور بالقوانين والتشريعات التي سنها المشرع الجزائري في مجال الوقاية، وتسيير الكوارث والحد من الآثار السلبية للأخطار الكبرى.

2.1 المشكلة البحثية:

من واقع التجارب الأليمة التي مرت بها الجزائر نتيجة الكوارث المختلفة، حيث تمت مواجهة الكوارث اعتباطًا دون الرجوع الفعلي للخطط المعدة سابقًا، وهذا يرجع أساساً لغياب الرؤية التخطيطية لصانعي القرار المبنية على أساس استراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى، وعليه ويمكن صياغة سؤال الدراسة كما يلي: **إلى أي مدى يمكن اعتبار مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC)المعتمد في الجزائر يتضمن متطلبات التخطيط الاستراتيجي؟ هل يحقق شرط الفعالية والمرونة اللازمتين في حالة إعلانه لمواجهة الأخطار الكبرى؟** كما تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الأخطار الكبرى؟

2- ما هو التخطيط الاستراتيجيلمواجهة الأخطار الكبرى؟

3- ما هو مخطط تنظيم النجدة في الجزائر؟

4- ما مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي في مخطط تنظيم النجدة **(PLAN ORSEC)** من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذه على المستوى المحلي لولاية قالمة؟

5- ما مدى فعالية مخطط تنظيم النجدة **(PLAN ORSEC)** من واقع التجارب السابقة، وفق رؤية المسؤولين في ولاية قالمة ؟

---

[1]- المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، (2012): **موجز دراسة تمكين الجزائر من مجابهة الكوارث، تحقيق الحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية: موجز للممارسات القطرية الجيدة**، للدول العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،ص2.

6- ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذه على المستوى المحلي لولاية قالمة؟

7- ما هو سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذه على المستوى المحلي لولاية قالمة ؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلىالتعرف على الأخطار الكبرى، ودور التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرارها من وجهة نظر المسؤولين على تنفيذ مخططات تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في ولاية قالمة من خلال:

1- بيان متطلبات التخطيط الاستراتيجي في مخطط تنظيم النجدة في ولاية قالمة.

2- الكشف عن فعالية مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، ومنوجهةنظرالمسؤولين.

3- التعرف على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانهمنوجهةنظرالمسؤولين عن تنفيذه على مستوىولاية قالمة.

4- الوصول لسبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة (PLAN ORSEC) في حالة إعلانه من وجهة نظر المسؤولين على المستوى المحلي لولاية قالمة.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في أحد المواضيع الإدارية الحديثة وهو التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، إذ يعد هذا المفهوم حديث العهد في الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر لذلك فإن إخضاعه للدراسة الميدانية يعطيه مزيداً من الأهمية خاصة في ظل المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسة المتعددة، التي تشهدها الجزائر، والتي تستوجب تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي من منظور تطبيقي لمواكبة المتغيرات البيئية المتسارعة على المستويين المحلي والوطني.

5.1 منهجيةالدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، من أراء المسؤولين المباشرين على إعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة على مستوى إقليم ولاية قالمة، يمكن اعتبار هذه الدراسة وصفية تحليلية لكونها تبحث موضوعًا محددًا تستهدف فيه التعرف على التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى في الجزائر، من خلال النموذج المعتمد في الجزائر لمواجهة الأخطار الكبرى المتمثلة في مخططات تنظيم النجدة، حيث تم تطبيق هذا المنهج من خلال المقتربين التاليين:

1.5.1 المقترب القانوني: من خلال اعتمادنا على القوانين والمراسيم التي أسست لإنشاء مخطط تنظيم النجدة وعملت على تطوره، وإبراز أهم القوانين والتشريعات التي يستند إليها مخطط تنظيم النجدة لتحقيق أهدافه في مواجهة الأخطار الكبرى.

2.5.1 المقترب البنائي الوظيفي: وظفت الدراسة الاقتراب البنائي الوظيفي الذي يعتمد على فكرة التفسير الوظيفي انطلاقًا من دراسة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، حيث تم الاعتماد على هذا المقترب انطلاقًا من أن مخططات تنظيم النجدة تمثل نظام يؤدي عدداً من الوظائف المرتبطة بالمدخلات والمخرجات، ومحاولة توظيف ذلك من خلال توضيح تفاعل نشاطات وعمليات مخطط تنظيم النجدة في الجزائر مع البيئة الخارجية وارتباطه بالجهات الأخرى المعنية والمختصة بالكوارث.

وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والدوريات والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، كما تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة (QUESTIONNAIRE) التي تم إعدادها لهذا الغرض وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES) SPSS.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على التخطيط الاستراتيجي في مواجهة الأخطار الكبرى واختيارمخطط تنظيم النجدة في الجزائر نموذجاً، والتعرف أكثر على مصطلح الأخطار الكبرى كمصطلح حديث.

2.6.1 الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على نموذج مخططات تنظيم النجدة المعتمدة في الجزائر كأداة إدارية للوقاية من الأخطار الكبرى، ويتحدد نطاق الدراسة جغرافياً في بحث موضوعها على ولاية قالمة.

3.6.1 الحدود الزمنية: لقد ارتأينا أن تكون دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من 1985م أي منذ تبني أول مخطط لتنظيم النجدة في الجزائر الي غاية وقتنا الحالي2016م، سوف يتم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال العام الدراسي2015م- 2016م.

7.1 الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة إطارًا معرفيًا مهمًا للباحثين يتم الرجوع لها للاستفادة منها في خدمة الدراسة وتجنب التكرار، وفيما يلي عرض لما توفر من دراسات سابقة تناولت الموضوع مباشرة أو غير مباشر:

1.7.1 دراسة(المفيريج، 2014م)[1]، بعنوان: فاعلية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية" إسكان كلية الملك فهد الأمنية نموذجاً.

هدفت الدراسة الى التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية بمواجهة الأزمات والكوارث بإسكان كلية الملك فهد الأمنية من وجهة نظر الساكنين، استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، توصلت الدراسة إلى أن أفراد الدراسة من الساكنين يرون أن وضع

---

[1] المفريج، فيصل، (2014م): فعالية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية- إسكان كلية الملك فهد الأمنية نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خطط افتراضية مسبقة للساكنين لمواجهة الكوارث والأزمات مطبقة بدرجة متدنية جداً، وأن تدريب الساكنين على التعامل مع المخاطر أثناء حدوث الكوارث مطبقة بدرجة متدنية جداً، وأنهم موافقون بشده على إصدار دليل إجراءات عن الكوارث والأزمات المحتمل وقوعها بإسكان الكلية، أوصت بتوعية الساكنين بمختلف أعمارهم ووظائفهم وإرشادهم لما يجب اتباعه وعمله أثناء عمليات الإخلاء خلال حالات الأزمات والكوارث، اتخاذ السبل والآليات المناسبة لتفعيل خطط الطوارئ لمواجهة كافة الأزمات والكوارث من خلال إصدار دليل إجراءات عن جميع المخاطر التي من الممكن أن يكون إسكان الكلية عرضة لها، وزيادة التنسيق بين الجهات المعنية بمواجهة الكوارث بالكلية والجهات الخارجية لتأمين منطقة الإسكان أثناء الكوارث منعًا للعشوائية والازدواجية خلال المهمة.

2.7.1 دراسة (بن العربي يحيى2014م)[1] بعنوان: اتصال المخاطرة في الجزائر دراسة ميدانية لفاعلية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية.

هدفت الدراسة للتعرف على مدى توظيف الاتصال في عملية تسيير المخاطرة الكبرى في الجزائر، ومشاركة الجمهور في عملية اتصال المخاطرة. استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق المدخل المسحي على اعتبار أن الدراسة تصنف ضمن البحوث الوصفية معتمداً على أداة المقابلة لعينة من رؤساء بلديات، وممثلي الحماية المدنية لستة ولايات من الغرب الجزائري، إلى جانب أداة الاستبانة حيث تم توزيعها على عينة من الجمعيات البيئية للولايات الستة السابقة. توصلت الدراسة إلى أن القانون 04-20 كفل مشاركة المواطن في مجال الوقاية من المخاطر الكبرى، عن طريق إعلامه بها، وغياب استراتيجية تواصل بين السلطات العمومية مع الجمهور حول المخاطرات الكبرى، وعدم الإدراك الواضح لمختلف عينات البحث للجوانب التنظيمية لاتصال المخاطرة. وأوصت الدراسة برفع مستوى التكوين في مجال اتصال المخاطرة عند مجموع المسؤولين الإداريين العموميين والخواص.

3.7.1 دراسة (حدار، جمال، 2013)[2] بعنوان: الإدارة الموقفية وتطبيقاتها في الإدارة العمومية الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى بيان العناصر المؤثرة في بنية وهيكل مختلف المنظمات الإدارية أثناء المواقف الصعبة والكارثية وفق النظريات الموقفية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الدراسات في علم الإدارة والعلوم السياسية، والإدارة الموقفية آلية ضرورية في المنظمات والأجهزة الإدارية الحكومية والخاصة في مواجهة التهديدات والتحديات من مبدأ عدم اليقين من حدوثها، ومخططات تنظيم النجدة في الجزائر نموذج للإدارة الموقفية. أوصت الدراسة بسن قوانين

[1] بن العربي، يحيي (2011م): اتصال المخاطرة في الجزائر دراسة ميدانية لفاعلية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد بن بلة بوهران، الجزائر

[2] حدار، جمال (2013م): الإدارة الموقفية وتطبيقاتها في الإدارة العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة بالجزائر

وتشريعات وتنظيمات تكون أكثر مرونة لإدارة الظروف الطارئة وتقديم حلول أكثر نجاعة لتسييرها. والعمل على تفعيل دور المجتمع المدني، والمؤسسات الاقتصادية عن طريق دعمها المالي.

4.7.1 دراسة(السهلي، فيحان 2011م)[1] متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث.

هدفت الدراسة إلى بيان دور متطلبات التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتشكل مجتمع الدراسة من الضباط العاملين في مديرية الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية وعددهم (280) ضابطاً. توصلت الدراسة الى وضع سيناريوهات المواجهة من السلوكيات تعبر عن مدى إلمام الضباط العاملين في مديرية الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية بأبعاد التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث، وأبرز متطلبات التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث تشكيل فريق العمل، وتوفير غرفةالعمليات، وإعطاء كافة السلطات والصلاحيات لفريق إدارة الكارثة. أوصت الدراسة بزيادة المخصصات المالية اللازمة لدعم دور الدفاع المدني في اعداد استراتيجية متطورة لمواجهة الكوارث، وتزويد العاملين في الدفاع المدني بدورات تدريبية متسمة في المجال، وتطوير أنظمة الاتصال بين الأجهزة المشاركة في مواجهة الكوارث.

5.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة: تعدّ الدراسة الحالية الأولى من نوعها على المستوى الوطني وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لأنها اهتمت بدراسة نموذج لخطة مواجهة للأخطار الكبرى تأخذ الطابع المحلي ولجهوي أو طني حسب درجة وضخامة الكارثة الواقعة حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان موجهة للمسؤولين والمشرفين على تنفيذها في المستوي المحلي (إقليم ولاية قالمة) لقياس مدى فعليتها وتضمنها متطلبات التخطيط الاستراتيجي. عكس الدراسات الأخرى المشابهة التي ركزت على خطط مواجهة للحد من أخطار الكوارث على مستوى وحدات صغيرة محدودة المساحة.

8.1 مصطلحات الدراسة:

1.8.1 ولاية قالمة: الولاية رقم(24) من مجموع (48) ولاية مشكلة للإقليم الإداري للجزائر،تقع ولاية قالمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد يبعد مقرها ب537 كلم من الجزائر العاصمة وهي تتربع على مساحة تبلغ 3686.84 كلم[2]، وعدد سكانها فيبلغ482.430 نسمة حسب إحصاء سنة 2008م، مع العلم أن نسبة النمو السكاني هي5.3 % سنوياً، تتشكل من 34 بلدية موزعة بين عشرة دوائر.

[1] السهلي، فيحان (2011م): متطلبات التخطيط الإستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

2.8.1 الكارثة: هي «تحول مدمر وعنيف في أسلوب الحياة الطبيعية والبشرية محدثًا بصورة مفاجئة أضرار مادية على نطاق واسع مخلفاً عدد كبير من الجرحى والوفيات بتوفر ثلاث عناصر هي: المفاجئة،اتساع رقعة الدمار، شمول عدد كبيرمن الأفراد"[(1)] وتعرف أيضًا: بأنها: «حادثة محددة زمنياً ومكانياً ينجم عنها تعرض مجتمعاً بأكمله أو جزءاً من مجتمع على أخطار شديدة مادية وخسائر في أفراده تؤثر على البناء الاجتماعي بإرباك حياته وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمرارها".[(2)]

3.8.1 المقياس: هي المصالح الإدارية والتقنية التي تسهر على تنفيذ **مخططات تنظيم النجدة** وترمي إلى التكفل بكل جانب خاص بالكارثة وتسييره، وتنشط المقاييس المطلوبة عند وقوع الكوارث حسب طبيعة الضرر[(3)]، وهي تمثل بذلك كل الهيئات والإدارات العمومية المعنية بإدارة الأخطار الكبرى، كما تعمل على تنظيم عمليات النجدة في مخطط تنظيم النجدة بكيفية يتم التكفل من خلالها، وحسب الأولوية بأقسام التدخلات الآتية:[(4)]

(إنقاذ الأشخاص ونجدتهم، إقامة أماكن الإيواء المؤقتة والمؤمنة، التسيير الرشيد للإعانات، أمن وصحة المنكوبين وممتلكاتهم، التزويد بالماء المصلحة لشرب، التزويد بالطاقة)

2. الإطار النظري:

1.2 التطور الدلالي لمفهوم الخطر وعلاقته بالمفاهيم الأخرى المتشابهة:

رغم المعاني المختلفة في توضيح الخطر إلا أن التعمق فيها يؤدي إلى تحديد ألفاظ أكثر دقة لمعظمها ويبقى لفظ الخطر على الأقل من الناحية العملية الدقيقة ليؤدي معنى واحد بذاته، وبذلك يسهل أمر استعماله بجانب الألفاظ العلمية الأخرى ولكن لأغراض هذه الدراسة سنقتصر على معنى الخطر من توقع الضرر والحذر منه، وفي حالة تحقق الخطر ووقعت الخسارة من حيث عين الضرر فيه، وزيادةً للإيضاح نجد ثلاث كلمات تتردد في اللغتين الانجليزية والفرنسية هي:[(5)]

1.1.2 (risk) باللغة الإنجليزية ـ **risque** باللغة الفرنسية ـ المخاطرة: أصلها عربي بمعنى الرزء أو المصيبة وهي أمور لها نتائج سيئة وضارة بالإنسان وتسبب له الخسائر إذا تعرض لها أو وقع فيها.

2.1.2 (hazard) باللغة الإنجليزية ـ **Alea** باللغة الفرنسية ـ المجازفة: وأصلها عربي أيضاً بمعنى الحذر والمجازفة ومن التعرض للعوامل المزيدة للأضرار ووقوع الخسائر، أي تشير الى الحذر من وقوع في الضرر أو

---

[1] صالح، جمال (2002):**السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر**،دار الشروق، القاهرة، ص.ص16-.17.

[4] -الصويحي، عبد العزيز بن سلطان(2004): **التخطيط الإعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والأزمات**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص علوم إدارية،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا ، الرياض،،ص37.

[3] - أنظر المادة (53)، **من القانون رقم 04-20** المؤرخ في 25 ديسمبر 2004،المرجع السابق، ص22.

[4] - أنظر المادة (54)، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[5] - صبري، حسن (2006):**أخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية**، دار غريب للطباعة والنشر والاشهار والتوزيع القاهرة، ص. ص636-637.

التعرض له (أي المجازفة **hazard** هي النتيجة المحتملة من الخطر أي شدة الخطر وقدرته الكامنة على إحداث الضرر واحتمالات تكراره).[1]

3.1.2 (peril) باللغة الإنجليزية **danger** باللغة الفرنسية الخطر: وتعني ماهية الخطر نفسه الذي أدى إلى وقوع الخسائر، أي الخطر المباشر الخطير (هو السبب في الخسارة الحادثة أي مصدر المخاطرة).

تستعمل كل واحدة من هذه الألفاظ محل الأخرى بمعنى الخطر أو المخاطر ونظراً لتقارب معانيها رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية على السواء،فإن كل متخصص يستخدم اللفظ الذي يروق له تجاوزاً لكي يعبر عن مقاصده.

أما اصطلاحاً:

وطبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث **(UNDRO)** فإن الخطر يمكن تحديده والتعبير عنه بمقياس يتراوح ما بين الصفر(0) أي لا خسارة مطلقاً واحد صحيح (خسارة كلية) وعندما يصبح الخطر وشيك يصبح تهديداً بحدوث كارثة، ومن ثم يكون تسلسل حالات الكوارث على الشكل التالي:[2]

خطر ← مخاطرة ← تهديد ← كارثة ← صدمة ← أثار ما بعد الكارثة

4.1.2 المكونات الرئيسة لمفهوم الخطر،وفق مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث**(UNDRO)**، وهي:[3]

- **العناصر في المخاطر(E)**: تتمثل في السكان وممتلكاتهم وأنشطتهم الواقعة تحت تهديد الكارثة لمنطقة ما.
- **الخطر المحدد(R):** يتمثل في درجة خسارة تسببت عن ظاهرة طبيعية خاصة يمكن أن يعبر عنها كنتاج الأخطار الطبيعية **(H)** وكذلك كنتاج للفترات التعرض للخطر**(V)**.
- الخطر الكلي**(RT)**: يتكون من عدد الأشخاص المفقودين وعدد الجرحى والضرر الذي لحق بهم وبالممتلكات واضطراب الأنشطة وذلك أعقاب حدوث ظاهرة طبيعية خاصة وهي نتاج الخطر المحدد **(Rs)** وعناصره **(E)** حسب المعادلة التالية:

$$R_T=(E)\times(Rs)=(E)\times (H.V)$$

مفهوم **الخطر** يُربط بمستوى إدراك مرحلي، مجالي، لتهديد ما في بدايته، يمكن احتواؤه إن لم يتفاقم، والمصدر الرئيس للمخاطرة إذا توفرت عدة عوامل كقابلية التعرض والهشاشة البشرية والمادية المتأثرة

[1]- عبدلي، لطيفة (2011-2012): **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص8.

[2]-مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (2009): **مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث**، جنيف.

[3]-مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (2009): **مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث**، مرجع سابق.

بالخطر، إذن **المخاطرة** مصطلح مرتبط بالخطر، فهو يعبر عن ذلك المقياس لدرجة الخطورة، والذي تحكمه مجموعة من البديهيات، يمكن حصرها فيما يلي:[(1)]

- لا توجد أنشطة بدون مخاطرة، فالخطر مصاحب لحياة الإنسان.
- المخاطرة جزء لا يتجزأ من عملية صناعة القرار.
- بعض المخاطر قد تخبو، و لكن ما تلبث أن تظهر مخاطر أخرى.

فالمخاطرة (وجمعها مخاطرات) هي حصيلة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له، وكلمة مخاطر لها معنيين مختلفين: في الاستعمال الشائع يكون التركيز على مفهوم الاحتمال، بينما في السياق التقني يكون التركيز في الغالب على العواقب المتعلقة بالخسائر المحتملة، في حالة معينة ومكان ووقت معينين، وأن إدراك أهمية المخاطر المختلفة وأسبابها الضمنية تختلف من شخص إلى أخر.[(2)]

وعلى ضوء ذلك فإن هناك عدة تعريفات قدمت للمخاطر كما يلي:

وعرف أولريش بيك **(Ulrich Beck)** المخاطر كما يلي: "المخاطر لا تقاس بالنتائج والأضرار التي حصلت فعلاً ففيها نجد أساساً التعبير عن مركب مستقبلي يستند في جزء منه الى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضا الى الخسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تقوية المخاطر، فالمخاطر في حقيقتها تنبؤ بتدمير لم يحصل بعد لكنه تهددنا إذ أن حقيقته الحاضرة تكون ماثلة في هذا البعد المستقبلي.[(3)]

أما تريد يبيل **(Terry L. Debe)** يرى أن المخاطر محصلة التهديد مضافاً إليها قابلية التعرض للخطر، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر، التعرض للخسارة أو الأذى أو الفقدان، وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعته على قيمته والأصول المعرضة للخطر.

ووفقا "للإيزو 31010" **المخاطر:** هي مزيج من عواقب حدث أو خطر والتنبؤ المرتبط بوقوعه، **والعواقب** هي أثار سلبية لكارثة يعبر عنها من حيث الآثار البشرية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية".
ويمكن وصف الخطورة جبرياً على النحو التالي:[(4)] **الخطورة = تأثير الخطر × احتمال حدوثه.**

ومنه نستنتج أن المخاطر دينامية ولاتؤثر في كل شخص بنفس الطريقة، ومرتبطة بعدم اليقين بحدوثها وعدم القدرة على بيان آثارها المحتملة على البيئة والإنسان، لكن يمكن قياس آثارها المدمرة. فهي تتميز

---

[1]- بن ديب، عبد الرشيد /شلالي، عبد القادر (2008): **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**،مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول:" استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات" ،يومي 25 و 26 نوفمبر 2008 بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص4.

[2]- مكتبالأممالمتحدةلتخفيفالكوارث(2009): **مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث**، مرجع سابق.

[3]- بيك، أولريش (2009)**: مجتمع المخاطر**، ترجمة جورج كتورة والمهم الشعراني، المكتبة الشرقية لبنان، ص67.

[4]- وثيقة عمل موظفي المفوضية(2012): **تقييم المخاطر ورسم الخرائط مبادئ توجيهية لغدارة الكوارث**، المسودة الأخيرة SEC(2010)1626، المفوضية الأوروبية،بروكسل،ص14.

بالتطرف وضعف القدرة على السيطرة والتحكم فيها، من حيث قابلية التضرر للمجتمع أو النظام أو الأصول تؤدي لنتيجة حتمية لحدوث الأضرار في مناطق الخطر، والمؤشرات الدالة على وقوع الكارثة هي:[1]

- **مدى انتشار الخطر:** كلما كان مدى انتشار الخطر كبير كلّما كان ذلك مؤشرًا على وجود الكارثة.

- **الإمكانيات المطلوبة للسيطرة على الحدث:** فكلما كانت الإمكانيات المطلوبة للتعامل مع الحدث كبيرة وتفوق الإمكانيات المتوفرة في موقع الحدث كلما كان ذلك مؤشرًا على وجود الكارثة وتستدعي طلب المعونة والتدخل من المناطق المجاورة على المستوى المحلي أو القومي وقد يتطلب الأمر طلب المعونة من المستوى الإقليمي أو الدولي.

- **رد فعل الحدث على المواطنين:** قد يكون الحدث في منطقة محدودة، وخسائره محدودة، ولكن رد فعل الحدث على المواطنين يتطلب سرعة التدخل لضمان عدم انتشار الذعر والخوف وما يصاحب ذلك من ردود فعل غير متوقعة من المواطنين.

2.2 الأخطار الكبرى ما بين تطور مفهوم الخطر ورهانات ضخامة الكارثة

برزت مُحاوَلات متعدِّدة لوضع تعريف دقيق للأخطار الكبرى ونظرًا لارتباطها بمفهوم المخاطر المرتبط بعدم اليقين على تقدير رهانات ضخامة الكارثة، وعلاقتها بالعديد من العلوم الاجتماعية من ناحية، والعلوم الاقتصادية والتقنية من ناحية أخرى، نجد من التعريفات لمصطلح الأخطار الكبرى ما يخدم هذه الدراسة:

تعريف الخطر الكبير والقوة القاهرة كل خطر مهم يهدد مجموعة إنسانية، إما خطر طبيعي، أو بسبب نشاط كان المتسبب في حدوثه الإنسان، يعد تقديراً لوقوع الحدث يتحول مجال الحديث ومسرى الدراسة في مضمون أدق هو كارثة عظمى، أي الأخطار الكبرى هي ظواهر كامنة بالقوة الكارثية القادرة على قتل ملايين الضحايا، لذلك التنبؤ بها ضروري وهذا يتركز أساسًا على البحث العلمي والإجراءات الميدانية على المدى المستقبلي.[2]

في أبسط تعريف للأخطار الكبرى تعرف على أنها مقابلة الصدف بالرهانات وتحدد بالمعادلة التالية:

(Risque Major = ALEA *Enjeux)

حسب التعريف الذي قدمه هارون تازييفت **(Haroun Tazieff)** للخطر الكبير: "يمثل تهديدًا للإنسان ومحيطه المباشر وبيئته، إذ أين يظهر الخطر في كون المجتمع وجد نفسه قد تجاوزته ضخامة المصائب".[3]

---

[1] - فرانسيس، غسكيير وآخرون، (2012): تقرير سنداي-**إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل**،فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان، ص10.

[2] -لبال، نصر الدين (2011-2012): **دور الحوكمة في ارساء المدن المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص139.

[3] -les risques majeurs، groupe de prévention académique، 2018، http://www2.ac-clermont.fr/hygiene-securite/risques_et_ambiances/majeurs.

أما **أولريش بيك** فعرفها بما يلي: "الأخطار الكبرى تملك قوة انفجار مجتمعية إلى جانب قوتها العضوية، وستُعرِض المؤسسات للابتزاز مع ظهور الأخطار المسؤولة عنها، وتلك التي لا تقع تحت إطار مسؤوليتها لاسيما ابتزاز بوعود آمن جديدة لن تقدر الوفاء بها أبداً، وسوف تقع على مأزق الاستمرار، ومن ناحية أخرى سوف يتم تجاوز سقف التوقعات بتلك الطريقة لدرجة تؤدي إلى أن الحوادث الواقعية، بل ظهورها المحتمل ستجعل الصورة الظاهرية لادعاءات الأمن تنهار، وسيكون الوجه الأخرى للاعتراف بالأخطار هو فشل وعجز المؤسسات التي تستاق تبريرها من عدم وجود الخطر والتهديد، وبذلك ستكون (الولادة الاجتماعية) للخطر بمنزلة حدث غير محتمل ودراماتيكي ومأساوي وصادم للعالم بأكمله."[(1)]

المشرع الجزائري عرف الأخطار الكبرى ضمن القانون 04-20 المؤرخ 25 ديسمبر2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة في مادته الثانية "على أنه كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية، أو بفعل نشاط بشري".وتحدد المادة العاشرة منه الأخطار الكبرى هي:

(الزلازل والأخطار الجيولوجية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الفيضانات، حرائق الغابات، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، الأخطار المناخية، الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، أشكال التلوث الجوي أو البري أو المائي، الأخطار الصناعية والطاقوية، الكوارث المترتبة عن التجمعات البشرية الكبيرة)

وأما في التشريع الفرنسي فوزارة البيئة والتنمية الحضرية المستدامة أصدرت سلم لقياس شدة الضرر عند وقوع الحادث المنتج ووضحت عدة حالات هي: (الحادث ،الحادث ذو إصابة خطيرة، حادث خطير جداً، كارثة، كارثة كبرى)، معتمدًا في هذا المقياس على الخسائر البشرية والأضرار المادية وكلفة هذه الخسائر مادياً والجدول التالي يوضح ذلك:[(2)]

الجدول رقم(01) يوضح سلم لقياس شدة الضرر عند وقوع الحادث

سلم التصنيف	أضرار بشرية	أضرار مادية
حادث	لا إصابة	اقل من0.3 مليون أورو
حادث ذو إصابة خطير	1الى 9حالات وفات	ما بين 3 مليون أورو الى 30 مليون أورو
حادث خطير جدا	10 الى99 حالة وفات	ما بين30 مليون أورو الى 300 مليون أورو
كارثة	100الى 999 حالة وفات	ما بين 300 مليون الى 3000 مليون أورو
كارثة عظمى	أكثر من 1000 حالة وفات	3000 مليون أورو أو أكثر

[1]- أولريش بيك،(2013):**مجتمع المخاطر العالمي (بحثا على الأمان المفقود)**، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وأخرون، المركز القومي لترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.

[2]- Alexandra Sonck ,**l'implication des autorités locales et régionalesdanslagestion des risques majeursaccord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (eur-opa)** , institut supérieur de planification d'urgence, 2010,p.p6-7

ومن جدول (01) يتبين أن الأخطار الكبرى هي الأخطار الأكثر خسائر بشرية أكثر من 100 حالة وفاة والأكثر تكلفة مادية أكثر من 3000 أورو أي لها قيمة وقابلة للقياس بنتيجة الأضرار المادية التي تحدثها.

وحسب مجلس الوزراء الأوروبي فعرف مصطلح الأخطار الكبرى "بأنها التهديدات والمخاطر التي تشكل خطرًا استراتيجيًا كبيرًا من قبل احتمال أو احتمال وتأثيرها التخريبية على نطاق وطني سواء كان ذلك في الأحداث المفاجئة **(الزلازل، والحوادث الصناعية والهجمات الارهابية)** والأحداث التدريجية **(مثل الأوبئة)** أو الخطورة المتوطنة **(خطر التجارة غير المشروعة أو الجريمة المنظمة، على سبيل المثال)**" [(1)]

من التعاريف السابقة نستخلص أن الأخطار الكبرى في الأصل هي أخطار طبيعية أومن صنع الإنسان ولها آثار كبيرة على عدد الضحايا، وتؤدي إلى خلل في الاقتصاد الوطني والأمن العمومي وهي تتعدى قدرة استجابة المجتمع، وتتميز بعدم اليقين من حدوثها وقابلية التعرض الكبيرة في حالة حدوثها للأسباب التالية:

- تكاليف عالية من الضرر المفترض.
- تأثيرات كبيرة على البيئة.
- وجود الكثير من الأخطار التي قد تصيب الإنسان واحتمال كثير من الضحايا.

أما خصائص الأخطار الكبرى فتتميز بـ:

أ- **التردد المنخفض للخطر:** الميل أكثر إلى تجاهل الكوارث وأنها نادرة الحدوث.

ب-**الخطورة الهائلة على التعرض:** استياء مجتمعي متزايد نتيجة خسائر وأضرار واسعة النطاق.

3.2 التخطيط الاستراتيجي لمواجهة أخطار الكوارث:

ينظر للتخطيط الاستراتيجي على أنه التخطيط المسبق للكارثة وهو نظام له مدخلاته تتمثل في: التهديدات المتوقعة والمتوفرة والاحتياجات المتوقعة لمواجهة الكارثة، وكذلك له عمليات تحويل تتمثل في: وضع الأولويات والاستراتيجيات المطبقة في التخطيط، ومخرجات وهي: الخطة الموضوعة والمناسبة لمواجهة الكوارث المتوقعة، وهذه المخرجات (الخطة) يجب أن تكون في سياق النظام الاجتماعي، وتلقى القبول من وحدات المجتمع، وتتماشى مع أنماط التخطيط المسبق للكوارث. [(2)]

حيث تضمن هذه الخطط: [(1)]

- تحليل مفصل عن الكوارث أنواعها وما هي أولوية الخطر فيها.
- تحديد المسؤوليات والمهام المنوطة بكامل فئات المجتمع ومؤسساته ومناقشتها بشكل تفصيلي وصريح.

---

[1] -conseil au niveauréunion du des ministres, **recommandation du conseilsur la gouvernancedes risques majeurs**, paris, 6-7 mai 2014,p.p.3-4

[2] - المفلحي،ربا بنت حامد،(2006):**واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم القرى، السعودية، ص42-43.

- تصنيف وتبويب جميع المصادر والإمكانيات الموجودة وخلق قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها بشكل فوري في حالة الكارثة.
- التدريب المجتمعي ورفع الوعي العام وعمل سيناريوهات لمواجهة الكوارث، تتضمن هذه سيناريوهات التدريب على الإخلاء والإنقاذ والإسعاف وفعالية تقديم الخدمة بشكل سليم للمصابين وضبط النفس والمعالجة النفسية.
- تقييم المجتمع بناءً على التجارب السابقة في مواجهة الكوارث أو من خلال ما تم الإعداد له وفعالية هذه الإعدادات ومدى كفاءتها ودرجة تطبيقها.

بصفة عامة يمكن نستنتج بأن التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى "هو مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشمل الخطط الوقائية المسبقة، وخطط الطوارئ، وخطط إعادة الإعمار لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة، وما قد ينجم عنها من آثار على المواطنين والمقيمين وممتلكاتهم والبيئة.

تتكون عملية التخطيط الاستراتيجي لإدارة الكوارث من مجموعة من الخطوات للتعامل مع مختلف الكوارث وأخطارها، وتشمل هذه الخطوات على وجه الخصوص ما يأتي:

1.3.2 إصدار التشريعات والقوانين ورسم السياسات: تقع هذه المهمة على عاتق الحكومة في المستوى الوطني أو المنشاة أو المنظمة أو المؤسسة أو الشركة ممثلًا في السلطة الإدارية العليا المختصة فيها. وتكمن أهمية هذه القوانين والسياسات فيما يلي:[1]

- تحقيق الأهداف المشتركة.
- تجعل الأعمال والتصرفات قانونية وتحمي متخذيها من المساءلة.
- تضمن تنفيذ الممارسات والمسؤوليات المختلفة.
- ضمان سيطرة جهة واحدة محددة على إدارة الكارثة في جميع مراحلها.

2.3.2 التعريف بمشروع الخطة: عند وضع خطة الطوارئ يجب تحديد المهمة والأهداف ومجالاتها في تشكيل فريق العمل، والاسترشاد بالاحتمالات والتقديرات والتوصيات السابقة.

3.3.2 وضع معايير لتفعيل الخطة أو وقفها: كتحديد الشخص المسؤول عن أخذ هكذا قرار والآلية المتبعة لذلك، ويجب ان تحترم في هذا المجال التراتبية الإدارية كأن يكون رئيس البلدية أو القائم مقام مسؤولًا عن تفعيل الخطة على نطاق محلي والمحافظ على صعيد المحافظة ووزير الداخلية على الصعيد الوطني ومجلس الوزراء على الصعيد الوطني الدولي عندما تطال الكارثة جهات خارجية، وبما أن تفعيل هذه الخطة يرتّب على

---

[1]– سامان، البدارين/أحمد، أرشيد (2008):**دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها**، مقدم للمديرية العامة للدفاع للمشروع الوطني المدني لبناء القدرات الوطنية لتقليل المخاطر الزلزالية في مدينة عمان.

الدولة تكاليف باهظة لتحريك كافة الموارد بصورة سريعة واستثنائية يجب أن يقوم بهذا العمل هيئة خاصة لإدارة الكوارث[(1)]

4.3.2 تشكيل فريق العمل لغرفة العمليات: إن إنشاء فريق العمل لغرفة العمليات يناط بها مسؤولية إدارة الكارثة يعد على غاية من الأهمية في الخطة الاستراتيجية للأسباب التالية:[(2)]

- تحقيق التناسق والتكامل بين الجهات المختصة العاملة.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة ومنع الازدواجية والتداخل الذي يبدد الطاقات.
- تحقيق درجة عالية من الفعالية، لما لها من إمكانيات وصلاحيات تمكنها من التنسيق بين جميع المستويات.
- ضمان السيطرة على زمام المبادرة في جميع مراحل الكارثة من قبل جهة واحدة.
- إيجاد مركز للمعلومات والخبرة، يركز على الاهتمام بالتحديث المستمر للخطط والبدائل المتاحة للمواجهة.
- تنسيق الاحتياجات للمعونات الدولية حسب الحاجة وتوفير المعلومات الصحيحة لها.

5.3.2 شرح المسؤوليات وتحليل الموارد والإمكانات:[(3)] يجب التأكد من أن هناك شرحًا وافيًا للمهام وتحديد مسؤوليات كل فرد في مؤسسة أو منظمة في حالة حدوث الكارثة، وأن يكون دوره متطابقًا مع مهامه ومسؤولياته في الوظيفة التي يشغلها والارتباط قدر الإمكان بالمهام اليومية الروتينية، ويتم تحديد وتحليل إمكانيات المؤسسة المعنية بالنظر في الأمور التالية:

أ- حصر الموارد والإمكانات المتاحة للمنظمة وبوجه خاص في حصر الموارد المادية والبشرية.

ب- قدرات المؤسسة أو المنظمة على العمل والتعامل مع الكوارث بشكل تلقائي وبحرية.

ج- جاهزية الموارد والقدرة على توجهها بسرعة فائقة في حالات الكوارث ووجود نظام لتفعيل تلك الموارد واستمرارية توفيرها.

6.3.2 دراسات المخاطر واحتمالات وقوعها وما تفرزه من مشكلات: وذلك من خلال تحليل المخاطر والمشاكل المحتملة للوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:[(4)]

- استراتيجية الوقاية من المخاطر والكوارث .
- استراتيجية التعامل مع الكوارث وكيفية الخروج منها بأسرع وأفضل طريقة ممكنة.

---

[1] - ناجيصعيبي،(2012): **مكوناتالجهوزيةلمواجهةالكوارثوالحوادثالاستثنائية**، مجلة الصحة والانسان، العدد(02)،بيروت،ص9.

[2] -سامان، لبدارين/ أحمد، أرشيد (2008):**دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها**، مرجع السابق، ص11-12.

[3] - ناطورية، علاء الدين ،(2009):**الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، عمان، دار زهران،ص275.

[4] -العتيبي مشعلعايض ،(2011):**فاعليةالتخطيطالاستراتيجيبالدفاعالمدنيللحدمنالكوارث**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعةنايفالعربيةللعلومالأمنية، الرياض،ص92-93.

- خطط يتم تنفيذها على المدى القريب والبعيد، مثل تحضير المسؤولين على مختلف المستويات للتعامل مع الكوارث وذلك من خلال: تشكيل لجان، حملات توعية، تدريب، اعتماد أكواد (رقم تعريفي) للمباني والمواصفات الزلزالية، وضع سياسة لاستخدامات الأراضي، تأهيل المباني القائمة وإعادة تأهيل المباني المتضررة.

7.3.2 التعافي أو استعادة النشاط لما قبل حدوث الكارثة: هذه الخطوة تنطوي على سلسلة من التدابير والإجراءات والسياسات السابقة على وقوع الكارثة لتهيئة كافة قطاعات المجتمع لاجتياز الأحداث الكارثية وذلك من خلال:[1]

أ- دمج الحد من أخطار الكوارث ضمن أجندة التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية واستراتيجية الحد من الفقر وإدماج قضايا البيئة في التنمية.

ب- توفير الفرص للمجتمع المدني وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمعية للإسهام في إدراج عملية الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المحلية.

ج- دعم نظم الحكم المحلى اللامركزي للحد من أخطار الكوارث وتحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام المقتضى القيام بها سواء أثناء الكارثة للحفاظ على البنية الأساسية والتحتية والممتلكات والموارد أو في المرحلة اللاحقة لإنهاء الكارثة.

8.3.2الرصد والمراقبة: وتشمل بوجه خاص ما يأتي:[2]

- جمع المعلومات.
- إعداد خرائط المعلومات.
- تحديد أماكن وحجم الأخطار ومن ثم إجراء دراسات لتقييم قابلية إصابة الإنسان والممتلكات.
- تقدير وتقييم الإمكانات والمصادر المحلية.
-عرض المعلومات المتاحة على صانعي القرار لتمكينهم من اتخاذ إجراءات تنفيذية مناسبة وفق المراحل وخطوات وأولويات واضحة

9.3.2 التقييم والمراجعة: وهذه المرحلة تبدأ ولا تنتهي فهي أشبه بعملية دائرية للتطوير والتعديل وإعادة التخطيط المستمر، هذا العمل تقوم به لجنة محايدة وتتكون من عدة جهات وينبغي ألا تمارس الفوقية والتعالي على العاملين والمنفذين للخطة ودورها ينبغي أن يكون توجيهياً من خلال لقاءات دورية مع جميع المنفذين وبعض ممثلي المجتمع المدني ومن خلال تقارير مختصرة مكتوبة تعدّ قوائم تقويم لأعمال كل وحدة أو مكتب كما أدوار هذه اللجنة الكتابة للقيادة المركزية للجنة الإغاثة والكوارث ثم إعداد خطة دورية لتعديل، ذلك بعد فحص الخطة والتأكد من الجاهزية، من خلال إجراء مناورات أو سيناريوهات

[1] - العتيبي، مشعل عايض، (2011): **فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث**، المرجع السابق ، ص93-94.

[2] - العتيبي، مشعل عايض، (2011): **فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث**،المرجع السابق ، ص94.

لكوارث محتملة افتراضيًا للتأكد من صلاحية الخطة أو تطويرها وعادة ما تختار هذه اللجنة من أناس لديهم الجمع بين التخصص الفني والخبرات الميدانية والقدرة على القيادة والتوجيه بأسلوب غير استفزازي حتى لا يخلقوا مشاكل في موطن حساس من النواحي السياسية والأمنية.[(1)]

10.3.2التدريب والتعليم: ويكون ذلك بالاعتماد على ما يلي:[(2)]

أ- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والتأقلم على جميع المستويات.

ب- إدماج المعارف المتعلقة بالحد من الكوارث في المناهج الدراسية ودعم العملية التعليمية في هذا مجال.

ج- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مع بيانات عملية وسيناريوهات عملية أخرى افتراضية للوقوف على التحرك والأفعال والسلوكيات السليمة في التعامل مع الكوارث والأخطار الكبرى بشكل علمي ومنه

4.2 مفهوم مخطط تنظيم النجدة في الجزائر:

يعد مخطط تنظيم النجدة المعروف مختصرًا بـ: مخطط **(ORSEC)*** والعبارة تعني تنظيم استجابة الأمن المدني سابقاً، شكل من أشكال الإدارة الموقفية التي تتميز بـ:

-سرعة التكيف والاستجابة للمواقف الطارئة.

- يتمايز الأعضاء في تلك الإدارة حسب مهارتهم وخبرتهم وليس على أساس المراتب.

- تزيد القدرة على إنشاء علاقات سريعة أثناء العمل والقدرة على نسيانها بمجرد انتهائه ويضمحل الولاء للوظيفة، ويحل محله الولاء المهني داخل هذه الإدارة

وكذلك إعلانه يتم بشكل مؤقت وحتى الفريق المشكل للإدارة تنتهي مهمته بانتهاء آثار الكارثة أو الخطر الذي شكل من أجله، وهو نظام متنوع للإدارة الأزمات والكوارث يقوم على تحديد وتعبئة كل الموارد العامة والخاصة والمتاحة لمواجهة الكوارث، في إطار المنظومة الوطنية لتسيير الأزمات.[(3)] فالمرسوم رقم 85-231 المؤرخ في 25 أوت 1985 في مادته الثانية يعرف مخطط تنظيم النجدة والذي كان يعرف بمخطط تنظيم التدخلات والإسعافات "بأنه مجموعة الوسائل البشرية والمادية الواجب استخدامها في حالة وقوع كوارث وفق شروط معينة"

---

[1]- المغير،محمد، (2016م): خطة الحماية البيئة في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر، مصر.

***(ORSEC)** =Organisation de la réponse de sécuritécivile(تنظيم استجابة الأمن المدني)

[2]- العتيبي مشعل عايض،(2011): **فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث**، المرجع السابق،ص94.

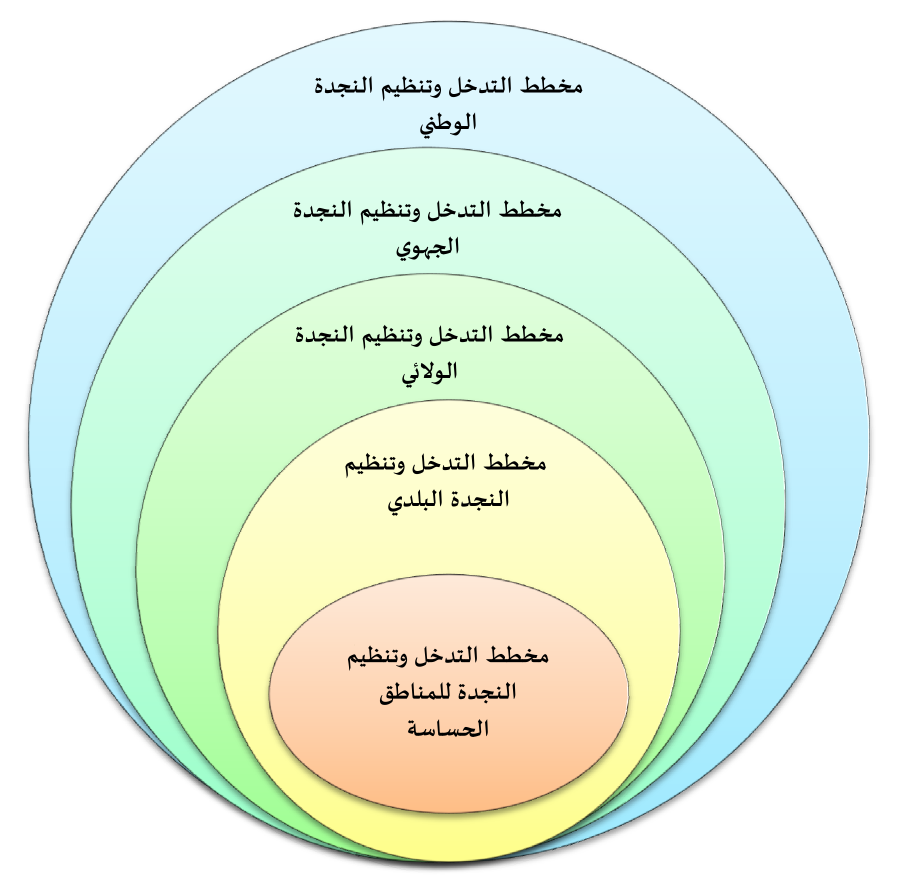
[3]- جمال حدار، (2012-2013):**الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة العمومية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،السنة الدراسية، ص127.

أما القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة فيعد مخطط تنظيم النجدة "بأنه جزء من المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث[(1)]، وأساس التخطيط للنجدة من أجل التكفل بالكوارث ولا سيما الكوارث الناجمة عن وقوع أخطار كبرى".[(2)] مخططات تنظيم النجدة تمثل شكلًا من أشكال الاستجابة المنظمة من طرف مجموع إمكانيات الجماعات المحلية والإقليمية اتجاه كارثة أو أزمة، ويتم إنجاز هذا المخطط من طرف مصالح الولاية بالتعاون مع المديرية العامة للحماية المدنية، ويخطط له حسب المراحل الثلاث التالية:[(3)]

أ- مرحلة الاستعجال (المرحلة الحمراء).

ب- مرحلة التقييم والمراقبة.

ج- مرحلة التأهيل وإعادة البناء.



رسم توضيحي يبين أنواع مخططات تنظيم النجدة في الجزائر، إعداد الباحثان

---

[1] - انظر المادة(50)،القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، **المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة**، العدد(84)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص21.

[2] - انظر المادة(51)،من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص21.

[3] - انظر المادة(55)، من القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص22.

3- الإطار العملي ومنهج الدراسة:

نستعرض وصفًا لمنهج الدراسة الذي تم استخدامه، ونحدد أفراد مجتمع الدراسة ونتناول أداة الدراسة والإجراءات التي استخدمتها للتحقق من صدق وثبات الاستبانة، وأخيرًا نوضح الأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحليل بيانات الدراسة.

1.3 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين على الهيئة التنفيذية المحلية، والتي تقع عليهم مسؤولية إعداد وتنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة متمثلةً في: والي ولاية قالمة، مسؤولي المقاييس الـ (14) المكونة لمخطط تنظيم النجدة للولاية ،المنتخبين المحليين في الجماعات المحلية على مستوى المجالس الشعبية البلدية متمثلة في (34) بلدية المشكلة لإقليم ولاية قالمة، بالإضافة الى مجموع المسؤولين عن الوحدات والمؤسسات المصنفة والمستقبلة للجمهور داخل إقليم الولاية.

2.3 عينة الدراسة: نتيجة لوجود مجتمع البحث على مساحة كبيرة، وعدم وجود قوائم مفصلة بعناوين أفرادها فقد تم اختيار العينة بأسلوب العينة المساحية، وذلك حسب كل مخطط من مخططات تنظيم النجدة كمايلي:

1.2.3المجموعة الأول: تتكون من مسؤولي المقاييس الـ (14) المعنية بعمليات التدخل وتنظيم الإسعافات في مخطط تنظيم النجدة الولائي.

2.2.3 المجموعة الثانية: تتكون من عشرة (10) مسؤولين من رؤساء مجالس شعبية بلدية والأمناء العاملين للمجالس الشعبية البلدية يمثلون بلديات مقر الدائرة، وذلك حسب عدد الدوائر الـ(10) المشكلة للإقليم الإداري لولاية قالمة بصفتهم المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة البلدي على مستوى إقليم البلديات التابعة لهم.

3.2.3 المجموعة الثالثة: تتكون من(10) مسؤولين مباشرين عن بعض الوحدات الاقتصادية المصنفة والمؤسسات المستقبلة للجمهور التي تقع في إقليم الدوائر الخمسة (05) الكبرى لولاية قالمة بصفتهم المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة للموقع الحساس الواقع تحت مسؤوليتهم.

حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة بـ (34)مبحوثًا، بعدما كان (39) مبحوثًا من المسؤولين عن تنفيذ مخطط تنظيم النجدة على المستوى المحلي لولاية قالمة، مستثنين بذلك مجموع أفراد ممثلي لجنة الأمن التي تتكون من: قائد القطاع العسكري، قائد مجموعة الدرك الوطني، رئيس أمن الولاية، قائد دائرة الأمن والاستخبارات الداخلي تحت رئاسة والي الولاية المعنية بتفعيل مخطط تنظيم النجدة، وهذا لحساسية الأجهزة الأمنية التي ينتسبون إليها.

وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة بنسبة (100%) من أفراد المجتمع الأصلي، وتم استرداد (30) استبانة أي بنسبة (88.23%) من مجموع الاستبيانات، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة(30) استبانة من أصل (34) استبانة.

الجدول رقم (01):المجموعات المكونة لعينة الدراسة

مسؤولو المقاييس	رؤساء المجالس الشعبية البلدية	مسؤول مؤسسة مصنفة أو مستقبل للجمهور
1- مدير الحماية المدنية	1- بلدية قالمة	**1- إقليم دائرة وادي الزناتي**
2- لجنة الأمن	2- بلدية وادي الزناتي	أ- مركب تربية الدواجن وادي الزناتي
3- مدير الصحة والسكان	3- بلدية بوشقوف	ب- مستشفى وادي الزناتي
4- مدير التنظيم والشؤون العامة	4- بلدية هليوبوليس	**2- إقليم دائرة قالمة**
5- مدير السكان والتجهيزات	5- بلدية حمام دباغ	أ- الشركة تسيير شبكات نقل الغاز مقاطعة قالمة
6- مدير البريد وتكنلوجيات الإعلام	6- بلدية قلعة بوصبع	ب- المركب الرياضي سويداني بوجمعة
7- رئيس ديوان الوالي	7- بلدية عين مخاوف	**3- إقليم دائرة هليوبليس**
8- مدير التعمير والبناء	8- بلدية حمام النبائل	أ- وحدة التخزين قارورات الغاز لفجوج
9- مدير التجارة	9- بلدية هواري بومدين	ب- كلية الحقوق والعلوم السياسية
10- مدير النقل	10- بلدية لخزارة	**4- إقليم دائرة حمام دباغ**
11- مدير الموارد المائية والبيئة		أ- وكالة تسيير السدود سد بوهمدان
- مدير الري		ب- المركب السياحي حمام الشلالة
- مدير البيئة		**5- إقليم دائرة بوشقوف**
12- مدير الطاقةوالمناجم		أ- مقاطعة الغابات بوشقوف
13- مدير الأشغال العمومية		ب- مؤسسة تربوية (متوسطة)
14-مدير البرمجة ومتابعة الميزانية		

المصدر: إعداد الباحثان

3.3 أداة الدراسة: بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة باعتبار أحد الباحثين شارك في العديد من التجارب الافتراضية تحاكي تفعيل مخطط تنظيم النجدة، قاما ببعض المقابلات مع عدد من المديرين المعنيين بالمقاييس المتدخلة في مخطط تنظيم النجدة الولائي، والتي ساهمت في تغذية المعلومات حول مجالات الدراسة والحصول على المعلومات لتوظيفها ضمن إطار الدراسة النظري، وتم الاستناد إليها بشكل ملحوظ خلال تحليل النتائج الخاصة بالدراسة، كما استعنا بأداة رئيسية الاستبيان (أنظر الملحق) في عملية جمع البيانات وقد اشتملت على جزأين على النحو التالي:

1.3.3 البيانات (المتغيرات) الأولية: يحتوي على أسئلة تتعلق بالخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتكونت من أربع فقرات: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية، سنوات الخبرة في مجال التخصص، بالإضافة إلى أسئلة استطلاعية حول مخطط تنظيم النجدة في الجزائر.

2.3.3 متغيرات الدراسة الأساسية (المحاور): تكونت من أربعة مجالات تجيب على تساؤلات الدراسة الأساسية بها (48) فقرة تجيب على أسئلة الدراسة وتحقق أهدافها:

4.3 صدق وثبات الاستبيان:

وقد تم التحقق من مدى صدق أداة الدراسة من ثلاثة جوانب كما يلي:

1.4.3 الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين لمعرفة مدى صدقها من حيث المحتوى، وسلامة صياغة العبارات، وملاءمتها، وبهدف التعرف على رأيهم في الاستبيان للتأكد من تعبيره عن أهداف الدراسة، وصياغة العبارات بأسلوب مفهوم لا يحتمل أكثر من معنى، وبعد دراسة تفصيلية من المحكمين، وبعد مقابلات بعضهم ممن أتيح له الوقت لدراسة الاستبيان مع الباحثين، أشاروا بمجموعة من الملاحظات القيمة، ومن ثم تم التوفيق بين الاتجاهات والآراء الواردة من السادة المحكمين بحذف أو إضافة أو تعديل في محتوى الاستبيان.

2.4.3 صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة ومن خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): التحليل السيكومتري للعناصر المكونة للمحاور الأربعة للدراسة

عبارات المحور الأول				عبارات المحور الثاني			
رقم السؤال	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل ارتباط بيرسون	رقم السؤال	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل ارتباط بيرسون
01	0.894	0.565	**0.634	13	0.890	0.715	**0.763
02	0.885	0.759	**0.801	14	0.890	0.681	**0.745
03	0.898	0.481	**0.572	15	0.892	0.656	**0.717
04	0.888	0.670	**0.741	16	0.888	0.754	**0.796
05	0.890	0.648	**0.709	17	0.887	0.757	**0.806
06	0.897	0.516	**0.613	18	0.885	0.792	**0.835
07	0.885	0.724	**0.787	19	0.898	0.556	**0.651
08	0.892	0.608	**0.674	20	0.894	0.624	**0.684
09	0.894	0.552	**0.625	21	0.900	0.471	**0.546
10	0.891	0.616	**0.684	22	0.890	0.701	**0.757
11	0.887	0.693	**0.766	23	0.901	0.579	**0.690
12	0.890	0.636	**0.700	24	0.906	0.335	*0.428
عبارات المحور الثالث				عبارات المحور الرابع			
رقم السؤال	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل ارتباط بيرسون	رقم السؤال	قيمة ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل ارتباط بيرسون
25	0.864	0.606	**.0682	37	0.836	0.152	0.311
26	0.859	0.689	**0.753	38	0.803	0.507	**0.596
27	0.867	0.544	**0.632	39	0.819	0.322	*0.456

28	0.872	0.467	**0.558	40	0.791	0.662	**0.731
29	0.870	0.515	**0.618	41	0.798	0.610	**0.677
30	0.867	0.555	**0.650	42	0.787	0.667	**0.748
31	0.866	0.570	**0.659	43	0.820	0.303	*0.433
32	0.864	0.605	**0.678	44	0.826	0.210	0.341
33	0.873	0.452	**0.544	45	0.780	0.735	**0.802
34	0.863	0.626	**0.699	46	0.800	0.527	**0.634
35	0.858	0.716	**0.772	47	0.803	0.506	**0.609
36	0.871	0.488	**0.579	48	0.794	0.596	**0.686

** دال عند مستوى الدالة (0.01)دال عند مستوى الدالة(0.05) * المصدر: مخرجاتspss

يتضح من الجدول رقم(03): أن جميع معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه في حالة وجود العبارة في الدرجة الكلية للمحور دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ماعدا العبارة رقم (24) بالمحور الثاني، والعبارتين (39،43) بالمحور الرابع فهي عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين العبارات المكونة للاستبانة، وأنها صادقة بنائياً وتعد صالحة للتطبيق على أفراد الدراسة، فيما عدا العبارتين (37،44) بالمحور الرابع والتي أظهرت النتائج عدم دالتها، وعلى الرغم من أنها غير دالتين إحصائياً، لم يرى الباحثان حذفهما وذلك لأن المحكمين الذين حكموا الاستبانة اتفقوا على ملاءمتها، مما يشير إلى ضرورة وجودها في الاستبانة، بالإضافة إلى ذلك فإن بقاءها لا يؤثر على مدى صدق الأداة، وتبين من النتائج أيضاً أن قيم معاملات الارتباط المصحح تراوحت ما بين (0.155 وَ0.792).

3.4.3 ثبات أداة الدراسة:

الجدول رقم (04):التحقق من ثبات مفردات محاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الصدق
مفردات المحور الأول	12	0.899	0.948
مفردات المحور الثاني	12	0.901	0.949
مفردات المحور الثالث	12	0.876	0.935
مفردات المحور الرابع	12	0.811	0.900
المجموع	48	0.818	0.904

المصدر: مخرجات spss

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح:

- ✓ ثبات محور مدى توافر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمنياً في مخطط تنظيم النجدة، مرتفع حيث بلغ (0.899) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
- ✓ ثبات محور ما مدى فاعلية تطبيق مخطط تنظيم النجدة من خلال التجارب السابقة، مرتفع حيث بلغ (0.901) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.
- ✓ ثبات محور المعوقات التي تحد من فعلية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه، مرتفع حيث بلغ (0.876) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.

✓ ثبات محور سبل التغلب على المعوقات التي تحد من فعالية مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه، مرتفع حيث بلغ (0.818) مما يدل على ثبات المحور وصلاحيته للتطبيق الميداني.

وهذا يعني أن جميع هذه المعاملات ذات قيمة مقبولة، وهذه القيمة مؤشراً لصلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) بغرض تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على أسئلتها، مما يشير غلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها.

5.3 أساليب المعالجة الإحصائية:

وقد استخدمنا مقياس **ليكرت** المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات السابقة أولاً حسب التصنيف: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالين الثالث والرابع، ثانياً حسب التصنيف: متوافرة بشدة، متوافرة، متوافرة بدرجة متوسطة، غير متوافرة، غير متوافرة بشدة، في تحديد إجابات كل فقرة من فقرات المجالين الأول والثاني، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي المستخدم، تم حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (هي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وذلك حسب جدول رقم (05)

جدول رقم (05) يوضح الوزن المتدرج لتصنيف الاستبانة.

التدريج		الوزن	قيمة المتوسط الحسابي	الرتبة
متوافرة بشدة	موافقبشدة	05	5.00-4.21	استجابة عالية جداً
متوافرة	موافق	04	4.20-3.41	استجابة عالية
متوافرة بدرجة متوسطة	محايد	03	3.40-2.61	استجابة متوسطة
غير متوافرة	غيرموافق	02	2.60-1.80	استجابة منخفضة
غير متوافرة بشدة	غيرموافقبشدة	01	أقل من1.80	استجابة منخفضة جداً

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لأغراض الدراسة:

✓ **مقاييس الإحصاء الوصفي:** والتي تعتمد على استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة وترتيب متغيراتها حسب أهميتها النسبية.

✓ **الارتباطات (Correlations):** وذلك بالاعتماد على معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

✓ وذلك للتأكد من مدى صدق أداة القياس بالاعتماد على استخراج قيمة معامل ألفا كرونباخ.

4- مناقشة النتائج:

أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بناءً على الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان:

1.4 بالنسبة لخصائص مفردات الدراسة:

الجدول رقم (06): وصف عينة الدراسة

الرقم	البيانات الشخصية		التكرارات	النسبة
01	الجنس	ذكر	27	%90
		انثى	03	% 10
02	السن	أقل من 30 سنة	01	% 3.3
		من 30 سنة الى 50 سنة	17	% 56.7
		من 50 سنة الى ما فوق	12	% 40.0
03	المستوى الدراسي	تقني سامي	01	%3.3
		ليسانس	12	%40.0
		مهندس	05	%16.7
		ماجيستر	04	%13.3
		دكتوراه	02	%6.7
		شهادات علمية أخرى	06	%20.0
04	الرتبة الوظيفية	مسؤول مقياس	11	%36.7
		رئيس مجلس شعبي بلدي	06	%20.0
		أمين عام بلدية	03	%10.0
		مسؤول مؤسسة مصنفة	05	%16.7
		مسؤول مؤسسة مستقبلة للجمهور	05	%16.7
05	الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	03	%10.0
		من 05 سنوات إلى 10 سنوات	06	%20.0
		من 10 سنوات إلى 20 سنة	08	%26.7
		من20 سنة فأكثر	13	%43.3
المجـمـوع			30	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقًا من المحور الخاص بالبيانات الشخصية

من خلال جدول رقم (06) يتضح أن عينة الدراسة تتسم بالخصائص التالية وفق التصنيف الآتي:

1.1.4 حسب الجنس: نسبة الذكور تمثل (90%)أعلى بكثير من نسبة الإناث (10%) وتدل هذه النتيجة على تنوع في جنس المبحثين الذين لديهم مواقع إدارية مسؤولة، مما يعكس توفر عامل النوع الاجتماعي بما يخدم أهداف الدراسة.

2.1.4 حسب السن: النسبة الأكبر من أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-50) سنة إذ بلغت نسبتها (56.7%)، تليهم الذين تبلغ أعمارهم من 50 سنة فما فوق بنسبة (40.0%)، ثم الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة (3.3%).وتدل النتيجة السابقة على ارتفاع معدلات أعمار عينة الدراسة مما ينعكس ذلك على عامل الخبرة المتراكمة، بما يخدم أهداف الدراسة.

3.1.4 حسب المستوى الدراسي: أغلبية أفراد العينة المبحوثة من ذوي المستوى التعليمي العالي وقد قدرت نسبة أفراد العينة من المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر ب.(40%)، أما نسبة المتحصلين

على شهادة مهندس دولة فقد قدرت بـ(16.7%)، والمتحصلين على شهادة ماجيستير فقدرت بـ(13.3%) وشهادات علمية أخرى بنسبة (20.0%)، ثم تليهم المتحصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة تقدر بـ(6.7%)، وبنسبة أقل المتحصلين على شهادة تقني سامي وتدل هذه النتيجة على ارتفاع المستوى التعليمي لمفردات الدراسة مما يعني أن معرفتهم للتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى سيتأثر إلى حد ما بخلفيتهم العلمية أي لن يكون تقييماً عشوائياً.

4.1.4 حسب الرتبة الوظيفية: أفراد العينة من مسؤول مقياس تقدر بـ(36.7%)، أما نسبة رؤساء المجالس الشعبية البلدية مع الأمناء العامون للبلدية فقد قدرت بـ(30%)، ومسؤولي المؤسسات المصنفة والمستقبلة للجمهور فقدرت بـ(33.4%) من أفراد العينة، النتيجة تدل على التنوع في طبيعة المسؤوليات لمفردات الدراسة، مما يخدم أهدافها نتيجة التعرف على الآراء المختلفة لأصحاب طبيعة العمل التي تخول لهم مهام تنفيذ وتطبيق مختلف أنواع مخططات تنظيم النجدة كمسؤول مقياس أو مسؤول مباشر على تنفيذه ميدانياً في حالة تفعيله.

5.1.4 حسب الخبرة المهنية: النسبة الأعلى هم ممن لديهم خبرة أكثر من 20سنة بنسبة (43.3%) ثم في درجة ثانية من لديهم خبرة من 10سنوات إلى20سنة بنسبة (26.7%) ثم في درجة ثالثة من لديهم خبرة من 05 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة(20%)، وأخيراً من لديهم خبرة أقل من 05 سنوات بنسبة(10%)، يمثلون النسبة الأقل من أفراد العينة، ويدل هذا على أن المناصب الإدارية السامية يتحكم فيها أكثر التدرج في الرتب والأقدمية المكتسبة في الوظيفة الإدارية.

2.4 بالنسبة النتائج المتعلقة بالأسئلة الاستطلاعية:

النتائج المتحصل عليها حول الأسئلة الاستطلاعية كانت كمايلي:

1.2.4 فيما يتعلق بسؤال طبيعة اطلاع مفردات العينة على مخطط تنظيم النجدة؟

الجدول رقم (07):استجابات أفراد العينة حولطبيعة اطلاعهم على مخطط تنظيم النجدة حسب متغير الوظيفة

متغير الوظيفة		ماهي طبيعة اطلاعك ومعلوماتك على مخطط تنظيم النجدة في الجزائر			المجموع	هل شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة	
		معلومات بسيطة	معلومات عامة	معلومات شاملة		نعم	لا
مسؤول هيئة تنفيذية (مقياس)	التكرار	2	4	5	11	8	3
	النسب	6,7%	13,3%	16,7%	36,7%	2.67	10.0
رئيس مجلس شعبي بلدي	لتكرار	2	4	0	6	2	4
	النسب	6,7%	13,3%	,0%	20,0%	6.7	13.3
أمين عام بلدية	لتكرار	0	1	2	3	2	1
	النسب	,0%	3,3%	6,7%	10,0%	6.7	3.3
مؤسسة مصنفة	لتكرار	2	2	1	5	3	2
	النسب	6,7%	6,7%	3,3%	16,7%	10.0	6.7

مؤسسة مستقبل للجمهور	لتكرار	2	3	0	5	2	3
	النسب	6,7%	10,0%	,0%	16,7%	6.7	10.0
المجموع	لتكرار	8	14	8	30	17	13
	النسب	26,7%	46,7%	26,7%	100,0%	56.7	43.3

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات spss للأسئلة الاستطلاعية

من خلال النتائج تبين أن طبيعة اطلاع عينة الدراسة على مخططات تنظيم النجدة هي عبارة عن:

- النسبة الأكبر من أفراد العينة تملك معلومات عامة عن مخططات تنظيم النجدة تقدر بنسبة (46.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي بنسبة (13.3%)، ورئيس مجلس شعبي بلدي بنسبة(13.3%)، ومسؤول مؤسسة مستقبلة للجمهور بنسبة(10.0%)، مؤسسة مصنفة بنسبة(6.7%)،أما أمين عام البلدية بنسبة (3.3%).

- تليها الفئة التي تملك معلومات بسيطة قدرة بنسبة (26.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي، ورئيس مجلس شعبي بلدي، ومسؤول مؤسسة مستقبلة للجمهور، ومسؤول مؤسسة مصنفة بنسب متساوية قدرت بـ(6.7%).

- أما من لهم إطلاع شامل على مخططات تنظيم النجدة هي فئة بسيطة من أفراد العينة تقدر بنسبة(26.7%) توزعت هذه النسبة حسب متغير الوظيفة بين مسؤول تنفيذي رئيس مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي بنسبة (16.7%)، وأمين عام البلدية بنسبة (6.7%) ومسؤول مؤسسة مصنفة بنسبة (3.3%).

إن أغلبية أفراد عينة الدراسة يملكون معلومات عامة أو بسيطة حول مخطط تنظيم النجدة بنسبة (73.4%)، وترجع قلة اهتمام النسبة الأكبر من أفراد العينة بمخططات تنظيم النجدة إلى نقص التأطير والتكوين في مجال التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى الموجه لأصحاب المسميات الإدارية التنفيذية المعنية مباشرة بالمقاييس المكونة لمخططات تنظيم النجدة، عكس ذلك توجد فئة بسيطة من أفراد العينة لها إطلاع شامل على مخططات تنظيم النجدة بنسبة (26.7%) تمثل أصحاب المسمى الإداري مسؤول هيئة تنفيذية (مسؤول مقياس في مخطط تنظيم النجدة الولائي) النسبة الأعلى بـ(16.7%) حسب متغير الوظيفة لأفراد عينة الدراسة، ومن لهم الخبرة المهنية أكثر من عشر سنوات بنسبة (23.4%) حسب متغير الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

2.2.4 فيما يتعلق بسؤال المشاركة من عدمها في مخططات تنظيم النجدة؟

الجدول رقم (08):استجابات أفراد العينة حول المشاركة من عدمهافي مخططات تنظيم النجدة حسب متغير الخبرة المهنية

هل شاركت في تطبيق مخطط تنظيم النجدة			المجموع	وإذا كانت إجابتك بنعم فحدد طبيعة ونوع المشاركة				متغير الخبرة المهنية
المجموع	لا	نعم		التجربتين	تجربة افتراضية	تجربة واقعية		
3	2	1	1	0	1	0	التكرار	أقل من خمس سنوات
10.0	6.7	3.3	5,9%	,0%	5,9%	,0%	النسب	
6	4	2	2	0	0	2	التكرار	من 05 سنوات إلى10سنوات
20.0	13.3	6.7	11,8%	,0%	,0%	11,8%	النسب	
8	1	7	7	1	5	1	تكرار	من 10 سنوات إلى 20 سنة
26.7	3.3	23.3	41,2%	5,9%	29,4%	5,9%	النسب	
13	6	7	7	3	1	3	تكرار	أكثر من 20 سنة
43.3	20.2	23.3	41,2%	17,6%	5,9%	17,6%	النسب	
30	13	17	17	4	7	6	تكرار	المجموع
100	43.3	56.7	100,0%	23,5%	41,2%	35,3%	النسب	

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات spss للأسئلة الاستطلاعية

حيث إن ما نسبته (43.3%) من عينة الدراسة أجابوا بعدم مشاركتهم في تطبيق مخططات تنظيم النجدة رغم احتواء هذه النسبة على فئة من أفراد العينة لها الخبرة المهنية أكثر من 20 سنة بنسبة (20.0%)، وفئة أخرى من لديها خبرة مهنية مابين (05إلى10) سنوات، ويمكن تفسير هذه النتائج أولاً: لعدم حدوث الكوارث في إقليم اختصاصهم، وثانياً: إلى نقص في التمارين الافتراضية التي تحاكي تطبيق مخططات تنظيم النجدة حسب نوع كل خطر في الفترات التي تولوا فيها المناصب التنفيذية والقيادية في مؤسساتهم.

أما ما نسبته (56.7%) من أفراد العينة تظهر مشاركتهم في تطبيق مخططات تنظيم النجدة توزعت هذه النسبة ما بين (41.2%) لأفراد العينة الذين شاركوا في تجارب افتراضية، و(35.3%) من أفراد العينة الذين شاركوا في تجارب واقعية، ومن شاركوا في كلتا التجربتين فيمثلون نسبة (23.5%) من أفراد العينة، كما توجد فئة كبيرة من أفراد عينة الدراسة شاركوا في تطبيق مخطط تنظيم النجدة، بمختلف متغيراتهم الوظيفية، خاصة من كانت لديهم خبرة مهنية معتبرة من 10سنوات فأكثر بنسبة (82.4%) من أفراد الدراسة، وكانت مشاركتهم موزعة بين تجارب افتراضية أو تجارب واقعية أو الجمع بين التجربتين.

أي المشاركة في تطبيق مخططات تنظيم النجدة تتحكم فيها الصدفة وقضاء الله وقدره (عدم اليقين) بحدوث الكوارث من عدمها، ومدى توفر استمرارية البرامج دورياً للتمارين التطبيقية الافتراضية التي تحاكي كل نوع من الأخطار الكبرى في تفعيل مختلف أنواع مخططات النجدة المعتمدة، بالإضافة إلى الخبرة المهنية الطويلة في المهام والمسؤوليات.

3.2.4 بالنسبة للنتائج المتعلقة بمحاور الدراسة: النتائج المتحصل عليها حول أسئلة المحاور كانت كما يلي:

أولا: فيما يتعلق بتوفر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمنياً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر؟

إن استجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو توفر متطلبات التخطيط الاستراتيجي ضمنياً في مخطط تنظيم النجدة في الجزائر جاءت بدرجة (متوافرة)، ومستوى استجابة (عالية)، أما أهم متطلبات التخطيط الاستراتيجي التي تعبر عن ارتفاع مستوى توافرها بدرجة كبيرة ضمنياً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر من وجهة نظر مجتمع الدراسة هي:

- التحديد الدقيق للهدف الرئيسي، بمستوى توافر (90%) مقابل (6.7%) لم يوافق على توافرها.
- توفره على قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة حول الأخطار الكبرى المحتملة بمستوى توافر(93.3%) مقابل(3.3%) لم يوافق على توافرها.
- يحدد المسؤوليات والمهام المنوطة بكل هيئة بشكل تفصيلي وصريح، بمستوى توافر(83.3%) مقابل (10.0%) لم يوافق على توافرها.
- توفير غرفة عمليات ومركز قيادة. بمستوى توافر(90%) مقابل(3.3%) لم يوافق على توافرها.
- قدرته على تسخير الإمكانات المادية، والبشرية المتاحة لتنفيذ الأهداف، بمستوى توافر (73.4%) مقابل (3.3%) لم يوافق على توافرها.
- يحتوي على علاقة تفاعلية بين مخططي الاستراتيجية، ومنفذيها في الميدان، بمستوى توافر (66.7%) مقابل (6.7%) لم يوافق على توافرها.
- اعتمد في وضعه على الأسس والمناهج العلمية، بمستوى توافر (53.3%) مقابل (10.0%) لم يوافق على توافرها.

كما كانت هناك متطلبات أخرى للتخطيط الاستراتيجي التي تعبر عن مستوى توافرها ضمنياً في مخططات تنظيم النجدة في الجزائر ولكن بدرجة أقل وبمستوى متوسط من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- يضع تصور شامل للإجراءات وعمليات التعامل مع الكوارث.
- تنطوي الخطة على موازنة خاصة للوقاية والمواجهة وإعادة الإعمار.
- يستند على نظام إنذار مبكر لمراقبة الأخطار الكبرى قبل تحولها الى كارثة.
- يملك تصور استشرافي على الفرص والتهديدات المستقبلية.
- يتوفر معايير لقياس الإنجازات الحاصلة بما يتوافق مع الهدف المراد تحقيقه.

ثانيا: فيما يتعلق بمدى توافر شروط الفعالية في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة؟

إن استجابات مجتمع الدراسة حول مدى توافر شروط النجاعة في مخطط تنظيم النجدة من واقع التجارب السابقة، جاءت بدرجة (متوافر)، ومستوى استجابة (عالية)، أما أهم شروط نجاعة مخطط تنظيم النجدة التي أبدت عينة الدراسة الموافقة علها بدرجة عالية من وجهة نظرها وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- التقليل من حجم الخسائر البشرية والمادية.
- يتضمن وثيقة إدارية ذات نموذج موحد.
- التنسيق الجيد بين المقاييس المعنية بالتدخل في حالة تفعيله.
- السرعة في إجراءات تفعيله في السرعة حالة الكارثة.
- القدرة على حشد جميع الوسائل المادية والبشرية المحفوظة ضمن النموذج.
- يخضع للمراجعة والتقييم الدوري.
- مشاركة جميع المسؤولين المعنيين بإعداده وتطبيقه في المراجعة الدورية للمخطط.
- آليات وإجراءات تطبيقه واضح لجميع المسؤولين المعنيين بمقاييس لتدخل.
- المرونة في إجراءات تفعيله في حالة الكارثة.
- يعتمد على نظام اتصالات متطور ومتكامل.

ثالثا: فيما يتعلق بالمعوقات التي تحد من دور مخطط تنظيم النجدة في حالة إعلانه؟

توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقين بدرجة عالية من الأهمية في إعاقة فعالية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى من وجهة نظر المسؤولين على تنفيذه على المستوى المحلي لإقليم ولاية قالمة وهما:

- غياب التكوين في مجال التخطيط وتسيير الكوارث عند مجموع المسؤولين المحليين المعنيين بإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة. بمستوى موافقة عالية(76.6%) مقابل (13.3%) لم يوافق على ذلك.

- إهمال دور المواطن في المشاركة وإعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة، بمستوى موافقة عالية (73.4%) مقابل (20.0%) لم يوافق على ذلك.

كما اتفقت أيضاً رؤى المبحثين على عدة معوقات بدرجة متوسطة من الأهمية في إعاقة فاعلية مخطط تنظيم النجدة في مواجهة الأخطار الكبرى، وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- لا يحتوي على مخطط استدراكي في حالة تطور الكارثة لأجل احتواءها.

- يفتقر إلى تفكير خاص ومعايير علمية حينية معتمدة لتقدير ما يتماشى مع طبيعة وجسامة الخطر الذي يفرضه الموقف الطارئ.

- وجود قصور في آليات وإجراءات تفعيل المخطط ناتجة عن خلل في النظام الإعلامي.

- عدم وجود إجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل أشكال التهاون قبل أثناء وبعد وقوع الكارثة .

- عدم نجاعة وفعالية النصوصالتشريعية المتعلقة بتسيير الكوارث .

- إهماله دور الدعم والتعاون الدولي في المجال الإنساني في حالات تفعيله.

رابعا: فيما يتعلق بالحلول المقترحة التي تزيد من فعالية مخطط تنظيم النجدة؟

إن استجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو الحلول المقترحة التي تزيد من فعالية مخطط تنظيم النجدةجاءت بدرجة (موافق بشدة)، ومستوى استجابة (عالية جداً)، أما أهم الحلول التي أبدت عينة الدراسة الموافقة عليها بدرجة عالية من وجهة نظرها وهي مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة:

- تفعيل دور الهيئة المختصة بإدارة الأخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب.

- إشراك كل المقاييس في البرامج التدريبية اللازمة من سيناريوهات معدة مسبقًا تحاكي كل نوع من الأخطار الكبرى المحتملة.

- تأمين نظام إنذار مبكر يتماشى مع طبيعة ونوع كل خطر وتكلف به الجهات المختصة.

- متابعة وتقييم الخطة دوريًا وتجديدها بما يتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل.

- التكوين المحترف والمتخصص لرؤساء المقاييس.

- تأهيل العنصر البشري المنتمي لكل المقاييس المعنية بإعداد وتنفيذ المخطط.

- يجب أن يتضمن مخطط تنظيم النجدة آليات وإجراءات تتماشى ونوع كل خطر.

- إشراك المجتمع المدني في إعداد وتفعيل مخطط تنظيم النجدة.

- دعمه بمخطط استدراكي لمعالجة أي خلل أو طارئ أثناء الكارثة.

- تأسيس نظام اتصال مناسب بين المقاييس المشاركة في تنفيذ المخطط يراعي المرونة.

- إصدار لوائح تنفيذية للقوانين التشريعية الجديدة المتعلقة بتسيير الكوارث.

- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في جرد الإمكانات المادية والبشرية لكل المقاييس المتدخلة.

5- النتائج والتوصيات:

1.5 الاستنتاجات:

ومن خلال تحليل الإطار النظري للدراسة الذي يُعنَى بمخططات تنظيم النجدة في الجزائر تبين أن المخطط يعاني من نقص أثر على الأداء الجيد في حالة تفعيله وهي كالتالي:

✓ رغم وجود نموذج إداري لمخططات تنظيم النجدة حسب نوع كل مخطط لا يعدو إلا اجتهادات للهيئات المعنية والمكلفة بإعداده، لذا لابد من وضع نموذج موحد مثال لكل نوع من مخططات تنظيم

النجدة يكون معتمدًا من طرف السلطات المختصة، يراعى فيه توحيد عدد الوثائق المكونة للنموذج والمعلومات التي يجب أن يتضمنها كل نوع.

✓ إهماله دور محافظة الغابات كجهاز تقني في مكافحة خطر حرائق الغابات، كمقياس أساسي مسؤول على الأخطار التي تمس الغطاء النباتي، وأقتصر وجدها في المخطط الخاص بمكافحة حرائق الغابات، كجهاز مسؤول على المراقبة والتدخل الأولي في حالة نشوب خطر الحريق داخل الغابة.

✓ إهمال دور مقياس المساعدات الدولية في مخطط تنظيم النجدة، في الكوارث الكبرى، والتي تفوق ضخامة كارثتها قدرات الدولة المتاحة، مما يتطلب جلب الدعم والمساعدة من المجموعة الدولية.

✓ تحيين مخططات تنظيم النجدة سنوياً يبقى شكليًا، لا يراعي التباين الواضح بين الأقاليم في الجزائر خاصة الطبيعة الجغرافية بين الشمال والجنوب، ويتجاهل إجراءات الوقاية والتدخل على مستوى معين من التقسيم الإداري.

✓ رغم وجود إطار قانوني لمخططات تنظيم النجدة، يراعي جميع مراحل إدارة الأخطار من تخطيط، ومواجهة، وتأمين ضد الأخطار الكبرى، وتعويض وإعادة الإعمار بعد الكارثة ولكن هذه المنظومة القانونية تعاني نوع من الخلل وعدم الوضوح في الإجراءات التي تنظم تطبيقه، بسبب عدم صدور المراسيم التنفيذية لذلك، والتي تحدث عنها المشرع في القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004م، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، وبناءً على ذلك يبقى المرسومين: رقم 85-231 المؤرخ في25 أوت 1985 المتعلق بشروط تنظيم التدخلات، والمرسوم رقم 85-232 المؤرخ في25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث مرجعاً أساسياً في إجراءات تنفيذه.

✓ رغم إنشاء المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، كهيئة مختصة مكلفة بوضع تصور استراتيجي لمواجهة الاخطار الكبرى في الجزائر، إلا أن دورها يبقى غير مفعل على المستوى المحلي للمهام المنوطة بها بوضع استراتيجية وطنية شاملة للحد والوقاية من الأخطار الكبرى.

2.5 التوصيات:

بناء على ما أظهرته نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بعدد من التوصيات وهي كما يلي:

- اعتماد وثيقة نموذجية موحدة ملزمة للهيئات المعنية بإعداد مخطط تنظيم النجدة حسب نوع كل مخطط تكون وفق المعايير العلمية والتقنية للتخطيط الاستراتيجي، يراعى فيها بوضوح المرحلة الوقائية، ومرحلة المواجهة، ومرحلة إعادة الإعمار.

- تطوير مختلف مستويات مخطط تنظيم النجدة، وتقييم مستوى أدائها، ثم تقويمها يكون بالتحليل الاستراتيجي لبيئةالتخطيط بالأساليب والطرق العلمية.

- إعادة النظر في المقاييس المكونة لمخططات تنظيم النجدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية الحاصلة في الهيكل التنظيمي والإداري للدولة، وإضافة مقاييس تتماشى ونوع المهام ونوع الخطر، حتى

نتفادى التداخل في المهام بين المقاييس، ورفع الضغط على المقاييس التي سند لها مهام مزدوجة أثناء عمليات المواجهة، وإقترح إضافة مقياسين:

أ – مقياس مكافحة حرائق الغابات تسند له مهمة مواجهة خطر حرائق الغابات ويكون تحت تصرف المصالح والهيئات المختصة في هذا المجال.

ب- مقياس المساعدات الدولية تسند له مهمة تحضير واستقبال الوفود والمساعدات الدولية، والذي أصبح ضروريًا خاصة بعد انضمام جهاز الحماية المدنية الجزائرية للجنة الاستشارية الدولية **(INSARAG)** والتي تأخذ البعد الدولي التضامني في عمليات التنسيق والتعاون في مواجهة أخطار الكوارث في الوسط الحضري.

- مراعاة التباين الجغرافي والطوبوغرافي للمناطق والجهات المختلفة للبلاد أثناء إعداد مخططات تنظيم النجدة.

- رفع من مستوى التكوين في مجال التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأخطار الكبرى، عند مجموع المسؤولين المعنيين بإعداد وتنفيذ مخططات تنظيم النجدة.

- زيادة عمليات التدريب التي تحاكي مختلف مستويات مخططات تنظيم النجدة، والأخطار الكبرى المحتملة، بتكثيف وتنويع المناورات والتمارين الافتراضية، بمعدل مناورة كبرى كل سنة كحد أدنى.

- إعطاء اعتبار أكثر لدور المواطن في مخططات تنظيم النجدة، كشريك محتمل وفعال وعنصر أساسي في مكون المجتمع المدني على عكس الإنسان الضعيف غير القادر على تقديم المساعدة للآخرين، وبالتالي فإن تنظيم رد الفعل الجد إيجابي للأشخاص أثناء الكوارث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التطور المسجل في مجتمعنا.

- وضع تشريع صارم يتعلق بتسيير العامل البشري الذي يتم إعداده، مع وضع إجراءات جزائية على كافة مستويات التدخل، لردع كل أشكال التهاون، قبل، أثناء وبعد وقوع الكارثة.

- تفعيل دور المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، بصفتها هيئة مختصة بإدارة الأخطار الكبرى تكلف بالقيادة وإجراءات التنظيم تملك سلطة المراقبة والعقاب، بالإضافة إلى تنشيط مهامها على المستوى المحلي عن طريق المندوبيات الولائية.

6-المراجع:

المراجع العربية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004): القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، **المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة**، العدد(84).
- السهلي، فيحان (2011م): متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودورها في الحد من أضرار الكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الصويحي، عبد العزيز بن سلطان (2004): **التخطيط الإعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والأزمات**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص علوم إدارية،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، معهد الدراسات العليا ، الرياض.
- العتيبي مشعل عايض، (2011): **فاعلية التخطيط الاستراتيجي بالدفاع المدني للحد من الكوارث**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- المغير، محمد، (2016م): خطة الحماية البيئة في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر، مصر.
- المفلحي، ربا بنت حامد،(2006): **واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم القرى، السعودية.
- المفريج، فيصل، (2014م): فعالية خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث والأزمات في المجمعات السكنية الحكومية- إسكان كلية الملك فهد الأمنية نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- المفوضية الأوروبية (2012): وثيقة عمل موظفي المفوضية: **تقييم المخاطر ورسم الخرائط مبادئ توجيهية لإدارة الكوارث**، المسودة الأخيرة SEC(2010)1626،بروكسل.
- المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، (2012): **موجز دراسة تمكين الجزائر من مجابهة الكوارث، تحقيق الحد من مخاطر الكوارث بالدول العربية: موجز للممارسات القطرية الجيدة**، للدول العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- بن العربي، يحيي (2011م): اتصال المخاطرة في الجزائر دراسة ميدانية لفاعلية المقاربة التشاركية بين السلطة المحلية والجمعيات البيئية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد بن بلة بوهران، الجزائر.
- بن ديب، عبد الرشيد /شلالي، عبد القادر (2008): **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**،مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول:" استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات" ،يومي 25 و 26 نوفمبر 2008 بجامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
- بيك ، أولريش .(2013): **مجتمع المخاطر العالمي (بحثًا على الأمان المفقود)**، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وأخرون، المركز القومي لترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- بيك، أولريش (2009): **مجتمع المخاطر**، ترجمة جورج دكتورة والمهم الشعراني، المكتبة الشرقية لبنان.
- حدار، جمال (2013م): الإدارة الموقفية وتطبيقاتها في الإدارة العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة بالجزائر

- سامان، البدارين/أحمد، أرشيد (2008): **دراسة تحليلية عن التشريعات النافذة في المملكة الأردنية ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها**، مقدم للمديرية العامة للدفاع للمشروع الوطني المدني لبناء القدرات الوطنية لتقليل المخاطر الزلزالية في مدينة عمان.
- صالح، جمال (2002):**السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر**،دار الشروق، القاهرة.
- صبري، حسن، (2006): **أخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية**، دار غريب للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع القاهرة.
- عبدلي، لطيفة (2011-2012): **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- فرانسيس، غسكيير وآخرون، (2012): تقرير سنداي-**إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل**،فريق عمل البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها وحكومة اليابان.
- لبال، نصر الدين (2011-2012): **دورالحوكمة في إرساء المدن المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- مكتب الأمم المتحدة لتخفيف الكوارث (2009): **مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث**، جنيف.
- ناجي صعيبي،(2012): **مكونات الجهوزية لمواجهة الكوارث والحوادث الاستثنائية**، مجلة الصحة والإنسان، العدد(02)، بيروت.
- ناطورية، علاء الدين، (2009): **الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، عمان، دار زهران.

المراجع الأجنبية

- les risques majeurs، groupe de prévention académique، 2018، www2.ac-clermont.fr/hygiene-securite/risques_et_ambiances/majeurs.
- Alexandra Sonck ,**l'implication des autorités locales et régionalesdanslagestion des risquesmajeursaccordeuropéen et méditerranéensur les risquesmajeurs (eur-opa)** , institutsupérieur de planificationd'urgence, 2010.
- conseil au niveauréunion du des ministres**, recommandation du conseilsur la gouvernancedes risques majeurs**, paris, 6-7 mai 2014.



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تعامل الأونروا مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري خلال اعتداءات 2014م - حالة دراسية محافظة خانيونس في قطاع غزة

UNRWA Dealing with Disabilities People During Forced Displacement During 2014 Aggression Case Study KhanYounis Governorate on the Gaza Strip

فؤاد فاروق شحيبر
Fuad F. Shuhaiber
برنامج إدارة الأزمات والكوارث-الجامعة الإسلامية-غزة
Master Program of Crisis and Disaster Management IUG
Email:f.shuhaiber@unrwa.org

يوثق هذا البحث ك: شحيبر، فؤاد (2019): التعامل مع الأشخاص ذوي لإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خانيونس خلال عدوان 2014، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 126-151.

المستخلص

تعرضت محافظة خانيونس للاعتداءات العسكرية المتكررة والتي تسببت في نزوح قسري لسكان المحافظة خلال عدوان 2014م على غزة. هدفت الدراسة إلى معرفة الأساليب والإجراءات للتعامل مع ذوي الإعاقة في خانيونس، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة موجهة للعاملين في مراكز الإيواء في خان يونس. وقد خلصت الدراسة لمجموعة نتائج أهمها أن التعامل مع ذوي الإعاقة بلغ (94.95%). وأن ظروف ذوي الإعاقة (النفسية – الصحية – الاقتصادية-المجتمعية-الحماية والأمان) بلغ (96.2%). وأن رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقةتوصل إلى (95.1%). وأوصت الدراسة بالعمل على تعميم تجربة العاملين في مراكز النزوح لذوي الإعاقة، ومراعاة الظروف النفسية والصحية والاقتصادية والمجتمعية للتعامل معهم.

الكلمات المفتاحية: ذوي الإعاقة، النزوح القسري، محافظة خان يونس، حرب 2014، قطاع غزة

Abstract

KhanYunis governorate had been subjected to repeated military attacks that caused forced displacement of the governorate's population during the 2014 aggression on Gaza. The study aimed to know the methods and procedures for dealing with persons with disabilities in Khanyounis. The researcher used the descriptive and analytical method. The study was undertaken by a questionnaire oriented to the workers in Khanyounis shelters. The results of the study were found to be (94.95%) dealing with persons with disabilities. In addition, that the conditions of disabled persons (psychological, health, socio-economic, protection and safety) reached 96.2%. Raising awareness and providing a supportive environment for disabled persons reached (95.1%).The study recommended working on the generalization of the experience of shelter teams with displacement persons with disabilities, and taking into account the psychological, health, economic and social conditions when dealing with this category.

Keywords: *People with Disabilities, Forced Displacement, Khan Younis Governorate, 2014 War, Gaza Strip*

الملخص المفاهيمي:

تعرضت محافظة خانيونس للاعتداءات العسكرية المتكررة، والتي تسببت في نزوح قسري لسكان المحافظةخلال عدوان 2014م على غزة، مما استدعى لفتح المدارس كمراكز إيواء مؤقتة للمشردين، إذ أن الإعداد التي شردت لم يتوفر لها أماكن إيواء ملائمة لكافة الفئات المهمشة وذلك بسبب الطبيعة الوظيفية الأساسية للمراكز، كل ما سبق يتطلب قدرات مهارية مميزة للعاملين للتعامل مع الفئات المختلفة وخاصة ذوى الإعاقة والأطفال منهم، حيث تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي أثرت عليهم، كما أن الاعتداءات الإسرائيلية تسبب في إحداث المئات من الإعاقات المباشرة وغير المباشرة نتيجة الاستهداف بالأسلحة الفتاكة والمتنوعة.

الشكل التالي يوضح الملخصالمفاهيمي للنزوح القسري للأشخاص ذوي الإعاقة



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطوير آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري.

تعامل الأونروا مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري خلال اعتداءات 2014م - حالة دراسية محافظة خانيونس في قطاع غزة

من خلال طبيعة عمل الباحث في الاستجابة للنزوح القسري أثناء الاعتداءات العسكرية عام 2014م ظهرت مشكلة تتعلق مستوى التعامل والاستجابة لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة ويشار إلى المشكلة بالتساؤل الرئيسي التالي: هل تعامل مزودي الخدمات مع ذوي الإعاقة في محافظة خانيونس أثناء النزوح القسري في الاعتداء العسكري عام 2014م يتلاءم مع احتياجاتهم؟

هدفت الدراسة إلى معرفة الأساليب والإجراءات للتعامل مع ذوي الإعاقة في خانيونس أثناء النزوح القسري خلال عدوان 2014م

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة موجهة للعاملين في مراكز الإيواء في خان يونس وذلك من خلال عينة الدراسة البالغ عددها (40) شخصًا

وقد خلصت الدراسة لمجموعة نتائج أهمهاأن التعامل مع ذوي الإعاقة بلغ (94.95%). وأن ظروف ذوي الإعاقة (النفسية – الصحية – الاقتصادية- المجتمعية- الحماية والأمان) بلغ (96.2%). وأن رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقةتوصل إلى (95.1%).

وأوصت الدراسة بالعمل على تعميم تجربة العاملين في مراكز النزوح لذوي الإعاقة، ومراعاة الظروف النفسية والصحية والاقتصادية والمجتمعية للتعامل معهم، مراعاة الظروف النفسية والصحية والاقتصادية والمجتمعية عند التعامل مع ذوي الإعاقة عند النزوح القسري.

المقترحات: لتحسين وتطوير آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لا بد من تنفيذ بعض الآليات التالية:

- توفير بيئة ملائمة وداعمة لذوي الإعاقة عند التعامل معهم عند النزوح القسري.
- تطوير قدرات العاملين قبل وأثناء وبعد النزوح القسري، بهدف تعزيز التعامل مع ذوي الإعاقة عند النزوح القسري.
- العمل على سد الاحتياجات بمافيذلك: الطعام، المواد غير الغذائية، والماء، والوقود للمولدات الكهربائية، والرعاية الصحية، والدعم النفسي، وصيانة مرافق المأوى، وغيرها.
- بحث توفير المساعدات ومقدرات للأونروا.
- ضرورة أن تلاءم الإنشاءات القائمة حرية حركة الأشخاص ذوي الإعاقة من منحدرات ومصاعد ممرات.
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة مع المجتمع النازح ومشاركتهم في التكييف مع النشاطات الاجتماعية المختلفة.
- توفير وسائل الاتصال والتواصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في التقديم الخدمات لهم وأسرهم.

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة:

يتزايد نسبة الإعاقات بين الأطفال نتيجة النزاعات المسلحة والكوارث التي تسود المنطقة، ويعتبر الأطفال والبالغين الذين يعانون من إعاقات ضمن المجتمعات المتأثرة بالأزمات من أكثر الفئات المهمشة فيها. وتعد الالتزامات الأساسية تجاه الأطفال في العمل الإنساني هي عبارة عن إطار عمل لتقديم المساعدة الإنسانية لجميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم أو سياقهم. ويشكل الأطفال من ذوي الإعاقات أولوية قصوى بين الأطفال، والذين يحتاجون إلى ذات الخدمات الأساسية التي يحتاجها الأطفال الآخرون للبقاء على قيد الحياة ومتابعة حياتهم، إذ أن لديهم احتياجات إضافية، كتوفر بيئات حاضنة تناسب إعاقاتهم وأجهزة مساندة.[1]

يعدّ العناية بذوي الاحتياجات الخاصة كفئة تعاني من العجز واجباً أخلاقياً إنسانياً تفرضه القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية المختلفة، ومن ثم فإن لكل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة حقاً في تلقى الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية في جميع مراحل نموه، وله الحق في الحياة والتمتع بكافة الحقوق المادية والاجتماعية والقانونية، وأن تجاهل هذه الحقوق أو إغفالها يؤدي إلي أن يدفع المجتمع الثمن باهظاً عندما تزداد أحوال هذه الفئة تدهوراً فيصبحون عائق على ذويهم ومجتمعاتهم، كما يكونوا عرضة للانحراف الاجتماعي والأخلاقي ويجب على المجتمع أن يفهم هذه الحقوق.[2]

عند النزوح يعدالأشخاص ذوي الإعاقة مجموعات غير متجانسة؛ فلديهم قدرات واحتياجات مختلفة، ويحق لهم نفس الاحتياجات الأساسية مثل الأشخاص الآخرين، وقد يواجهون صعوبات في التحرك أو السمع أو الرؤية أو التواصل أو التعلم، وما يزيد تلك الصعوبات التحديات الشديدة التي يفرضها النزوح القسري مما يتطلب حماية إضافية، فهم معرضون لخطر متزايد من العنف، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والمنزلي، واستغلال من قبل أفراد الأسرة، والتمييز، والاستبعاد من الوصول إلى المساعدات الإنسانية والتعليم وسبل العيش والرعاية الصحية والجنسية، وقد يتعرض العاملون مع ذوي الإعاقات إلىمخاطر أعلى. ولهذا السبب من الضروري تطبيق نهج العمر والجنس والتنوع، لضمان تنفيذ أنشطة الحماية، بما في ذلك الحلول الدائمة.[3]

---

[1] UNICIF& Handicap International (2017), P12-13http://training.unicef.org/disability/emergencies/

[2] حسن،حازم (2012). الحماية القانونية لحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ص 51.

[3] United Nations High Commissioner For Refugees(2011). Working With Persons With Disabilities In Forced Displacement. Division Of International Protection- p3.

2.1مشكلة الدراسة:

يشار إلى مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **هل تعامل مزودي الخدمات في مراكز الإيواء مع ذوي الإعاقة في محافظة خان يونس أثناء النزوح القسري فيالاعتداء العسكري عام 2014م يتلاءم مع احتياجاتهم؟**

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على ظروف ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري داخل مراكز الإيواء التابعة للأونروا في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة 2014.
- معرفة قدرات العاملين في مجال التدريب والتوعية لذوي الإعاقة في مراكز الإيواء التابعة للأونروا أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة 2014.
- تقييم الإجراءات المتبعة من العاملين في مراكز الإيواء التابعة للأونروا أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة2014.

4.1 أهمية البحث:

1.4.1 الأهمية العلمية: تنحصر أهمية البحث في أنها تعد محاولة من المحاولات العلمية التي تسعى للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة خان يونس خلال اعتداءات 2014 أثناء النزوح القسري، ودراسة العوامل الخارجية والديموغرافية المؤثرة على ذلك.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: وتكون لعدة أسباب ممكنة حسب البحث:

- تسهم الدراسة في تقييم ومراجعة للإجراءات والتحديات التي تمت في مراكز الإيواء أثناء الحرب من وجهة نظر العاملين.
- إبراز مدي دور كل من العوامل والمتغيرات الشخصية على التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري.

5.1 حدود الدراسة: سوف تقتصر حدود الدراسة على الآتي:

1.5.1 الحد البشري: تقتصر على آراء العاملين في مراكز الإيواء التابع للأونروا.

2.5.1 الحد المكاني: تتمثل الحدود المكانية في مراكز إيواء الأونروا في محافظة خان يونس أثناء العدوان على غزة 2014.

4.5.1 الحد الموضوعي: التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة عام 2014.

3.5.1 الحد الزماني: صيف عام 2014.

6.1 مصطلحات الدراسة: تحقيقاً لأغراض الدراسة، تم تعريف المصطلحات التالية:

- **النزوح القسري:** حركة هجرة يوجد فيها عنصر الإكراه، بما في ذلك التهديدات للحياة وسبل العيش، سواء ناجمة عن أسباب طبيعية أو بشرية مثل: تحركات اللاجئين والمشردين داخلياً، والأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية أو الكوارث الكيميائية أو النووية أو المجاعات أو مشاريع التنمية[1]

- **ذوو الإعاقة:** هم أشخاص لديهم عجز جسدي أو عقلي أو فكري أو طويل الأمد، والذي ينطوي على حواجز تفاعلية متنوعة قد تعيق مشاركتهم الفاعلة والكاملة في المجتمع بشكل متساوٍ مع الآخرين[2]

- **الأونروا:** وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، تقدم المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك إلى حين التوصل إلى حل لمعاناتهم، ويتم تمويلها بشكل كامل تقريبًا من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشتمل خدماتها على التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح.[3]

2.الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات المتعلقة بالنزوح القسري لذوي الإعاقة وعليه يمكن التطرق إلي الدراسات التالية:

- **دراسة (أوتشا،2011) بعنوان: العمل مع ذوي الإعاقة في النزوح القسري**

Working With Persons With Disabilities During Forced Displacement

هدفت الدراسة إلى معرفة الاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة وأشكال التمييز أثناء النزوح القسري، ولتطوير وفهم شامل لظروف ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري. وتكون مجتمع الدراسة من ذوي الإعاقة، حيث تم الاستعانة بخبراء وقاعدة بيانات شاملة، والحديث عن مجموعة من الأحداث والآليات بالشكل الأمثل للتعامل مع تلك الفئة. خلصت الدراسة إلى العمل على إشراك أفراد الأسرة ومقدمي الرعاية في أنشطة التوعية والحملات الإعلامية ومبادرات الاتصال وتخطيط الدعم لتلك الفئة، وتوفير بيئة داعمة، والحاجة لتطوير أنظمة إحالة فاعلة لضمان تلبية الاحتياجات المحددة لهم وبالشراكة مع المنظمات المختصة محليًا ودوليًا بهدف العمل على رسم خرائط تمكن العاملين من معرفة التعامل السليم أثناء

[1] المنظمة الدولية للهجرة،2017، http://www.efms.uni-bamberg.de/iasfm/mission.htm

[2] الأمم المتحدة (2006)، ميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، A/RES /61/106،13 ديسمبر/ كانون الأول 2006 .

[3] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2018)، النداء الطارئ ، الأراضي الفلسطينية المحتلة.
https://www.unrwa.org/ar/who-we-are

النزوح، أوصت الدراسة بتوفير نماذج إحالة فعالة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري.

- دراسة (Gregor Wolbring, 2011) بعنوان: الإعاقة والنزوح القسري والصحة العامة رؤية لهايتي

Disability, Displacement and Public Health: A Vision for Haiti

هدفت الدراسة إلى إيجاد آليات تطويرية للتعامل مع حالات الإعاقة أثناء النزوح، والوقوف على أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً خلال الكوارث الطبيعة، ومدى المعاناة الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي قد تحدث مستقبلًا وقد تسبب تشريد ونزوح للأشخاص ذوي العلاقة، وتكون مجتمع الدراسة من 800.000 معاق من ضمنهم (200.000) طفل تخلف عقلي، وقد كانت الجهة التي تعمل بذلك **(International Handicap)** من خلال مؤسسات المجتمع المحلي في هايتي عام 2010م، خلصت الدراسة إلى التركيز الدولي على مساعدة الهايتيين الذين عانوا من إصابات تؤدي إلى إعاقات، والعمل لكي تصبح هايتي نموذجًا لإدارة الكوارث في المستقبل من حيث تعميم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الترميم وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

- دراسة (Glen W. White, Michael H. Fox atc,2006) بعنوان: تقييم تأثير إعصار كاترينا على الأشخاص ذوي الإعاقة.

Assessing The Impact Of Hurricane Katrina On Persons With Disabilities

هدفت الدراسة إلي تقييم أثر الأعاصير وخاصة كاترينا على ذوي الإعاقة، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والمدراء في مراكز الإيواء، وقد استخدم المنهج التجريبي والتحليلي بطرح عدد من الأسئلة مباشرة أو عبر الهاتف والعمل على تسجيلها من خلال مقابلة عدد من الموظفين والمدراء بغية التطرق لتجربة مديري الطوارئ في العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة. خلصت الدراسة إلى أنه تم تحديد أهم القدرات للمقاطعة ولمراكز الإيواء المقدمة لذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري، وتحديد أبرز النجاحات من التجارب السابقة في جانب تقديم الخدمات لذوي الإعاقة، وفهم أفضل الممارسات من التجارب السابقة على تقديم الخدمات، وأهمية مشاركة وكالات أخرى في جميع أنحاء البلاد بهدف مساعدة ذوي الإعاقة مستقبلاً.

3.الإطار النظري : أدبيات الدراسة

توحي الدراسات الأجنبية والعربية بأن طبيعة الدور الذي تؤديه عوامل كثيرة تؤثر على الخدمات المقدمة والآليات الواجب اتباعها أثناء النزوح القسري لذوي الإعاقة أثناء الكوارث، وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلي التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خانيونس خلال حرب 2014.

تقدر منظمة الصحة العالمية ما نسبته 15 % من أي مجتمع "عالمياً " كأشخاص ذوي إعاقة ويعد خمسة فقراء العالم من ذوي الإعاقة، حيث يركز 80% من ذوي الإعاقة في الدول النامية[1] والتي قد تنتج إما عن كوارث طبيعة أو نزاعات مسلحة[2]. وفي حالات النزوح القسري يتعرض ذوي الإعاقة بدرجة أكبر من الخطورة والعنف وانتهاك الحقوق، كعدم وصول المساعدات الإنسانية، واستبعادهم في صناعة القرار، وعدم إتاحة الفرص لبناء قدراتهم وأسرهم أثناء النزوح في مراكز الإيواء[3].

ويقدر مركز الإحصاء الفلسطيني أن عدد ذوو الإعاقة من الذكور في فلسطين بلغ (51,693) شخصًا منهم ما نسبته (52.7%) في قطاع غزة، و(47.3%) بالضفة الغربية، أما عدد ذوو الإعاقة من الإناث فقد بلغ (41.017) إنثى، منهم ما نسبته (50.9%) في محافظات قطاع غزة، و(49.1%) في الضفة الغربية، ويعزو الباحث لأرتفاع الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة رغم أن عدد السكان أقل من الضفة الغربية إلى الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية المتلاحقة على قطاع غزة والتى خلفت ألاف من الأشخاص ذوو الإعاقة في القطاع.

[1] البنك الدولي، 2017: https://www.worldbank.org/en/topic/disability1,

[2] World Health Organization, World Report On Disability (Geneva: Who, 2011)

[3] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2006), last Reference, P1

جدول رقم (1) انتشار الإعاقة بين السكان الفلسطينيين حسب المحافظة والجنس ونوع الإعاقة 2017

المحافظة والجنس	نوع الإعاقة			Type of Disability		الأفراد ذوو الإعاقة
	البصر	السمع	الحركة واستخدام الأيدي	التذكر والتركيز	التواصل	Persons with Disability
	Seeing	Hearing	Mobility	Remembering and concentrating	Communication	
ذكور						
فلسطين*	**16,032**	**10,530**	**25,126**	**9,397**	**10,846**	**51,693**
الضفة الغربية*	**7,561**	**5,159**	**11,752**	**4,630**	**5,237**	**24,440**
جنين	**987**	**637**	**1,621**	**594**	**676**	**3,200**
طوباس والأغوار الشمالية	**181**	**128**	**280**	**124**	**125**	**604**
طولكرم	**761**	**513**	**1,277**	**437**	**543**	**2,470**
نابلس	**1,223**	**811**	**1,888**	**704**	**778**	**3,915**
قلقيلية	**380**	**257**	**576**	**219**	**262**	**1,196**
سلفيت	**246**	**212**	**380**	**174**	**194**	**826**
رام الله والبيرة	**762**	**533**	**1,133**	**493**	**545**	**2,482**
أريحا والأغوار	**117**	**80**	**148**	**56**	**80**	**342**
القدس*	**344**	**225**	**550**	**245**	**246**	**1,083**
بيت لحم	**644**	**462**	**982**	**361**	**400**	**2,106**
الخليل	**1,916**	**1,301**	**2,917**	**1,223**	**1,388**	**6,216**
قطاع غزة	**8,471**	**5,371**	**13,374**	**4,767**	**5,609**	**27,253**
شمال غزة	**2,061**	**1,266**	**3,344**	**1,115**	**1,213**	**6,652**
غزة	**2,808**	**1,654**	**4,280**	**1,522**	**1,813**	**8,665**
دير البلح	**1,272**	**810**	**1,977**	**737**	**873**	**4,097**
خانيونس	**1,618**	**1,058**	**2,446**	**934**	**1,083**	**5,156**
رفح	**712**	**583**	**1,327**	**459**	**627**	**2,683**
إناث						
فلسطين*	**12,918**	**9,281**	**21,983**	**8,390**	**8,802**	**41,017**
الضفة الغربية*	**6,326**	**4,831**	**10,423**	**4,215**	**4,325**	**20,130**
جنين	**865**	**612**	**1,626**	**590**	**554**	**2,822**
طوباس والأغوار الشمالية	**161**	**119**	**260**	**109**	**112**	**538**
طولكرم	**723**	**510**	**1,253**	**402**	**418**	**2,216**
نابلس	**939**	**800**	**1,625**	**617**	**630**	**3,129**
قلقيلية	**285**	**208**	**495**	**196**	**207**	**924**
سلفيت	**259**	**223**	**389**	**163**	**148**	**778**
رام الله والبيرة	**709**	**547**	**1,129**	**504**	**528**	**2,281**
أريحا والأغوار	**94**	**74**	**159**	**73**	**85**	**335**
القدس*	**338**	**245**	**469**	**214**	**218**	**941**
بيت لحم	**553**	**415**	**829**	**339**	**340**	**1,686**
الخليل	**1,400**	**1,078**	**2,189**	**1,008**	**1,085**	**4,480**
قطاع غزة	**6,592**	**4,450**	**11,560**	**4,175**	**4,477**	**20,887**
شمال غزة	**1,627**	**944**	**2,805**	**961**	**977**	**4,959**
غزة	**2,048**	**1,334**	**3,439**	**1,307**	**1,444**	**6,330**
دير البلح	**1,044**	**694**	**1,853**	**698**	**693**	**3,331**
خانيونس	**1,262**	**918**	**2,241**	**783**	**840**	**4,045**
رفح	**611**	**560**	**1,222**	**426**	**523**	**2,222**

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني: 2017)

ملاحظة: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

1.3 ظروف ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في مراكز الإيواء:

تتعدد الظروف المحيطة بذوي الإعاقة في مراكز الإيواء ويمكن الحديث هنا عن التالي:

1.1.3 الظروف النفسية المحيطة في مراكز الإيواء: يعاني النازحون بشكل عام وذوو الإعاقة بشكل خاص من ظروف نفسية صعبة أهم أعراضها الضغوط الشديدة، والتوحد، وعدم الاتزان وزيادة في الإضرابات العقلية الشائعة مثل الاكتئاب وإضراب ما بعد الصدمة، ولذلك يتطلب التعامل مع هذه الفئة المهمة مهارات خاصة بسبب عوامل الخطر المحدق بها والمتمثل في فقدان النسيج الاجتماعي وانخفاض في إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والنفسية وزيادة المصاعب الاقتصادية اليومية.[1]

2.1.3 الظروف الاجتماعية المحيطة في مراكز الإيواء: يعاني ذوو الإعاقة في مراكز الإيواء من ظروف اجتماعية صعبة تتمثل في العزلة الاجتماعية من المحيطين بهم في مراكز الإيواء ويزداد شعورهم بالعزلة نتيجة التشرد والنزوح، وللتغلب على هذه العزلة، يتم دمجهم ضمن النشاطات الرياضية والاجتماعية في مراكز الإيواء ولزيادة الطاقات الايجابية لديهم.[2]

3.1.3 الظروف الاقتصادية أثناء النزوح القسري: يعانيالنازحون بشكل عام وذوو الإعاقة بشكل خاص من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة صعوبة تقبل المجتمع لتشغيلهم وتقييد الحركة مما يتسبب في تدني نسبة الانجاز للأعمال التى يقومون بها.

4.1.3 عدم التمييز والمشاركة لذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري: يُعد ذوو الإعاقة من الأشخاص المهمشين اجتماعياً وتشاركياً داخل مراكز الإيواء، مما ينقص من حقوقهم في الحماية، وللتغلب على هذا التمييز يجب على العاملين في مراكز الإيواء المحافظة على ممارساتهم وتعاملهم مع ذوي الإعاقة، وتطبيق مبادئ المساواة والعدالة بينهم وبين باقي النازحين، وقد تكون ممارساتهم نتيجة عدم تدريب صحيح لهذه الطواقم للتعامل مع هؤلاء الأشخاص، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد نهج تشاركي شامل مع ذوي الإعاقة[3]

2.3 التعامل أثناء النزوح القسري لذوي الإعاقة:

يجب توحيد جهود العاملين في مراكز الإيواء لضمان الحصول الخدمات لذوي الإعاقة، ويمكن ذكر عدد من الجهود الواجب أخذها بعين الاعتبار لضمان الحصول على الخدمات نذكر منها[4]

- الرعاية الطبية.
- خدمات الدعم الاجتماعي.
- أجهزة التكيف والمساعدة.
- تقديم الرعاية المنزلية.
- الدعم النفسي والاجتماعي.

[1] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2006), last Reference, P8
[2] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2006), last Reference, P7
[3] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2011), P8
[4] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2011), last Reference, P8

- مراقبة الحماية لذوي الإعاقة.

تساهم تعاملات أفراد الأسرة ومقدمي الرعاية وأعضاء المجتمع المحلي في تهميش ذوي الإعاقة، ولذلك يجب معالجة ذلك من خلال مبادرات وجلسات توعوية مجتمعية مناسبة، ويتمثل ذلك من خلال[1]:

- التأكيد على حقوق ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة والمعلومات.
- إشراك أفراد الأسرة ومقدمي الخدمات في جلسات توعوية مجتمعية وحملات تواصل مجتمعي بالتخطيط والدعم حيثما أمكن.
- تعيين شخص لمراقبة العمل والقضايا المختلفة ذوي الإعاقة.

كما أن المفوضة السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين[2] أشارت إلى عدد من الإجراءات التي يمكن القيام بها بعد النزوح بهدف التخفيف من معاناتهم منها ما يلي:

- إنشاء مراكز مجتمعية سهلة الوصول.
- بناء برامج متطوعين للتعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري.
- تحسين المنشآت الترفيهية والرياضية في مراكز الإيواء بما يتلائم مع حركة ذوي الإعاقة.
- تنفيذ أنشطة اجتماعية مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمقيمين بهدف دمجهم.
- بناء قدرات المنظمات المحلية التي تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

3.3 التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري:

تشير[3] إلى عدد من التحديات نذكر منها:

- المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم قدرتهم للانخراط في سوق العمل أثناء النزوح القسري.
- الاحتياجات الغذائية والصحية والعلاجية الخاصة.
- الافتقار إلى وسائل التنقل الخاصة بهم مثل (كراسي متحركة-آليات حديثة) أثناء النزوح القسري في مراكز الإيواء.
- شعور ذوي العلاقة بالعزلة الاجتماعية من المحيطين بهم في مراكز الإيواء ويزداد شعورهم بالعزلة نتيجة تشردهم وعزلتهم الاجتماعية.

كما يشير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية[4] إلى عدد من التحديات منها:

- عدم التمييز والمشاركة كمفتاح لضمان الحماية.

ويلخص الباحث التحديات التي عانى منها العاملون خلال حرب غزة 2014 في مراكز الإيواء التابعة للأونروا وذلك وفق تحليل محتوى التقارير الخاصة بغرفة عمليات الأونروا كما يلي:

[1] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2006), P10
[2] United Nations High Commissioner For Refugees "UNHCR" (2006).), P3-7
[3] United Nations High Commissioner For Refugees .UNHCR(2006), last reference p 3-7
[4] United Nations High Commissioner For Refugees .UNHCR,(2011),Last reference p 6

- قلة الإمكانيات والموارد المتاحة لذوي الإعاقة، والتعامل مع أعداد كبيرة والازدحام الشديد من النازحين في وقت قصير داخل مراكز الإيواء.
- نقص الإمكانيات قللت ربما من المساحة المتوفرة لهم.
- صعوبة التعامل مع بعض الحالات نظراً لجهل الأسرة والمجتمع بحقوقهم وكيفية التعامل معهم.
- ضعف إمكانات المباني المدرسية المستخدمة في الإيواء كالحمامات الخاصة والأدراج والمنحدرات.
- قلة توافر الإمكانات المادية (كالكراسي المتحركة، وبعض مستلزماتهم الخاصة) بداية النزوح.
- عدم معرفة أعداد وإحصائيات خاصة بذوي الاحتياجات الذين سيكونون في المأوى.
- بعضهم يستغل وضعه لطلب أشياء أكثر من طاقة المأوى.
- عدم تفهم أن الوضع طوارئ وهناك أولويات في العمل، أي قصور في رسائل الاتصال والتواصل بين الإدارة والنازحين.
- عدم النظام لدى بعض العائلات النازحة داخل مراكز الإيواء.
- اختلاف الثقافات لبعض العائلات.
- تفاوت اهتمام الأهل بهم.
- عدم تصميم مكان مخصص داخل الإيواء مسبقاً لهذه الفئة.
- صعوبة التنقل بين الغرف الصفية لذوي الإعاقة وبين الطوابق بما يتناسب مع ظروفهم.

4. منهجية الدراسة:

تم تبني المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تحقق أهداف الدراسة.

1.4 المصادر الرئيسية للبيانات:

- **مصادر أولية:** التمكن بعمل مقابلات مع مدير منطقة خانيونس في الأونروا[1] ومع السيد نائب مدير منطقة خانيونس[2] أثناء الاعتداء العسكري في العام 2014م، وقد أشرفا على إدارة مراكز الإيواء، بالإضافة الى توزيع استبيانات الكترونية على عدد منهم بعينات عشوائية على تلك الفئة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS(STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCE)**

- **مصادر ثانوية:** التمكن بالاطلاع على الكتب والمراجع العلمية والمواقع والانترنت والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تتعلق التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال حرب 2014.

---

[1] مقابلة مع د. محمد العايدي، رئيس منطقة خانيونس ،بتاريخ 2018/4/27، الساعة 10:00 ص.

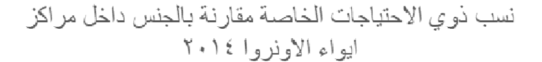
[2] مقابلة مع فؤاد الفقعاوي ، نائب رئيس منطقة خان يونس أثناء حرب غزة 2014 بتاريخ 2018/4/26 ، الساعة 9:00 ص.

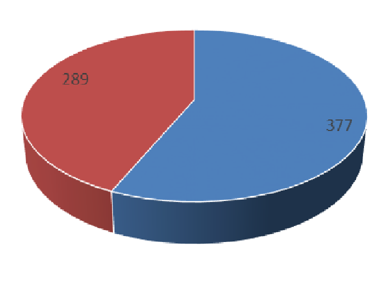
2.4 مجتمع الدراسة وعينتها:

يذكر بأن مجتمع الدراسة هم "جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث"[1]. ويتكون المجتمع من العاملين في مراكز الإيواء أثناء العدوان على غزة 2014م، إذ يبلغ عددهم (558)، وبعينة ممثلة لهذا المجتمع وعددها (40). وتم أيضاً مقابلة عدد مدير الأونروا بمنطقة خانيونس ونائبه، للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية واختبار الفرضيات، ومن ثم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

3.4 نتائج المقابلات وتحليل التقرير النهائي لغرفة عمليات الأونروا خانيونس الصادر بعد الاعتداءات العسكرية 2014م

1.3.4 إحصائية ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مراكز الإيواء[2]





2.3.4 الظروف التي عايشها ذوو الإعاقة في مراكز الإيواء بمحافظة خانيونس

تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة إلى المخاطر العسكرية والحربية الناتجة عن الاستهداف المتكرر على التجمعات العمرانية والبشرية وقصف ممتلكاتهم وأراضيهم، وقد تم التعامل معهم في مراكز الإيواء بما يساهم في تخفيف معاناتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك من خلال ما يلي:

- توظيف جزء من النازحين في مجال الحراسة.
- منح مجال لتصنيع المنتجات المحلية لمن يمتلكون المهارات وتسويقها في مراكز الإيواء.
- توفير الخدمات الطبية المجانية لهم؛ بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم.
- توفير مواد غذائية وغير غذائية خاصة بهم وأسرهم.
- تقديم الدعم النفسي من خلال الرعاية الصحة والنفسية.
- تحويلهم إلى المراكز التخصصية الصحية والنفسية.
- توفير الظروف الاجتماعية المناسبة من خلال بيئة أسرية ومجتمعية ملائمة لذوي الإعاقة.

[1] عبيدات، ذوقان(2007)، البحث العلمي (مفهومه-أدواته-أساليبه)، دار الفكر للنشر والتوزيع، طبعة 17.
[2] التقرير النهائي لغرفة عمليات الأونروا خانيونس،2014.

- تنفيذ أنشطة التفاعل والتكييف والدمج الاجتماعي داخل مراكز الإيواء مما ساهم في تقليل الفجوة بينهم وبين الأشخاص الأصحاء.
- تنمية مهارات العاملين وذلك بهدف التخفيف من الضغوط النفسية لهم.
- سد المتطلبات والاحتياجات الشخصية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة وفاعلي الخير، ومؤسسات المجتمع المدني.

ويرى الباحث بأنه من الضروري أن يرفع العاملين الوعي العام، وتوفير بيئة داعمة لهم في كافة المجالات سواءً الطبية أو الدعم الاجتماعي أو الرعاية الأسرية أو الدعم النفسي أو الحماية وعدم التميز.

2.3.4 غرفة العمليات المركزية: ظهر للباحث أن الأونروا عملت من خلال تطوير غرفة العمليات المركزية والتي تلبي احتياجات المجتمع النازح، وقد تكونت غرفة العمليات المركزية التابعة للأونروا من الأقسام الموضحة بشكل رقم (2)



شكل رقم (2): غرفة العمليات المركزية جرد بواسطة الباحث بالاستناد إلى المقابلات

قدمت غرفة العمليات العديد من الأنشطة التي ساهمت في التخفيف من معاناة المجتمع النازح وخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة وهي:

- **فتح غرفة العمليات:** يتم استدعاء الموظفين الأساسيين اللازمين لتفعيل الاستجابة للطوارئ وتوزيع المهام وتخصيصها لكل لجنة بما يتماشى مع الموارد المتاحة وخاصة الفريق الذي يتعامل مع الفئات الهشة والمهمشة وأبرزها الأشخاص ذوو الإعاقة.

- **اتخاذ القرارات:** وخاصة تلك المرتبطة بالملاجئ المفتوحة بالتنسيقمع DUO و COR، ومراقبة عمليات الطوارئ بالمنطقةبالتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمع المحلي، وتوفير كافة متطلبات الإيواء المتعلق بالأشخاص ذوو الإعاقة من منامات وخدمات الإصحاح والبيئة والكراسي المتحركة وغيرها من المستلزمات.

- **التنسيق والتعاون:** يتم التنسيق مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة المعنيين ومقدمي الخدمات الآخرين (البلديات المستشفيات، المنظمات غير الحكومية وغيرها) وخاصة مؤسسات الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوو الإعاقة..

-**التعامل مع الاتصالات:** بما في ذلك التقارير اللازمة، والتنسيق مع COR، والاستجابة لنداء الاستغاثة والتنسيق لنقل الأشخاص ذوو الإعاقة من الأماكن الخطرة إلى مراكز الإيواء بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمديرية العامة للعمليات المركزية وغرفة عمليات (OCHS) الخاصة بالمؤسسات الدولية.

يتضح للباحث أنه لا وجود لقسم خاص يعنى بالتعامل مع الأشخاص ذوو الإعاقة في مراكز الإيواء على مستوى منطقة خانيونس وتتلخص مهمة هذا القسم بتقديم كافة خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3.3.4 التنظيم الإداري داخل مراكز الإيواء

بعد تشريد الأعداد الهائلة من النازحين داخلياً من الجانب الشرقي من خان يونس شرق طريق صلاح الدين، تم افتتاح جميع المدارس الواقعة في الجانب الغربي من المنطقة تدريجياً كمراكز إيواء لاستضافة النازحين داخلياً. ويتشكل فريق العمل من (19) عاملًا وعاملة في كل دورة داخل مراكز الإيواء التابعة للأونروا وهم كالتالي[1]

- مدير مأوى عدد (1).
- مساعد إداري عدد (2)
- فريق إداري مكون من (5) أعضاء ومهامهم كالتالي: (توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية على النازحين، تسجيل النازحين ومتابعتهم).
- غير ذلك وهم: طبيب عدد (1)، وممرضة عدد (1)، وحارس عدد (2)، وعاملو نظافة عدد (6)، ومسئول مخزن عدد (1)، وموظف دعم نفسي عدد (1).

[1] مقابلة مع فؤاد الفقعاوي، مرجع سابق، نائب رئيس منطقة خان يونس أثناء حرب غزة 2014 بتاريخ 2018/4/26، الساعة 9:00 ص.

يرى الباحث أنه لم يتوفر فريق عمل خاص بالتعامل مع الأشخاص ذوى الإعاقة ويعزو ذلك إلى أن أحد أسس الدمج الاجتماعي والتكييف للفئات الهشة وخاصة ذوو الإعاقة أن يتم الدمج في الاستجابة وتقديم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية مع توفير خصوصية لهم.

4.4.3 مدى تطبيق معايير سفير في مراكز الإيواء:

اتضح أنه تم العمل على ثلاث دورات خلال 24 ساعة في داخل مركز الإيواء، بهدف تقديم أفضل الخدمات للنازحين. وتعدّ أهم الإنجازات للعاملين في إدارة المأوي ما يلي:

- افتتاح تسعة عشر مأوى بشكل تدريجي، وتم التعامل معها بسلاسة وتيسيرها وإدارتها على أساس يومي.

- العمل على سد الاحتياجات بما في ذلك: (الطعام، والمواد غير الغذائية، والماء، والوقود للمولدات الكهربائية، والرعاية الصحية، والدعم النفسي، وصيانة مرافق المأوى، وغيرها). بحيث توفير المساعدات ومقدرات الأونروا.

- توزيع الأشخاص ذوو الإعاقة على كافة مراكز الإيواء بما يساهم في الدمج الإجتماعي مع أهاليهم والفئات المجتمعية الآخرى.

- تنسيق وتسهيل التبرعات العينية مع المجتمعات المحلية والمنظمات الخيرية بسلاسة لتوفير وجبات ساخنة وأغذية جافة وبعض متطلبات الأشخاص ذوو الإعاقة من المتطلبات اللوجستية وغيرها.

- السماح بتنفيذ الأنشطة اللامنهجية للجمعيات والمجموعات الشبابية لتعزيز صمود ودعم المجتمع النازح من الأشخاص ذوو الإعاقة.

- تدعيم وإغلاق المأوي على نحو سلس وتدريجي خلال 48 ساعة وفقًا للخطة الموضوعة حسب الأولوية.

- تسهيل عمليات نقل الاشخاص ذوو الإعاقة من المصابين خلال الاعتداء العسكري للمراكز الطبية بالتنسيق مع لجنة الطوارئ المركزية بالمحافظة.

ويرى الباحث بأن إدارة المأوي مرت بعدة تحديات صعبة تبعاً لطبيعة الاعتداء العسكري وظروفه وسرعة تتابع الأحداث، ولذلك زادت الأعباء والمسئوليات على مجموعة إدارة المأوي والعاملين، وهذا ما انعكس على توفير الخدمات المطلوبة للنازحين بشكل عام وذوي الإعاقة على الخصوص.

4.4 الجانب العملي وتحليل الاستبيان:

في هذا الجانب سيتم التطرق إلى إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل النتائج وتفسيرها وصولًا إلى الاستنتاجات والتوصيات.

1.4.4 إجـراءات الدراسـة الميدانيـة: يتطـرق الباحـث لإجـراءات الدراسـة الميدانيـة وذلـك كالأسـاليب الإحصائية المستخدمة والعينة وأداة الدراسة وصدق الأداة والمحكمين وأخيراً الارتباط بين جميع فقرات الاستبيان.

2.4.4 صدق وثبات الأداة: وينقسم صدق الأداة إلي:

- **صـدق المحكمين:** عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين مرفق بملحق (1) للتأكد من صدقها، حيث رأى بعض المحكمين إضافة بنود، ورأى الآخر الإبقاء على الاستبانة كما هي وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة حيث تكونت بعد التعديل من (15) فقرة موزعة على(3) محاور.

- **الاتساق الداخلي:** تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة والمجال الكلي وكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج (SPSS).

حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة لاختبار الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال نفسه وحصل الباحث على مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (2) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

البعد	معامل الارتباط	Sig
قدرات العاملين	.919 (**)	.000
رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة	.955 (*)	.000
ظروف ذوي الإعاقة	.859 (**)	.000

هناك درجة ارتباط بين المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، وبين المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والمجال الثالث والدرجة الكلية؛ حيث إن كل منها sig (مستوى الدلالة) أقل من $\alpha = 0.01$.

- **الثبات:** يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، فهو يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة عدة مرات، ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة بلغت (40) من العاملين في المأوي خلال العدوان على غزة 2014م، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (3): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة ~~يوضح~~

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ الثبات
قدرات العاملين	5	.871
رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة	5	.852
ظروف ذوي الإعاقة	5	.859
المجموع	15	.937

يتضح من جدول (3) أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات كافية لأغراض تطبيق الأداة حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.937).

3.4.4 تطبيق أداة الدراسة وجمعها : قام الباحث بتطبيق الدراسة وإرسال أداتها وهي استبيان الكتروني إلي (42) شخصاً وقاموا بالرد على الاستبيان (40) تم العمل على تحليلها باستخدام برنامج (SPSS)، علمًا بأنه تم تحديد العينة المطلوبة باستخدام موقع www.raosoft.com، وباستخدام Sample Size Calculator وبنسبة استرداد بلغت (98%).

5.4 تحليل نتائج الاستبيان وتفسيره

يتضمن هذا الجانب عرضاً لنتائج الدراسة؛ وذلك من خلال الإجابة عن أسئلتها واستعراض أبرز نتائجها، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف إلى:

" التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة 2014".

1.5.4 تحليل المحور الأول: "قدرات العاملين"

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور "قدرات العاملين"، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 2 أم لا أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (4) : يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لقدرات العاملين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	تعقد دورات أثناء النزوح تهدف للتعامل مع ذوي الإعاقة.	2.7750	.61966	92.5	7.910	.000	4
2	يعلم الطاقم العامل في المأوي جميع حقوق ذوي الإعاقة أثناء النزوح	2.8000	.51640	93.33	9.798	.000	2
3	توفر فرق طبية ودعم نفسي مؤهلة للتعامل مع ذوي الإعاقة.	2.8750	.40430	95.83	13.688	.000	1
4	يتدرب العاملون على تقليل حدة الصدمات التي يتعرض لها ذوي الإعاقة	2.7949	.46901	93.16	10.584	.000	3
5	يؤهل العاملين على تدقيق البيانات الخاصة بذوي الإعاقة	2.7750	.53048	92.5	9.240	.000	5
	جميع الفقرات جميعاً	2.8050	.41630	93.464	12.230	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن قدرات العاملين بلغ (93.4%) وهو مستوى بدرجة نعم.

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح أن : أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3)، والتي نصت على " توفر فرق طبية ودعم نفسي مؤهلة للتعامل مع ذوي الإعاقة والتي نسبتها (95.8%)، ويتضح أن الفقرة رقم (1)و(5)، والتي نصتا على "تعقد دورات أثناء النزوح تهدف للتعامل مع ذوي الإعاقة" وعلي "يؤهل العاملين على

تدقيق البيانات الخاصة بذوي الإعاقة" احتلتا المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (72.75%) من حيث قدرات العاملين.

- وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 2.8050 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 93.4 %، قيمة اختبار T تساوي 12.230 وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000 ، لذلك يعد محور "قدرات العاملين" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 2 وهذا يعني أنها بدرجة موافق على هذا المجال، وهذا يختلف مع دراسة (العثامنة، 2019م)[1] والتي أشارت إلى ضعف قدرات العاملين في مراكز الإيواء لنفس المنطقة، وتوافقت مع رأي كل من العايدي، والفقعاوي.

2.5.4 تحليل المحور الثاني: "رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة "

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات محور "رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة"، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 2 أم لا، أم زادت أو قلت عن ذلك، وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (5): يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لرفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	تبرز حقوق ذوي الإعاقة في أي نشاط داخل المأوى	2.8500	.42667	95	12.599	.000	4
2	تشرك أفراد الأسرة في ورشات توعية خاصة بذوي الإعاقة	2.9250	.26675	97.5	21.932	.000	1
3	يعين موظف من إدارة المأوى لمتابعة ذوي الإعاقة	2.7500	.63043	91.67	7.524	.000	5
4	يتم توعية ذوي الإعاقة بطرق الأمن والسلامة الخاصة	2.8718	.40907	95.73	13.309	.000	3
5	يتم توعية ذوي الإعاقة بمواد ومعايير النظافة اللازمة.	2.8750	.40430	95.83	13.688	.000	2
	جميع الفقرات جميعاً	2.8550	.35079	95.1	15.415	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة بلغ (95.1%) وهو بدرجة نعم.

بالنظر إلى الجدول رقم (5) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (2)، والتي نصت على "تشرك أفراد الأسرة في ورشات توعية خاصة بذوي الإعاقة" والتي نسبتها (95%)، ويتضح أن الفقرة رقم (3) والتي نصت على "يعين موظف من إدارة المأوى

[1] العثامنة، أشرف (2019م): أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (1)، برلين.

لمتابعة ذوي الإعاقة" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (91.6%) من حيث رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة

- بشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.0977 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 62.06 %، وقيمة اختبار T تساوي 41.33 وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000 ، لذلك يعد محور "رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 2، وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال، و واختلفت هذه النتائج مع دراسة (Alburai, 2018)[1] والتي أشارت إلى وجود قصور في التوعية للتعامل مع الفئات الهشة داخل مراكز الإيواء في منطقة بيت حانون، وتوافقت مع رأي كل من العايدي، والفقعاوي.

3.5.4 تحليل المحور الثالث "ظروف ذوي الإعاقة "

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور "ظروف ذوي الإعاقة"، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 2 أم لا، أم زادت أو قلت عن ذلك، وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لظروف ذوي الإعاقة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يراعي العاملون الظروف الصحية الخاصة بذوي الإعاقة	2.9750	.15811	99.17	39.000	.000	1
2	يراعي العاملون الظروف النفسية الخاصة بذوي الإعاقة	2.9000	.37893	96.67	15.021	.000	2
3	يراعي العاملون الظروف الاقتصادية الخاصة بذوي الإعاقة	2.7692	.53614	92.31	8.960	.000	5
4	يراعي العاملون الظروف المجتمعية الخاصة بذوي الإعاقة	2.9000	.37893	96.67	15.021	.000	3
5	توفر الحماية والأمان لذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري	2.9000	.37893	96.67	15.021	.000	4
	جميع الفقرات جميعاً	2.8900	.30701	96.298	18.334	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن ظروف ذوي الإعاقة بلغ (96.298%) وهو مستوى بدرجة موافق.

[1] Dima Ziad Alburai. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-Beit Hanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza

بالنظر إلى الجدول رقم (6) يتضح أن :

- يتضح أن الفقرة رقم (1) والتي نصت على "يراعي العاملون الظروف الصحية الخاصة بذوي الإعاقة" احتلت المرتبة العليا بنسبة مئوية مقدارها (99.17%)، ويتضح أن الفقرة رقم (3) والتي نصت على "يراعي العاملون الظروف الاقتصادية الخاصة بذوي الإعاقة" احتلت المرتبة العليا بنسبة مئوية مقدارها (92.31%) من حيث ظروف ذوي الإعاقة.

- بشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 2.8900 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 96.298%، قيمة اختبار T تساوي 18.334وأن القيمة الاحتمالية sig=0.000 ، لذلك يعد محور "ظروف ذوي الإعاقة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 2 وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.، وقد اختلفت هذه النتائج مع دراسة كل من (العثامنة، 2019)، ودراسة (Alburai, 2018)، ودراسة (العسولي وحرارة، 2017م)[1] حيث أشاروا إلى تذبذب الظروف التي عايشها الفئات الهشة وخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة، ويعزى ذلك لزيادة أعداد النازحين خمسة أضعاف ما هو مخطط له، وقد توافقت النتائج مع رأي كل من العايدي، والفقعاوي.

6.4 تحليل محاور الدراسة:

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحاور الثلاثة، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 2 أم لا أم زادت أو قلت عن ذلك. وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (7) : يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجالات الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	قدرات العاملين	2.8050	.41630	93.46	12.230	.000	3
2	رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة	2.8550	.35079	95.1	15.415	.000	2
3	ظروف ذوي الإعاقة	2.8900	.30701	96.298	18.334	.000	1
	جميع المجالات	2.85	0.358033	94.95267	15.32633	.000	

أشارت نتائج الدراسة أن التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال حرب 2014 بلغت (94.95%)، اختلفت النتائج العامة للدراسة مع النتائج التي توصلت لها دراسة

[1] محي الدين حرارة- عاطف العسولي. (2017م).الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية بمراكز الإيواء في وكالة الغوث بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م. غزة: مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات.

(الطرشاوي، والمغير، والأغا، 2019م)[1] والتي أفادت بأن المعايير المكانية والنوعية لم تكن بالشكل المطلوب في كافة مراكز الإيواء ويعزى ذلك لعدم توقع حجم المخاطر المتنوعة وأن أعداد النازحين المخطط لها (100,000) نازح بينما وصلت إلى (500,000) نازح مما زاد حجم الضغوط على مراكز الإيواء وزيادة عدد المجتمع النازح إلى أكثر من أربعة أضعافها، وغياب المعايير النوعية في بداية الصدمة للأعداد النازحة. وتوافق هذه النتائج مع رأي كل من العايدي، والفقعاوي، ويعزو الباحث ذلك لدعم المانحين بشكل كبير في مرحلة الاستعداد للأمور اللوجستية الخاصة بذوي الإعاقة، **حيث إن** الأونروا كانت قد أعدت تدريب القدرات وفق سيناريو أقل بكثير مما حدث حيث تم تدريب قدرات العاملين بعدد قليل، ولعدد مراكز إيواء محدودة وفقًا للسيناريو المتوقع، ولكن العدوان جاء بشكل كبير وفاق توقعات الأونروا.

7.4 اختبار الفرضيات :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قدرات العاملين والنزوح القسري لذوي الإعاقة، وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلًا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (8): العلاقة بين قدرات العاملين والنزوح القسري لذوي الإعاقة

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
قدرات العاملين والنزوح القسري لذوي الإعاقة	0.901 (**)	.000

يبين جدول (8) ما يلي :أن معامل الارتباط بصورة عامة بين قدرات العاملين والنزوح القسري لذوي الإعاقة يساوي (0.901) وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قدرات العاملين والنزوح القسري لذوي الإعاقة. حيث إن تنمية قدرات العاملين من أهم الركائز الداعمة لظروف ذوي الإعاقة داخل مراكز الإيواء في محافظة خان يونس. **ويعزو الباحث** ذلك بأن العاملين هم المسئولين عن تقديم الخدمات لذوي الإعاقة داخل مراكز الإيواء في محافظة خان يونس، وبالتالي فإن جودة تدريبهم تنعكس إيجاباً على خدمات مناسبة لذوي الإعاقة في بيئة نزوح مناسبة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)بين رفع الوعي وتوفير البيئة الداعمة والنزوح القسري لذوي الإعاقة، وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كل من المتغيرين مقيسًا بمقياس ترتيبي.

[1] الطرشاوي، اعتماد/ المغير، محمد/ الأغا، محمد (2019م): المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد (1) العدد (2)، غزة.

جدول رقم (9): العلاقة بين رفع الوعي وتوفير البيئة الداعمة والنزوح القسري لذوي الإعاقة

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
رفع الوعي وتوفير البيئة الداعمة والنزوح القسري لذوي الإعاقة	0.855 (**)	.000

يبين جدول (9) ما يلي :أن معامل الارتباط بصورة عامة بين رفع الوعي وتوفير البيئة الداعمة والنزوح القسري لذوي الإعاقة يساوي (0.855) وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α≤0.05) بين رفع الوعي وتوفير البيئة الداعمة والنزوح القسري لذوي الإعاقة. حيث إن رفع الوعي يساهم بتوفير بيئة داعمة تشمل (ورشات توعية- ابراز حقوق ذوي الإعاقة- تخصيص موظف للتعامل مع ذوي الإعاقة...) وبذلك يتم تخفيف هشاشة فئة ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري داخل مراكز الإيواء في محافظة خان يونس. **ويعزو الباحث** بأن توعية العاملين بورش عمل وتواصل مستمر مع توفير بيئة داعمة تسهم في تحديد احتياجات ذوي الإعاقة بشكل جيد داخل مراكز الإيواء.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α≤0.05)بين مراعاة العاملين ظروف ذوي الاحتياجات والنزوح القسري لذوي الإعاقة. وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كل من المتغيرين مقيسًا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (9): العلاقة بين مراعاة العاملين ظروف ذوي الاحتياجات والنزوح القسري لذوي الإعاقة.

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
مراعاة العاملون ظروف ذوي الإعاقة والنزوح القسري	0.748 (*)	0.036

يبين جدول (9) ما يلي :أن معامل الارتباط بصورة عامة بين مراعاة العاملين ظروف ذوي الإعاقة والنزوح القسري لذوي الإعاقة يساوي (0.748) وأن القيمة الاحتمالية 0.036 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α≤0.05)بين مراعاة العاملين ظروف ذوي الإعاقة والنزوح القسري لذوي الإعاقة. حيث أإن هذه الفئة بحاجة لرعاية خاصة وتعامل بشكل مختلف وهذا الامر يتطلب أن يتعرف العاملون على سماتهم الشخصية واحتياجاتهم الخاصة. **ويعزو الباحث** ذلك لتمكن العاملين في مراكز الإيواء في محافظة خان يونس من تقديم الخدمات بشكل مناسب لهذه الفئة مع دمجهم ضمن بيئة مراكز الإيواء.

- لا توجد فرو ق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α>=0.05) في استجابات أفراد العينة حول "التعامل أثناء النزوح القسري مع ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة خان يونس خلال حرب 2014" تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. حيث إن استيعاب العاملين داخل مراكز الإيواء يكون باستدعاء فرق الطوارئ المعدة مسبقا بغض النظر عن الجنس أو العمر أو المسمى الوظيفي أو سنوات الخبرة، ويستنتج كذلك أن منظومة العمل في الأونروا أثناء الطوارئ تعتمد

على فرق متجانسة ومدربة بدون النظر الي أي متغيرات ديمغرافية بين العاملين. **ويعزو الباحث** ذلك بأن اختيار الفرق يخضع إلى عدة معايير منها المهنية والحيادية، وحسب رغبة الموظفين ضمن مناطق اللجوء.

5. النتائج والتوصيات

1.5النتائج وتفسيرها

بناءً على ما تقدم ظهرت النتائج التالية حيث تبين أن نسبة استجابات أفراد العينة كما يلي:

- التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس خلال العدوان على غزة2014 بوزن نسبي بلغ (94.95%) وهي بالترتيب كالتالي:
  - تبين أن ظروف ذوي الإعاقة (النفسية – الصحية – الاقتصادية-المجتمعية-الحماية والأمان) بوزن نسبي بلغ (96.2%) تبعاً لاستجابات أفراد العينة.
  - تبين أن رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي العاقة بوزن نسبي بلغ (95.1%) تبعاً لاستجابات أفراد العينة.
  - تبين أن قدرات العاملين يوزن نسبي بلغ (93.6%) تبعاً لاستجابات أفراد العينة.
- ظروف ذوي الإعاقة (النفسية – الصحية – الاقتصادية-المجتمعية-الحماية والأمان) حصلت على المرتبة الأولي، ثم يليها رفع الوعي وتوفير بيئة داعمة لذوي العاقة، وفي المرتبة الثالثة قدرات العاملين، وهذا يظهر وجود ترابط بين استعداد وجهوزية الأونروا في محافظة خان يونس وظروف ذوي الإعاقة داخل مراكز الإيواء مع توفير البيئة الداعمة لهم.
- قدرات العاملين كانت بدرجة أقل بمدى ارتباط ذلك بجهوزية التدريب في مرحلة الاستعداد والجهوزية التي قامت بها الأونروا قبل العدوان.
- اختلف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة التي أجريت لنفس المجال وخاصة دراسة (العثامنة، 2019)، ودراسة (Alburai, 2018)، ودراسة (العسولي وحرارة، 2017م)، ويعزى ذلك لان عينة الدراسة تعمل في الأونروا وأن التقييم من قبل العاملين.

2.5 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على تطوير قدرات العاملين قبل وأثناء وبعد النزوح القسري في محافظة خان يونس، بهدف تعزيز التعامل مع ذوي الإعاقة عند النزوح القسري في محافظة خان يونس.
- تعميم تجربة العاملين في مراكز النزوح لذوي العلاقة والمختصين في مجال ذوي الإعاقة للتعامل معهم أثناء النزوح القسري في محافظة خان يونس.

- الاهتمام بتوفير بيئة ملائمة وداعمة بتنفيذ ورش عمل ولقاءات مع ذوي الإعاقة لتحديد احتياجاتهم الفعلية عند النزوح القسري في محافظة خان يونس.
- ضرورة مراعاة الظروف النفسية والصحية والاقتصادية والمجتمعية عند التعامل مع ذوي الإعاقة عند النزوح القسري في محافظة خان يونس.
- ضرورة إعداد نفس الدراسة على المجتمع المتضرر لبيان أسباب الفجوة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

6. المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة، ميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.A/RES /61/106، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006 .
- الطرشاوي، اعتماد/ المغير، محمد/ الأغا، محمد (2019م): المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد (1) العدد (2)، غزة.
- العثامنة، أشرف (2019م): أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م، مجدلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (1)، برلين.
- غرفة عمليات خان يونس"AOR"(2014م): التقرير النهائي للاستجابة لحالات الطوارئ، 8 يوليو - 16 سبتمبر 2014م، خانيونس، فلسطين.
- البنك الدولي (2017)https://www.worldbank.org/en/topic/disability
- حسن،حازم (2012). الحماية القانونية لحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- عبيدات،ذوقان(2007).البحث العملي (مفهومه-أدواته-أساليبه)،دار الفكر للنشر والتوزيع،طبعة17.
- عوادة،رنا(2006).الإعاقة والتأهيل المجتمعي ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية، جامعة بيرزيت.
- القدومي،مروان (2004) . حقوق المعاق في الشريعة الإسلامية، ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد 18 (2)، قسم الفقه والتشريع، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2018)، النداء الطارئ ، الأراضي الفلسطينية المحتلة. https://www.unrwa.org/ar/who-we-are
- المنظمة الدولية للهجرة (2017)http://www.efms.uni-bamberg.de/iasfm/mission.htm

ثانياً: المقابلات:

- مقابلة مع فؤاد الفقعاوي ، نائب رئيس منطقة خان يونس أثناء حرب غزة 2014 بتاريخ 2018/4/26 ، الساعة 9:00 ص.
- مقابلة مع د. محمد العايدي، رئيس منطقة خانيونس ،بتاريخ 2018/4/27، الساعة 10:00 ص.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

-Glen W. White, Michael H. Fox, Catherine Rooney(2006). Assessing The Impact Of Hurricane Katrina On Persons With Disabilities, University Of Kansas Katrina Research Project.

-Gregor Wolbring (2011). Disability, Displacement And Public Health: A Vision For Haiti, Public Health 2011;102(2):157-59.
- United Nations High Commissioner For Refugees "Unhcr" (2006).Strengthening Protection Of Persons With Disabilities In Forced Displacement "The Situation Of Refugees And Internally Displaced Persons (Idps) With Disabilities In Ukraine". Www.Unhcr.Org
-United Nations High Commissioner For Refugees(2011). Working With Persons With Disabilities In Forced Displacement. Division Of International Protection.
-Unicef,2017 & Handicap International, INCLUDING CHILDREN WITH DISABILITIES IN HUMANITARIAN ACTION: http://training.unicef.org/disability/emergencies/
- OCHA , 2011 (United Nation) , Working With Persons With Disabilities During Forced Displacement
- (UNHCR,2006) , United Nation تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزوح القسري، اللاجئين و المشردين من ذوي الإعاقة في أوكرانيا
- GregorWolbring, PhD , Disability, Displacement and Public Health: A Vision for Haiti
La traduction du résumé se trouve à la fin de l’article. Can J Public Health 2011;102(2):157-59.
- World Health Organization, World Report On Disability (Geneva: Who, 2011)
- Dima Ziad Alburai. (2018). Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-Beit Hanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



آلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء خلال الاعتداء العسكري علي قطاع غزة 2014م

Medical Waste Management Mechanism at Al-Shifa Compound During the Military Assault on the Gaza Strip 2014

محمد محمد نوفل
Mohammed M. Nofal
ماجستير إدارة الأزمات والكوارث، كلية العلوم، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين
Master of Crisis and Disaster Management, Faculty of Science, Islamic University, Gaza, Palestine
*Email address:dr.pt.mohammed@hotmail.com

يوثق هذا البحث ك: نوفل، محمد (2019): آلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء الطبي خلال الاعتداء العسكري على قطاع غزة 2014م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (1)، العدد (2)، ألمانيا، ص 152-170.

المستخلص

عانى قطاع غزة من الاعتداءات العسكرية المتكررة والتي نتج عنها العديد من المخلفات منها الطبية والتي تراكمت بصورة غير اعتيادية خلال الاعتداء العسكري 2014م.هدفت الدراسةإلى التعرف إلى آلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء الطبي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وإجراء المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص والملاحظة الميدانية كأداة للدراسة.توصلت الدراسة إلى قصور في عملية إدارة المخلفات الطبية، ولا يوجد خطط مستقبلية متعلقة بإدارتها. وأوصت الدراسة بزيادة توعية العاملين بأخطار التعامل معها، وتوفير الوسائل والأدوات المناسبة التي تقلل من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية : *المخلفات الطبية، مجمع الشفاء الطبي، إدارة المخلفات الطبية*

Abstract

Gaza Strip has suffered from repeated military attacks, which resulted in a large number of medical waste, which accumulated in an unusual manner during the military assault in 2014. The study aimed to identify the mechanism of management of medical waste at Al-Shifa Medical Complex. The researcher used the descriptive and analytical method, conducting personal interviews with specialists and observing the field as a tool for study. The study found a lack of medical waste management, where there are no future plans related to its management. The study recommended increasing the awareness of workers about the dangers of dealing with them, and providing appropriate means and tools that reduce their risks.

Keywords: *Medical waste, Military operation 2014, Al Shifa Medical Complex*

الملخص المفاهيمي

تعاني كافة الدول من المخلفات الطبية التي تنتج عن النشاطات الصحية وتتنوع تلك المخلفات ما بين مواد خطرة ترجع خلفية خطورتها لأسباب بيولوجية أو كيميائية أو إشعاعية، أو دوائية وكذلك مخاطر الأدوات الحادة، وما ينتج عنها من انتقال العدوى للعاملين في القطاع الصحي، ومخلفات خطرة يمكن التعامل معها بدون معالجات. تعرض قطاع غزة إلى الاعتداءات العسكرية المتكررة والتي نتج عنها العديد من المخلفات منها الطبية مما تراكمت بصورة غير اعتيادية، وخاصة أثناء الاعتداءالعسكري 2014م الذي اعتبره المختصون الأعنف. تقوم إدارة مجمع الشفاء الطبي بعملية إدارة النفايات الطبية ولكن بصورة غير متكاملة مما يساهم في انتشار الضرر على الموارد البشرية العاملة في هذا المجال، وتتطلب الإجراءات الخاصة بالوقاية من المخاطر وحماية العاملين منها.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لآلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لآليات تطوير إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء الطبي أثناء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على غزة 2014م.

آلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء خلال الاعتداء العسكري علي قطاع غزة 2014

من خلال طبيعة عمل الباحث واستنادًا للملاحظة المباشرة أثناء العمل حول آليات التعامل مع المخلفات ظهر للباحث مشكلة خطيرة تكمن في سوء إدارة المخلفات الطبية وخاصة تدني متطلبات السلامة الشخصية للعاملين في جمعها، حيث إن التخلص منها في مجمع الشفاء لم يكن بالصورة المطلوبة والآمنة والصحية.

هدفت الدراسةإلى التعرف إلى آلية إدارة المخلفات الطبية في مجمع الشفاء الطبي بعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية 2014م.

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليل لوصف الآليات المتعبة في إدارة النفايات الطبية وتحليل مدى تطبيق المعايير على مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة، وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع ذوى الاختصاص في المجمع .

توصلت الدراسة إلى قصور في عملية إدارة المخلفات الطبية، ولا توجدخطط مستقبلية متعلقة بإدارتها، يعد الطاقم الطبي أكثر الفئات معرفة بمخاطرها وهناك حاجة ماسة إلى توعية وتدريب لعمال النظافة فيما يخص بالتعامل مع النفايات الطبية.

أوصت الدراسة بزيادة توعية العاملين بأخطار التعامل معها، وتوفير الوسائل والأدوات المناسبة التي تقلل من مخاطرها، وتطوير وعي العاملين في المؤسسات الصحية بإدارة النفايات الطبية وخطورتها كأولوية قصوى، وتوفير الوسائل والأدوات المناسبة التي تقلل من تلك الأخطار

تطلعات مستقبلية:

- تشكيل لجنة وطنية عليا للتعامل مع النفايات الطبية الخطرة مكونة من (وزارة الصحة الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، ومجلس النفايات الصلبة، ومنظمة الصحة العالمية، وزارة العمل).
- إنشاء وحدة مختصة لإدارة النفايات الطبية في المجمعات الطبية الكبرى.
- عمل فحص طبي دوري للعاملين في القطاع الصحي وخاصة عمال النظافة.
- إشراك وزارة العمل والمديرية العامة للدفاع المدني لفحص متطلبات الوقاية والسلامة العامة من مخاطر المخلفات
- البدء بعمليات فرز النفايات الطبية وتصنيفها قبل جمعها.
- وضع مؤشرات لقياس نسبة الأمراض المهنية للعاملين في النظافة، والأمراض المعدية.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

ازداد الاهتمام العالمي بمشكلة المخلفات الطبية؛ إذ أنها تعدّ أحد أسباب ظهور الأمراض الميكروبية القاتلة سريعة الانتشار والتي قد تنتقل بواسطة التماس المباشر مع المواد الملوثة بمخلفات المرضى المصابين، مما يستدعي تشريع اللوائح والنظم لتنظيم الوقاية والحد من مخاطرها، فقد سجلت العديد من انتهاكات بعض المؤسسات الطبية فيما يتعلق بإدارتها للمخلفات الخطرة وآليات التخلص منها.[1]

يتطلب ذلك إيجاد سياسة تهدف للإدارة السلمية لما تفرزه المؤسسات الصحية من نفايات معدنية، أو بشرية أو أدوات حادة ملوثة أو الأدوية منتهية الصلاحية أو المخلفات الكيميائية أو المشعة أو السموم؛ بغية حماية المجتمع العامل في هذا المجال من مخاطرها المهنية المؤثرة على صحة الإنسان حاليًا أو مستقبلًا؛ حيث إنها تنتقل عبر الحشرات (الذباب، والصراصير، والحيوانات، والقطط، والكلاب، والطيور) أو من خلال النقل غير الظاهر مثل: (الاستنشاق، واللمس، وغيرها من الطرق التي تزيد من خطورتها)[2].

تعدّ المخلفات أحد المصادر الخطرة المؤثرة على نشر التلوث البيئي (الهواء، والماء، والتربة، والغذاء، وتوالد الحشرات)، حيث يتعرض العاملون في القطاع الصحي للعديد من المخاطر الصحية الناتجة عن التعامل مع المواد الكيميائية أو السامة أو مسببات الأمراض مثل: (الفيروسات والبكتيريا والفطريات والطفيليات)، فقد بدأت الدول المتقدمة بالاهتمام باتخاذ إجراءات التحكم والسيطرة على تلك المصادر وإصدار التشريعات التي تعمل على الوقاية للحد منها، وضبط مخرجاتها لحل الإشكاليات الناتجة عنها.[3]

يعد مجمع الشفاء الطبي أكبر المؤسسات الصحة في قطاع غزة إذ أنه يمثل مركزية القطاع الصحي بشكل عام؛ لما يتوفر بها عيادات تخصصية ويرتادها المرضى من كافة مناطق القطاع، وتصنفه وزارة الصحية بأنه أكبر المؤسسات الصحية المولدة للنفايات الطبية الخطرة، وقد ظهر ذلك خلال تقارير أبرزت كميات النفايات الطبية المستخرجة بعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة 2014م، والتي تنوعت ما بين مواد ومستلزمات طبية تالفة أو مستهلكة، ومخلفات بيولوجية ناجمة عن بعض النفايات البشرية، ومخلفات كيميائية وغيرها من النفايات، إضافة لتعرض العشرات من العاملين للأشعة الخطرة نتيجة تقديم الخدمات للمصابين والتي يفوق أعدادهم الأوضاع الطبيعية بأضعاف المرات.[4]

تعدّ النفايات الطبية من الأنشطة الصحية الخطرة التي تشكل تهديد لحياة العاملين والبيئة المحيطة بهم؛ إذ أن المنظمات المختصة بحماية البيئة يعدونها مصدر قلق لما تسببه من أمراض تهدد الإنسان، مما يستدعي توفير

---

[1] مجلس النفايات المشترك (2015م): دليل التعامل مع النفايات الطبية، وزارة الصحة بالتعاون مع مؤسسة جايكا اليابانية، غزة

[2] فضل، فاطمة (2010م): أثر التثقيف الصحي لإدارة النفايات الطبية مستشفي بحري التعليمي، كلية الطب، جامعة بحري، السودان.

[3] عبد الماجد ، عصام محمد (2006م): هندسة النفايات الطبية وإدارتها، دار أكاديمية السودان للنشر والتوزيع الطبعة الأولي، الخرطوم.

[4] وزارة الصحة الفلسطينية (2014م): تقرير العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، غزة.

اللوائح المختصة لتنظيمها ومعالجتها والتخلص الآمن منها بوسائل وطرق تفيد البيئة، وتساهم في تحسين جودة الحياة البشرية واستدامة المصادر الطبيعية وحماية الأفراد المحيطين بها.

2.1 المشكلة البحثية:

من خلال طبيعة عمل الباحث واستنادًا للملاحظة المباشرة أثناء العمل حول آليات التعامل مع المخلفات في مجمع الشفاء، ظهرت للباحث مشكلة خطيرة تكمن في سوء إدارة المخلفات الطبية وتدني متطلبات السلامة الشخصية للعاملين في جمعها، حيث إن التخلص منها في مجمع الشفاء لم يكن بالصورة المطلوبة والآمنة والصحية. إذ تدور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي: **"هل الآليات التي يتبعها مجمع الشفاء الطبي في إدارة المخلفات الطبية خلال الاعتداء العسكري عام 2014م، تتم وفق منهجيات التخلص السليم والآمن"؟**

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتقييم الوضع الحالي وبيان الصعوبات التي تواجه تطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي، ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- تحديد أنواع النفايات الطبية وأخطارها.
- تحليل آليات جمع وفرز النفايات والتخلص الآمن منها ومعالجتها.
- بيان أوجه الاختلاف بين إدارة النفايات الطبية في الظروف الطبيعية وأوقات الاعتداءات العسكرية عام 2014م.

4.1 أهمية الدراسة:

- تكمن أهميةالدراسة في أنها تساهم في خلق دراسة حقيقية تساعد صناع القرار في مجمع الشفاء الطبي للتعامل الآمن مع المخلفات الطبية وإدارتها بالطرق السليمة.
- رفد المكتبة المحلية بالدراسات التخصصية التي تساهم في تعزيز البحث العملي في القضايا ذات التأثير على المجتمع المحلي.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الآليات المتبعة في إدارة النفايات الطبية وتحليلها في مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة؛ وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص، وتدوين المقابلات.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية:من 2014م وحتى وقتنا الحالي.

2.6.1 الحدود المكانية: قطاع غزة، مجمع الشفاء الطبي .

3.6.1 الحدود الموضوعية: تجربة مجمع الشفاء الطبي في إدارة المخلفات الطبية .

7.1 الدراسات السابقة :

1.7.1 دراسة (فاطمة كزاز، 2016م)، بعنوان: "تقييم إدارة النفايات الطبية الصلبة في بعض مستشفيات مدينة النجف- العراق".[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم نظام إدارة النفايات الطبية الصلبة في بعض مستشفيات مدينة النجف كدراسة حالة. اختيرت المستشفيات الحكومية الكبرى في المدينة بمختلف اختصاصاتها،وحوسبت كميات التولد للنفايات الطبية الصلبة مرة واحدة في الأسبوع و لمدة أربعة أشهر (آب – تشرين الثاني 2010)، وتم التحليل الإحصائي للعوامل المهمة المؤثرة في معدل تولد النفايات لإيجاد صيغة رياضية لحساب كمية النفايات المتولدة في اليوم الواحد لكل مستشفى.أظهرت النتائج أن معدلات تولد النفايات الطبية الصلبة تراوحت بين (1.074– 3.844) كغم/ شخص/ يوم خلال فترة الدراسة، وغياب التطبيق المنظم والوعي للعاملين في إدارة تلك النفايات؛ لذلك فإن نظام إدارتها برنامج بيئي من للتقليل من المخاطر على الصحة العامة والبيئة.

2.7.1 دراسة (Yong- -SubYoon, 2016)، بعنوان: إدارة المخلفات الطبية في كوريا[2]

"Medical waste management in Korea "

هدفت الدراسة إلى توفير ومناقشة المعلومات المتعلقة بتوليد النفايات الطبية وتكوينها وفصلها ونقلها و أفضل طريقة للتخلص منها،وكيفية مواجهة إنشاء اللوائح الخاصة بانبعاثات الهواء السامة (مثل الديوكسين والفيورانات). توصلت الدراسة إلى أن محارق النفايات الطبية ستكون على نطاق واسع مسؤولة عن معالجة تلك النفايات الناتجة عن مرافق الرعاية الصحية في كوريا،وأن هناك إمكانية كبيرة لانبعاث ملوثات الهواء السامة من هذه المحارق إذا تم تشغيلها وإدارتها بشكل غير صحيح، لأنها تحتوي على مجموعة متنوعة من المواد البلاستيكية مثل بولي فينيل كلوريد (PVC)، ويعد التقليل إلى أدنى حد من النفايات وإعادة تدويرها ومراقبة انبعاثات الهواء السامة في محارق النفايات الطبية، وطرق العلاج البديلة للحرق، من التحديات الرئيسية في المستقبل.

3.7.1 دراسة (Olufunsho, Aishat,corresponding author and Azuka,2016)، بعنوان: تقييم المخلفات الطبية في مستشفيات في لاجوس- نيجيريا[3]

" Assessment of medical waste management in seven hospitals in Lagos, Nigeria"

هدفت الدراسة إلى تقيم ممارسات إدارة النفايات الطبية في مستشفيات مختارة، وبيان تأثير برامج التدخل الخاصة بهيئة إدارة النفايات في لاجوس،وتم استخدام طريقة المسح الوصفي المستعرض، وذلك من خلال

[1] كزاز، فاطمة، (2016م): تقييم إدارة النفايات الطبية الصلبة في بعض مستشفيات مدينة النجف- العراق، مجلة الكوفة الهندسية، المجلد (7)، العدد (3)، ص 38-54.

[2] Yong-ChulJanga CargroLeea Oh- Sub Yoonb Hwidong Kim.(2016) Medical waste management in Korea Journal of Environmental ManagementVolume 80, Issue 2, July 2006, Pages 107-115

[3] Olufunsho Awodele, Aishat Abiodun Adewoye, corresponding author and Azuka Cyril Oparah,(2016)Assessment of medical waste management in seven hospitals in Lagos, Nigeria Journal List BMC Public Healthv.16; 2016PMC4791961

الأدوات التالية: (استبيان، زيارة موقع ومقابلة متعمقة)، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المستشفيات تتخلص من النفايات العامة والطبية بشكل منفصل، وأن لديها نفس العملية لإدارتها وهي (الفصل، والنقل والجمع في الموقع، والتخزين في الموقع والنقل خارج الموقع)،ويستخدم المختصون في جمع النفايات الطبية قفازات اليد بشكل رئيسي للحماية الشخصية،وساعدت برامج التدخل ضمان الامتثال وسلامة العمليات؛ تستخدم جميع المستشفيات خدمات **LAWMA** للتخلص النهائي من النفايات ومعالجتها، ولا توجد سياسات أو إرشادات في جميع المستشفيات التي تم فحصها لإدارة النفايات.

2.الإطار النظري :

تعدّ قضية النفايات الطبية من القضايا المهمة المؤثرة على جودة الحياة البشرية في أكثر الأماكن حاجة لتوفير البيئة المكانية والفراغية المناسبة لحالة الاستشفاء للمرضي، وحماية العاملين من مخاطرها بهدف استدامة تقديم الخدمات من الجهات المختصة؛ لتطبيق معايير جودة الحقوق الصحية للمرضى في المؤسسات المقدمة لخدمات الرعاية والوقاية.

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

1.1.2 تعريف النفايات الصلبة: هي كتلة غير متجانسة من مخلفات يتخلص منها المجتمع، إذ أنها تعدّ مواد غير مرغوب بها لانتهاء المنفعة منها ولا يحتاج إليها البشر، ومن هنا أطلق عليها نفاية وجمعها نفايات.[1]

2.1.2 تعريف النفايات الطبية: هي المخلفات الناتجة عن المؤسسات الصحية كالمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية ومراكز البحوث الصحية والمختبرات والصيدليات، والأماكن التي تحتوى على أعضاء الجسم كالدم والأعضاء المبتورة والإفرازات والأدوية منتهية الصلاحية، أو أي مواد تعدّ غير صالحة للاستعمال، وكافة المخلفات الناجمة عن تقديم عمليات الرعاية الطبية والملابس الملوثة بالمواد الخطرة أو المشعة وكل ما يخرج من عمليات علاج المرضى وتتطلب إجراءات خاصة للتخلص الآمن منها.[2]

2.2 مكونات النفايات الطبية:

تعدّ75% من النفايات الصادرة عن المؤسسات الصحة غير خطرة أو نفايات عامة تشبه النفايات المنزلية الناتجة عن الأعمال اليومية البيتية المعتادة، و25% من نفايات الرعاية الصحية تعدّ خطرة وقد تتسبب بمخاطر متنوعة، ويرجع أصلها لمصادر قابلة للعدوى والمواد الكيميائية أو المشعة التي تحتاج لإجراءات وقائية أثناء تداولها والتخلص منها بالطرق السليمة والآمنة.[3]

3.2 تصنيف النفايات الطبية :

---

[1] عبد الماجد، عصام محمد (2006م)- هندسة النفايات وإدارتها، دار أكاديمية السودان للنشر والتوزيع بخرى – الطبعة الاولي – الخرطوم..

[2] منظمة الصحة العالمية .(1997). دليل التصرف في النفايات الطبية بالمستشفيات والمعامل والوحدات الصحية. الإسكندرية.

[3] أحمد عبد الوهاب عبد الجواد .(1992).النفايات الطبية الخطرة. ط1: الدار العربية للنشر والتوزيع .

1.3.2النفايات المعدية: هيالتي يشتبه باحتوائها على بكتيريا أو فيروسات أو طفيليات أو فطريات سواء بتركيز عالي أو كمية كافة لنقل مرض لمن يتعرض لها ويضمن هذا التصنيف ما يلي:[1]

- **النفايات الزراعية:** وتشمل مخزون محاليل الأعمال المعدية في المختبرات.
- **نفايات العمليات وتشريح الجثث:** وتتكون من مخرجات الأعضاء البشرية للمصابين أو الوفيات من المصابين بأمراض معدية كالأنسجة والمعدات التي لامست الدم أو سوائل الجسم الأخرى.
- **نفايات المرضى المصابين والموجودين في أجنحة العزل:** كإفرازات الجسم وضمادات الجروح الملوثة وجروح العمليات والملابس الملوثة بالدم وسوائل الجسم الأخرى.
- **النفايات التي لامست المرضى المصابين الخاضعين لعمليات غسيل الكلى:** كالأنابيب وفلاتر المناشف التي تستخدم لمرة واحدة، والملابس والمرايل والقفازات، ومرايل مختبرات الأنسجة والبقايا البشرية، مثل المشيمة، والحيوانات المصابة بأمراض معدية.

2.3.2النفايات الممرضة (الباثولوجية): كل ما له بجسم المريض أو مكوناته من أنسجة أو أعضاء مريضة تم استئصالها أو أطراف تم بترها، أو أجنة ميتة أو سوائل الجسم كالدم والإفرازات والأنسجة المرسلة للفحص المخبري.

3.3.2 الأدوات الحادة: مثل الإبر والسرنجات والأمواس والآلات الحادة والمسامير وكسر الزجاج وغيرها من المواد التي يتعرض الفريق الطبي أو التمريضي أو الفني أو العمال إلى إصابتهم بالجروح والوخز بهذه الأدوات الملوثة وتسبب لهم الأمراض الخطيرة.[2]

4.3.2 المخلفات الدوائية: وتشمل الأدوية التي انتهت صلاحيتها وبقايا الأدوية والمستحضرات الكيميائية التي تم استرجاعها من عنابر المرضى أو التي يشتبه بتلوثها أو تناثرت على الأرض ويتطلب التخلص منها لأي سبب كان، وبقايا الأدوية والمستلزمات الصحية المستخدمة في علاج الأمراض الخبيثة (أمبولات، وزجاجات، ومحاليل، وكبسولات، وأقراص، وغيرها)[3]

5.3.2 المخلفات الكيميائية: وتشمل نفايات المعامل وتشخيص الأمراض والبحوث الطبية والتجارب المخبرية وأعمال النظافة العامة، والصيانة وتكون على شكل غازية أو صلبة، وتنقسم إلى كيميائية خطرة وغير خطرة.[4]

- **مخلفات كيميائية خطرة:** وتتنوع حسب خواصها الكيميائية ما بين (مخلفات سامة، وآكلة مثل الأحماض والقلويات، وشديدة الاشتعال، وشديدة التفاعل، والمواد المؤثرة على الكروموزمات، وجينات الخلية، وغيرها).

---

[1] منظمة الصحةالعالمية.(2006).الإدارة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية. عمان .

[2] منظمة الصحةالعالمية .(1997).دليل التصرف في النفايات الطبية بالمستشفيات والمعامل والوحدات الصحية، الإسكندرية.

[3] منظمة الصحةالعالمية.(2006).الإدارة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية، عمان .

[4] منظمة الصحة العالمية (2005م): إدارة النفايات الصلبة، القاهرة: بمركز الرعاية الصحية، القاهرة.

- **مخلفات كيميائية غير خطرة:** وهي عبارة عن النفايات الكيميائية التي ليس لها صفات المجموعة (أ) مثل مركبات السكر والأحماض التأمينية والأملاح العضوية وغير العضوية.

6.3.2 المخلفات المشعة:وتتنوع مصادرها كما يلي:[1]

- **مصادر مغلقة:** وهي التي تحتوي على النظائر ذات النشاط الإشعاعي أعلى من النظائر الموجودة في المصادر غير المغلقة ويتم التخلص منها بواسطة الأجهزة المختصة وطبقًا لإجراءات الأمان النووي.
- **مصادر غير مغلقة (مفتوحة):** وهي التي تستخدم لأغراض التشخيص والعلاج والأبحاث العلمية، وهي ذات النشاط الإشعاعي المنخفض بصورة صلبة أو سائلة أو غازية.

4.2 عوامل سلامة بيئة المنشأة الصحية:

تنقسم العوامل الخاصة بالبيئة الصحية إلى ثلاثةأقسام كما يلي:[2]

- **مستوى النظافة العامة:** سواء داخل المؤسسات الصحية أو خارجها والارتباط بالقيمة الحضارية للخدمة الصحية داخل المنشأة.
- **الإجراءات الوقائية:** وهي كافة النشاطات الهادفة إلى وقاية العاملين من الأطباء والفنيين والعمال والمرضى المترددين على المنشأة والسكان المحيطين بالمنشآت الصحية لحمايتهم من انتشار العدوى.
- **التخلص الصحي الآمن من المخلفات والنفايات:** هي الإجراءات الخاصة بعمليات التخلص أو إعادة التدوير أو المعالجات لكافة النفايات الخطرة في مؤسسات الرعاية الصحية والمستشفيات؛ وذلك في إطار تطوير جودة البيئة المكانية، والتي ترتبط بالمنشآت على صعيد البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها.

5.2 المخاطر الصحية للنفايات الطبية:

تتنوع المخاطر الصحية المؤثرة على حياة المرضى والعاملين والتي يمكن أن تحدث أضرارًا صحية ونفسية وجسمانية وعقلانية هائلة على الحياة البشرية اليومية، وتمتاز بالخصائص التالية:[3]، [4]

- أن يتوفر عوامل معدية تساهم في سرعة الانتقال.
- أن تكون سامة للجينات.
- أن تحتوي على مواد كيميائية أو صيدلانية سامة أو خطرة.
- أن تكون مشعة.
- أن تحتوي على أدوات حادة.

6.2 الفئات الأكثر عرضة لأضرار النفايات الطبية:[5]

- **العاملون في المؤسسات الصحية:** من الهيئات الطبية والتمريض والفنيين والكوادر البشرية المساندة لهم.

---

[1] منظمة الصحة العالمية (2005م): إدارة النفايات الصلبة، مركز الرعاية الصحية، القاهرة.

[2] منظمة الصحةالعالمية.(2006).الإدارة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية، عمان .

[3] فضل، فاطمة (2010م): أثر التثقيف الصحي لرفع الوعي لإدارة النفايات الطبية بمستشفي بحري التعميمي جامعة بحري، الخرطوم.

[4] عابد، عبد القادر (2011):الآثار الضارة لنقيل النفايات السمية الخطرة، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[5] منظمة الصحةالعالمية .(1999).الإدارة الآمنة لأنشطةمخلفات الرعاية الصحية، جنيف، سويسرا.

- **عمال النظافة:** والذين يمارسون نشاطات (جمع ونقل النفايات، ومتداولي هذه النفايات أثناء مراحل المعالجة والتخلص منها).
- المرضى داخل المؤسسات الصحية.
- الزائرون ومرافقو المرضى بالمنشآت الصحية.
- عمال الخدمات المساندة في المؤسسات الصحية مثل غسيل الملابس ومرايل العمليات الجراحية.
- المواطنون الذين يعملون على نبش النفايات بسبب الظروف المعيشية الصعبة.

1.6.2 المخاطر التي تواجه طواقم الممرضين:

يعد الممرضون أهم مقدمي خدمات الرعاية الصحية في المؤسسات إذ أنهم يواجهون العديد من المخاطر التي يتعرضون لها، إذ أنه لا بد أن يعوا كافة المخاطر ومصادرها داخل الفراغات التي يعملون بها، وكيفية التعامل معها ومع الآثار السلبية الناتجة عنها، ويمكن أن يحدث الضرر ونقل العدوى نتيجة تراكمها أو قبل وصولها للمحارق أو طرق المعالجة، تعدّ شريحة الممرضين أكثر الفئات المختصة في عمليات الجراحة بالمؤسسات الصحية والطبية، حيث إن لديهم احتكاك مباشر مع المريض، واستعمال الحقن والمستلزمات الطبية، وقد سجل متوسط من 56-96 احتمالية الإصابة في الكبد الوبائي للممرضات العاملات في المستشفى أما خارجها فيصل إلى 26-45 حالة سنويًا. كما وسجلت دراسة (المساطي، 2000م) أن طواقم التمريض الأعلى في العالم من بين العاملين في القطاعات الصحية إصابة بمرض الايدز لتعرضهم المباشر لجرعات كبيرة بسبب الأخطاء الطبية عند الحقن والتعامل مع عينات المرض.[1]

2.6.2 المخاطر التي تواجه طواقم الأطباء:

تأتي فئة الأطباء في الترتيب الثالث بعد الممرضين وفنيي المعامل في الإصابات بوخز الإبر. وفي دراسة لحماية البيئة في أمريكيا بأن حالات الوخز بين الأطباء وأطباء الأسنان يتعرضون سنويًا لحوالي 100-400 حالة داخل المستشفى مما ينتج إصابات من حالة إلى ثلاث حالات بالتهاب الكبد الوبائي.[2]

3.6.2 المخاطر التي تواجه طواقمعمال النظافة:

هي الفئة التي تتعامل مباشرة مع مخلفات المرضى سواء السائلة والصلبة وسوائل الجسم مثل القيء والبول والبراز وبقايا الشاش والقطن الملوث والإبر وغيرها، فهم يعدون أكثر الفئات عرضة للمخاطر الصحية التي تنتج عن التعامل معها والتنظيف لتلك الأغراض، وعند جمع المخلفات يتعرضون للوخز بالإبر والمخلفات الحادة بعد المرضين، ففي أمريكيا تصل نسبة الوخز في عمال وعاملات النظافة في المستشفى 3300 حالة في السنة الواحدة، ويقدر العمال الفئة الأكثر تعرضًا لمخاطر المخلفات بأنواعها (الكيميائية، والشمعية والبيولوجية) عمال النظافة ونقل المخلفات، وعمال المكبات؛ إذ أن أغلب الإصابات تتعلق بالجروح نتيجة تعرضهم للإبر الحادة كالزجاج المكسور والمشارط وغيرها، أما المخاطر البيولوجية فإنها تحدث في محطات المعالجة أو ساحات

[1] سطي، رمضان سالم (2004): طرق التخلص ومعالجة النفايات الطبية بمستشفى الزاوية، جامعة الزاوية ليبيا.

[2] الثابت، الطاهر إبراهيم (2006): طرق المعالجة والتخلص السليم من النفايات الطبية وسبل معالجتها، ليبيا.

التجميع النهائي للمخلفات أثناء المناولة، ويكون التعرض إما عن طريق اللمس المباشر بواسطة عبوات تحليل الدم وسوائل الجسم أو التعرض عبر التنفس للأغبرة المتطايرة التي تحتوى على كميات مركزة من الميكروبات.

7.2 طرق التخلص من النفايات الطبية:[1]

يهتم مدراء المؤسسات الصحية بإدارة أنشطة النفايات الطبية داخل مجمع الشفاء الطبي وتهتم في إبداء النصائح للعاملين في تطبيق برامج التخلص الأمن من النفايات الخاصة بالمجمع وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية في جمعها وتصنيفها، وتمر مراحل التخلص بما يلي:

1.7.2 جمع النفايات الطبية:

يتم تصنيف وفرز النفايات عند المصدر بالأقسام الطبية، وأقسام التمريض بغية المساعدة في تقليل خطورتها على البيئة المحيطة والحد من مخاطر التلوث، ويتولى فريق طبي وتمريضي المسئولية المباشرة للتصنيف والفرز بالأقسام الطبية المختلفة؛ وذلك في الأماكن البعيدة عن المرضى، ويعد أسلوب فرزها من العوامل التي تعمل على تقليل كميات النفايات شديدة الخطورة، ويقلل من شراء المواد التي تستخدم في معالجتها، إذ يتم المعالجة المبدئية في الأقسام الطبية المفرزة للنفايات شديدة العدوى يتم تعقيمها وتطهيرها بواسطة المواد الكيميائية المطهرة، قبل وضعها في نقاط الجمع والتخلص النهائي.

2.7.2 تداول النفايات الطبية:

بعد التصنيف يتم تجميعها في أكياس أو حاويات مخصصة لكل نوع ويتم إغلاقها بإحكام وبمسئولية الكادر الطبي المكلف، تم يتم تجهيز بطاقة بيانات عن طبيعة النفايات ومعلومات القسم ولصقها على الكيس، ويقوم عمال النظافة بمسئولية جمع ونقل الأكياس والحاويات والنفايات من كل الأقسام والعنابر بشكل يومي ومنتظم مرتين على الأقل يوميًا، ويتم نقلها لمركز التجميع باستخدام العربات المخصصة للنقل أو الدواليب المتحركة لنقل الأكياس والتي يجب أن يراعي عند تصميمها وإحكامها سهولة التنظيف والإغلاق حتى لا تتسرب منها أي نفايات.

3.7.2 التخزين:

يتم اختيار موقع مركزي داخل المجمع الطبي لجمع النفايات الخطرة بالأكياس الصفراء المتصفة بالمتانة والإغلاق الجيد، والنفايات غير الخطرة في الأكياس السوداء،ويشترط بمركز التجميع أن يكون غرفة أو بناية محكمة الإغلاق بسور ومزودة بإجراءات السلامة والوقاية ضد الحريق، يعمل في هذا المركز الأفراد المؤهلين في مجال العلوم البيئية، وإدارة النفايات الخطرة، كما وأنه لا بد أن لا تزيد درجة حرارة المكان عن 25 درجة مئوية، وأن تكون جيدة الإضاءة والتهوية ويمكن الوصول لها بسهولة، وبها مخرج للطوارئ بغية إخلاء العاملين، إضافة إلى ذلك بعدها عن مخازن الأطعمة الطازجة وأماكن تجهيزها، وأن يكون مصمم لمنع دخول القوارض والحشرات والطيور.

---

[1] منظمة الصحةالعالمية (1997): دليل التصرف في النفايات الطبية بالمستشفيات والمعامل والوحدات الصحية، الإسكندرية..

4.7.2 النقل: وتنقسم عمليات النقل إلى قسمين:

أ. **النقل داخل المستشفى:** يتم من خلال العربات أو الحاويات أو عربات اليد وتظهر المركبات يوميًا باستخدام المطهرات المناسبة، وتوضع أكياس النفايات المغلقة بإحكام في مواقعها.

ب. **النقل خارج المستشفى:** يمكن وضع أكياس النفايات مباشرة دخل المركبات الناقلة ووضعها في حاويات إضافية أكثر أمنًا، ويجب أن تتوفر في مركبة نقل النفايات الطبية معايير التصنيف التالية:[1]

- توضع على المركبة عنوان ناقل نفايات.
- أن يكون جسم المركبة بحجم يتلاءم مع تصميمها وبارتفاع داخلي لجسم المركبة.
- أن يكون هناك غطاء مناسب لتثبيت الحمولة عند النقل.
- وضع الرموز والإشارات الدولية بشكل واضح على المركبة أو الحاوية وكذلك رقهم هاتف الطوارئ.

3.الإطار العملي ومنهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي تم من خلاله وصف أدبيات الدراسة ومراحل التعامل مع النفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي والذي يعد أكبر المؤسسات الطبية في قطاع غزة؛ وذلك من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع ذوي الاختصاص في المجمع وقد شملت عينة الدراسة رؤساء الأقسام الأكثر تصديرًا للنفايات وهي (رئيس قسم العناية المركزة، رئيس قسم التمريض بمجمع الشفاء الطبي، مدير إداري مبنى الجراحة، رئيس قسم الكلية الصناعية)[2].

1.3مجتمع وعينة الدراسة:

حيث بلغ عدد عاملين النظافة في مجمع الشفاء الطبي 185عامل ويتبعون لشركة خاصة تعمل خارج إطار وزارة الصحة، وبلغ عدد العاملين في قسم العناية المركزة 6 عمال و في قسم الكلية الصناعية 6 آخرين موزعين بالتساوي خلال الفترات الصباحية والمسائية [3].

2.3أدوات الدراسة :

المقابلة : حيث بلغ عدد المقابلات 4 من رؤساء الأقسام في المجمع.

1.2.3 تحليل أدوات الدراسة :

اعتمد الباحث على المقابلات في الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية والملاحظة المباشرة لممارسات عمال النظافة والطواقم الطبية العاملة في المستشفى وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

---

[1] مجلس النفايات المشترك (2015م): دليل التعامل مع النفايات الطبية، وزارة الصحة بالتعاون مع مؤسسة جايكا اليابانية، غزة

[2] مقابلات الطاقم الطبي شملت (أطباء ، ممرضين ، فنيي مختبر ، عمال نظافة ، إداريين)

- القيشاوي ،وعبدالله (2018/5/4): مقابلة مع رئيس قسم الكلية الصناعية ، مجمع الشفاء الطبي ، الساعة 11 صباحاً.
- الجعيدي ، جهاد(2018/4/5):مقابلة مع رئيس قسم العانية المركزة ، مجمع الشفاء الطبي ، الساعة 9 صباحاً.
- البطش ، ديب (2018/4/9) : مقابلة مع رئيس قسم التمريض ، مجمع الشفاء الطبي ، الساعة 11 صباحاً.
- الوحيدي ، أدم (2018/4/16) : مقابلة مع مدير إداري مبني الجراحة ، مجمع الشفاء الطبي ، الساعة 11 صباحاً.

[3] قسم العلاقات العامة في مجمع الشفاء الطبي .

1.1.2.3 مصادر النفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي:

تتنوع مصار النفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي وتتمثل في:

a. المراكز والعيادات التخصصية.
b. مبنى الباطنة
c. مبنى الجراحات التخصصية
d. مبنى الحروق والتجميل.
e. مبنى الولادة.
f. بنك الدم.
g. مركز غسيل الكلى.
h. مراكز الرعاية الأولية.
i. أقسام الطوارئ والتي تعتبر أكثر المصادر توريدًا للنفايات في حالات الطوارئ، وأثناء الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على غزة.
j. معامل التحليل والمختبرات بكافة أنواعها.
k. عيادات الاسنان.
l. الأدوية والصيدليات.

2.1.2.3 إدارك ووعي العاملين بمصطلحات النفايات الطبية وخطورتها: يختلف مستوى وعي الفئات التى تتعامل مع النفايات الطبية بمفهومها وخطورتها فقد اتضح ما يلي:

m. إن الطواقم الطبية والتمريضية أكثر إدراكًا لمفهوم النفايات الطبية وأنواعها ومصادرها وخطورتها.
n. يعتبر فنيو المختبرات أن النفايات الطبية هي كل ما يخرج من المختبر من مواد تم استخدامها أو مواد تالفة بينما النفايات هي كل ما يخرج من النشاطات الطبية التى يمارسها العاملون في مجمع الشفاء الطبي، وخاصة ما هو مرئي وغير مرئي.
o. يقتصر عمال النظافة مفهوم النفايات الطبية بأنها المخلفات الحادة التى يجمعونها كالإبر والسرنجات وغيرها دون النظر للمخلفات الأخرى التى تساهم في نقل العدوى.
p. يتميز حملة شهادات البكالوريوس من الأطباء والتمريض وفنيوا المختبر بالقدرة على تمييز مخاطر النفايات الطبية أكثر من حملة الدبلوم ويعزو الباحث ذلك لأنهم يتعاملون معها في الجانب التطبيقي العملي بشكل أوسع من حملة الدبلوم.

3.1.2.3 آليات إدارة النفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي:

- **على صعيد الطاقم الطبي والتمريض:**

q. توضع الإبر والسرنجات في صندوق مخصص للأدوات الحادة، ولكن بسبب عدم السيطرة على الموقف أثناء الاعتداء العسكري 2014م كانت توضع في وعاء بلاستيكي أو الزجاجات البلاستيكية الفارغة.
r. النفايات الطبية غير الحادة توضع في سلات المهملات المخصصة لذلك وفي أوقات الاعتداء العسكري 2014م وضعت في سلات المهملات العادية الموزعة في العيادات والأقسام، ويعزو الباجث ذلك

لضغط العمل وكثرة النفايات التي خرجت أثناء حالة الطوارئ وكمية الحالات التي يتعامل معها الأطباء.

s. في حال انخفاض عدد الحالات يتم فصل النفايات الطبية عن النفايات العادية من قبل الطاقم الطبي

t. بخصوص المخلفات البيولوجية الناتجة من عينات الدم وبقايا الأجزاء البشرية كانت ترسل للمحرقة وفي قليل من الأحيان يتم دفنها.

u. أثناء العمل تحت الضغط يتم رمي الإبر والمخلفات الحادة وتسريب الدم على الأرض.

- **على صعيد فنيو المختبرات:**

a. يتم وضع غطاء الأبر المستخدمة عليها قبل رميها بالسلة وهذا يعرضهم لمخاطرة الوخز، وبالتالي إصابتهم بالأمراض المعدية.

b. تعقيم الأدوات المستخدمة لفحص المصابين قبل رميها بالنفايات العادية في الأوضاع الطبيعية أما في حالات الطوارئ وضغط العمل يتم رميها بدون تعقيم في النفايات العادية بدون تعقيم، وهذا يخالف آليات التعامل معها، لأنه يجب رميها بسلات مخصصة للنفايات الطبية.

c. رمي شرائح الفحص الزجاجية في سلات النفايات العادية مما يعرض حياة عمال النظافة لخطر الاصابة بالأمراض المعدية أو خطر الاصابة بجروح أثناء جمعها.

d. أشار ما يزيد عن نصف فنيي المختبرات أنه لا يتم تعقيم عينات المختبر ومعالجتها قبل رميها وذلك لقلة الأجهزة والأدوات المستخدمة بالتعقيم.

- **الممارسات والسلوكيات التي تتسب في مخاطر وتشترك بين طواقم التمريض والأطباء وفنيو المختبرات:**

a. عدم وضع النفايات الطبية في مكانها المخصص.

b. إلقاء الإبر والدم على الأرض.

c. عدم فصل النفايات الطبية عن العادية.

d. وضع الإبر أحيانًا في سلال النفايات العادية.

e. وضع السرنجات والأدوية مع النفايات العادية.

f. ممارسات الاحتياط والوقاية الشخصية غير السليمة مثل عدم لبس الكفوف أثناء العمل.

وقد نفى وجود هذه الممارسات القيشاوي، 2019) و(الجعيدي، 2018م)، و(البطش، 2018)، و(الوحيدي، 2018م) أثناء مقابلتهم، حيث أفادوا أن كافة الممارسات تتم بشكل سليم يراعي حماية كافة العاملين من مخاطر النفايات الطبية، ولكن أثناء الجولة الميدانية التي أجراها الباحث في بدايات مسيرات العودة في ذكرى النكبة عام 2018م، ظهر العديد من السلوكيات السلبية التي ذكرت سابقًا.

4.1.2.3 تقييم أداء عمال النظافة من وجهة نظر الطاقم الطبي والتمريض وفنيو المختبرات:

يعتبر عمال النظافة الركن الأساسي في التخلص من النفايات الطبية في مجمع الشفاء الطبي، حيث أن عملية جميع النفايات وتنظيف المجمع هي عبارة عن خدمة مدفوعة الأجر تقدمها الشركات الخاصة مقابل مبالغ مالية

تدفعها الحكومة للشركات، ومن خلال تقييم عمل عمال النظافة من وجهة نظر الفئات التي تتعامل معهم بشكل مباشر ويومي توصل الباحث للنتائج التالية:

g. يتدنى معرفة الجزء الأكبر من عمال النظافة بمخاطر النفايات الطبية ومدى خطورتها.
h. بسبب تغير شركات النظافة وفق نظام المناقصات يتم تغير طواقم العمال مما يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم للتعامل مع المخلفات الطبية
i. يعتبر عمال انظافة أكثر الفئات العاملة في مجال تعامل مع النفايات الطبية عرضة للخطر.

- **كما وأشاروا إلى العديد من الممارسات والسلوكيات التي ترفع من معدلات خطورة اصابتهم بالأمراض المعدية والتي تتمثل في ما يلي:**

a. يستعمل عمال النظافة أحيانًا الكفوف ولا يغيرونها، وأحيانًا لا يلبسون كفوفًا.
b. يضع عامل النظافة يده على رأسه أو وجهه أثناء تعامله مع النفايات الطبية.
c. طريقة حملهم للأكياس أحيانًا تكون خطأ، فهم يجرونها على الأرض مثلًا.
d. عدم معرفتهم بنوعية النفايات التي يتعاملون معها.
e. يمكن أن يسيل الدم على الأرض دون انتباههم.
f. أحيانًا يتم خلط الغسيل الملوث مع النظيف.
g. أحيانًا يتم خلط الإبر والسرنجات مع المخلفات العادية.
h. أحيانًا يتم وضع الأدوات والمخلفات الحادة مع المعدات التي يراد تعقيمها وغلسها.
i. يمكن غسل المناطق الملوقة بالدم المتسرب بالمياه بدون مواد معقمة.
j. ينخفض استخدام العمال لعربات نقل أكياس النفايات لعدم توفرها في كافة الأقسام.
k. أحيانًا يتم حمل الأكياس بأيديهم لنقلها أو جرها على الأرض.

5.1.2.3 التعليمات الخاصة بالتعامل مع النفايات الطبية أثناء الطوارئ المعقدة:

من خلال البحث عن الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة من إدارة المستشفيات ودراسة خطة الاستجابة للطوارئ ومراجعة تقارير المهام التي نفذتها إدارة المجمع خلال الاعتداءات العسكرية ظهر عدم وجود خطة واضحة للتعامل الآمن مع النفايات الطبية وتصنيفها وفرزها خلال الاعتداءات العسكرية، وعدم وجود آليات رقابية على عمال النظافة في كيفية التصرف مع تلك المخلفات في الحالات الطارئة حيث إنه في كثير من الأحيات كانت توضع مع النفايات العادية، وقد ظهرت النتائج التالية:

l. هناك شبه اجماع من الأطباء والتمريض وفنيي المختبرات بعدم وجود تعليمات مكتوبة للتعامل مع النفايات الطبية في أوقات الطوارئ.
m. تدني عمليات الرقابة على آليات التعامل مع النفايات الطبية أو تقييم مراحل جمعها وفرزها والتخلص منها.
n. تدني دور سلطة جودة البيئة في متابعة عمليات التخلص الآمن من النفايات والمخلفات الخطرة.
o. ينخفض مستوى انجاز المدراء فيما يتعلق بإدارة النفايات الطبية خلال الاعتداءات العسكرية 2014م.

p. عد تشكيل فريق مختص بإدارة النفايات الطبية سواء على مستوى المجمع أو الوزارة لمتابعة المخلفات المتراكة أثناء المهام في الحالات الطارئة.

q. لم تشمل المناورات التى عقدتها وزارة الصحة للتعامل مع الأوقات الطارئة أي من النشاطات الخاصة بالتعامل مع المخلفات الطبية الخطرة.

r. بلغت النفايات الطبية المستخرجة خلال الاعتداء العسكري 2014م أضعاف الوضع الطبيعي حيث أن المحرقة كانت تعمل على مدار الساعة.

s. تساهم المرحقة في زيادة التلوث الجوي ويرجع ذلك لتدني مواصفات الانشاء والتشغيل.

t. لم يحضر أي من المدراء دورات خاصة بمراحل التعامل مع النفايات الطبية وتصنيفها وفرزها.

u. يتلخص دور وزارة الصحة في إصدار تعليمات بالتزام المستشفيات بعملية فصل النفايات الطبية عن النفايات العادية.

6.1.2.3 السجلات الخاصة بالنفايات الطبية:

v. لا تتوفر سجلات خاصة بالنفايات الطبية سواء في فترة الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة أو أوقات الطوارئ.

w. عدم وجود شخص مكلف من قبل المدير الإداري لمتابعة عمليات ومراحل التعامل مع النفايات الخطرة وتدوين الملاحظات اليومية.

x. عصوبة تحديد الاحتياجات المستقبلية للمواد اللوجستية الخاصة بالتعامل مع مراحل التخلص من النفايات الطبية.

y. عدم وجود آلية واضحة لتحديد الأوزان الخاصة بالنفايات الطبية المستخرجة.

7.1.2.3 آليات تعامل عمال النظافة ومسئوليهم مع النفايات الطبية: ظهر للباحث أن مدراء عمال النظافة في الشركات لم يحضروا أي دورات تدريبية تتعلق بالتعامل مع النفايات الطبية أو النفايات الخطرة، مما ينعكس سلبًا على أداء عمال النظافة وسلامتهم وصحتهم، وقد ظهرت النتائج التالية:

z. غالبية عمال النظافة ممن لم يحالفهم الحظ في استكمال التحصيل الدراسي.

aa. عد قدرتهم على التفريق بين النفايات الطبية والعادية أو النفايات الخطرة وغير الخطرة، ويرجع ذلك لاختلاف التحصيل العملي، وعدم تلقيهم التدريبات اللازمة لتطور سلوكياتهم ومعارفهم.

bb. تعرضهم إلى الإصابات بالوخز أو الجروح أثناء جمع النفايات ويرجع ذلك لعدم ارتداء معدات السلامة والصحة المهنية وخاصة الكمامات والكفوف، وغيرها.

cc. تدني الاهتمام بالفحص الدوري لهم، وعدم تطعيمهم وخاصة من مرض التهاب الكبد الفيروسي(Viral hepatitis B) ومرض الكزاز (Tetanus)، وهذا يخالف أدلة منظمة الصحة العالمية.

dd. عد تفتيش وزارة العمل أو اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية أو إدارة الرقابة بوزارة الصحة على استخدام معدات الوقاية والسلامة الشخصية من مخاطر النفايات الطبية الخطرة.

ee. أثناء الطوارئ والإعتداءات العسكرية لم يتم فصل النفايات الطبية الخطرة وذلك لضيق الوقت، وأن المحرقة لم تلتزم بعمليات الفصل الكامل للنفايات الخطرة.

ff. يقتصر فهم عمال النضافة على النفايات الخطرة في الأدوات الحادة مثل الإبر والشفرات السرنجات بالدرجة الأولى فقط.

8.1.2.3 الأكياس المستخدمة في جمع النفايات:

gg. الأكياس المستخدمة للنفايات ضعيفة ورديئة وتتسم بسمك قليل جدًا.
hh. سهولة تمزيق الأكياس بعد تعبئتها بالنفايات الطبية أو العادية.
ii. زيادة كمية النفايات في الأكياس يساهم في ارتفاع التلوث البيئي في المجمع وخاصة لوجود ادوات حادة.
jj. عدم وجود أكياس مخصصة لنقل النفايات الحادة مما يساهم في سهولة تمزيقها.

2.2.3 آليات التخلص من النفايات في الاعتداءات العسكرية 2014م: مما سبق يتضح للباحث أن آليات إدارة النفايات الطبية الخطرة في مجمع الشفاء الطبي لا تمر بالمراحل المتعارف عليها وهي (الجمع، والفرز، والنقل، والتخلص الآمن منها). ويعزى ذلك لعدم وجود لائحة مختصة بالتعامل مع النفايات الطبية الخطرة.

في حالات الطوارئ المعقدة وخاصة الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية عام 2014م، أن عمليات الادارة كانت تتم أقل من مستوى التعامل مع النفايات العادية، وفي غالب الأوقات كانت يتم تجميعها في سلات النفايات العادية وأنه لم يتم دفن النفايات البيولوجية المستخرجة من الإصابات البشرية، وأنه لم يتم فرز النفايات إلى خطرة وغير خطرة وعمليات التنظيف والتعقيم للأدوات متعددة الإستخدام لم تكن بالشكل المطلوب ويعزى ذلك لحجم الضغوط في العمل أثناء الاعتداءات العسكرية 2014م، كما أن هناك العديد من العمليات كانت تجرى في أماكن غير مهيأة ذلك لكثرة العمليات بنفس الوقت.

وقد لوحظ أن التعامل مع النفايات يمر بثلاثة مراحل

- التخلص كان بطريقة غير السليم ولا تراعي إدنى معايير السلامة التعامل الآمن معها ويرجع ذلك لغياب التعليمات الواضحة والآليات والنظام المتكامل.
- تدني السلوكيات والماراسات الخاصة بالإصحاح والسلامة الشخصية وخاصة (غسل الأيدي، عدم ارتداء الكفوف أو استبدالها بعد الاستخدام، عدم استخدام الكمامات)، ويرجع ذلك لتدني النشاطات الرقابية على التعامل مع النفايات،
- تدني المعرفة بمستويات ودرجات خطورة النفايات الطبية والتعامل معها ويرجع ذلك لعدم وجود دورات تدريبية.
- عدم وجود كميات واضحة للنفايات الطبية المستخرجة من المجمع سواء أثناء الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة أو في الأوقات الطبيعية.

4 الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات:

- لا يوجد اهتمام من وزارة الصحة في إدارة النفايات الطبية سواء في الأوقات الطبيعية أو الطوارئ المعقدة.
- اقتصر دور وزارة الصحة بضرورة الالتزام بعملية فصل النفايات الطبية عن العادية.
- لا توجد قوانين ولوائح أو أدلة تخص إدارة النفايات الطبيية في المستشفيات الحكومية.
- خلو أجندة السياسات الوطنية من أي سياسة تتعلق بالتعامل مع النفايات الطبية الخطرة.

- خلو الخطة الاستراتيجية لةوارة الصحة أو خطة الطوارئ من تشكيل فريق خاصة بالتعامل مع النفايات الخطرة.
- حاجة كافة الطواقم الطبية والتمريض وفنيوا المختبرات إلى دورات في إدارة النفايات الخطرة.
- حاجة عمال النظافة إلى دورات خاصة بالتعامل مع مخاطر النفايات الخطرة وإجراءات الوقاية والسلامة والصحة المهنية.
- عدم وجود احصائيات خاصة بالإصابات المهنية للعاملين في إدارة النفايات الخطرة.
- التعامل مع النفايات في الأوقات الطارئة لم تكن أفضل من الأوضاع العادية.

2.4 التوصيات:

- وضع قوانين ولوائح وأنظمة تهتم بإدارة النفايات الطبية ومراقبتها داخل مؤسسات الرعاية الصحية.
- تقديم برامج تدريبية للطواقم الطبية والتمريض والعاملين في مجال إدارة النفايات الطبية وآليات الحماية من مخاطرها بشكل دوري.
- تطوير آليات لتحديد الأوزان الخاصة بأكياس النفايات الطبية الخطرة.
- مراعاة شروط السلامة والصحة المهنية الخاصة بآليات التعامل مع النفايات الطبية الخطرة.
- المعالجة الأولية للنفايات الطبية داخل المؤسسات الصحية بما يتناسب مع المعايير الدولية.
- البحث عن مشروع للتخلص الأمن من النفايات الطبية وحرقها والاستفادة من الطاقة المستخرجة في سد العجز بالطاقة الكهربائية داخل المجمع.
- توفير طواقم إدارية تتبع لهيكلة وزارة الصحة تهتم بالرقابة والتفتيش على عمليات التعامل مع النفايات الطبية في المستشفيات.
- فحص العاملين في المؤسسات الصحية قبل التوظيف، وإعطائهم الطعوم الضرورية، مع ضرورة توعية الجميع بأهمية ذلك الفحص الدوري.
- الإهتمام بتوفير سجلات خاصة بالنفايات الطبية الخطرة وتصنيفاتها وأنواعها وكمياتها المستخرجة في الأوقات الطارئة والعادية وآليات التعامل مع كل صنف منها.

5. المراجع:

- الثابت،الطاهر إبراهيم (2006): *طرق المعالجة والتخلص السليم من النفايات الطبية وسبل معالجتها*، ليبيا.
- عبد الجواد،أحمد عبد الوهاب (1992):*النفايات الطبية الخطرة*، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- ساطي،رمضان سالم (2004): *طرق التخلص ومعالجة النفايات الطبية بمستشفى الزاوية*، جامعة الزاوية ليبيا.
- عابد،عبد القادر (2011): **الآثار الضارة لنقل النفايات السمية الخطرة**، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- عبد الماجد،عصام محمد (2006): **هندسة النفايات وإدارتها**، ط1، دار أكاديمية السودان للنشر والتوزيع،الخرطوم.
- عثمان،فاطمة فضل (2010): **أثر التثقيف الصحي لرفع الوعي لإدارة النفايات الطبية بمستشفى بحري التعليمي** بجامعة بجري، السودان.
- كزار،فاطمة محسن.(2016).*تقييم إدارة النفايات الطبية الصلبة في بعض مستشفيات مدينة النجف / العراق*.مجلة الكوفة الهندسية المجلد (7)، العدد (3)، ص 38-54 .
- مجلس النفايات المشترك (2015م): **دليل التعامل مع النفايات الصلبة**، وزارة الصحة بالتعاون مع مؤسسة جايكا اليابانية، غزة
- منظمة الصحة العالمية (2005م):*إدارة النفايات الصلبة*، القاهرة: بمركز الرعايةالصحية، القاهرة.
- منظمة الصحةالعالمية.(1999).**الإدارة الآمنة لأنشطة مخلفات الرعايةالصحية** ، جنيف.سويسرا.
- منظمة الصحةالعالمية.(1997). **دليل التصرف في النفايات الطبية بالمستشفيات والمعامل والوحدات الصحية**. الإسكندرية.
- منظمة الصحةالعالمية.(2006). **الإدارة الآمنة لنفايات الرعاية الصحية**.عمان .
- منظمة الصحةالعالمية.(2005).*إدارة أفضل النفايات المستشفيات والمراكز الصحية*.عمان.
- وزارةالصحةالفلسطينية (2014م): **تقرير العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م**، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني،غزة.
- Mehmet Emin Birpınara Mehmet Sinan Bilgilib Tuğba Erdoğana Show more.(2009) Medical waste management in Turkey: A case study of Istanbul Waste Management Volume 29, Issue 1, January 2009, Pages 445-448
- Olufunsho Awodele, Aishat Abiodun A dewoye, corresponding author and Azuka Cyril Oparah,(2016)Assessment of medical waste management in seven hospitals in Lagos, Nigeria Journal List BMC Public Healthv.16; 2016PMC4791961
- Yong-ChulJanga Cargro Leea Oh-Sub Yoonb Hwidong Kim.(2016) Medical waste management in Korea Journal of Environmental Management Volume 80, Issue 2, July 2006, Pages 107-115
- Hassan Taghipoura Mohammad Mosaferib(2009) Characterization of medical waste from hospitals in Tabriz, Iran Volume 407, Issue 5, 15 February, Pages 1527-1535

- **ملحق : قائمة المقابلات الشخصية :**
    - جهاد الجعيدي ،رئيس قسم العناية المركزة ،تاريخ 2018/4/5 ، الباحث. أخصائي علاج طبيعي،غزة.
    - ديب البطش ، رئيس قسم التمريض بمجمع الشفاء الطبي، بتاريخ 2018/4/9، الباحث. أخصائي علاج طبيعي،غزة.
    - أدم الوحيدي ، مدير إداري مبنى الجراحة،بتاريخ 2018/4/16، الباحث. أخصائي علاج طبيعي، غزة.
    - عبد الله القيشاوي، رئيس قسم الكلية الصناعية ،بتاريخ 2018/5/4 الباحث،أخصائي علاج طبيعي، غزة.